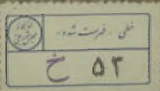


کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی



۱۵۵



۵۲ خ



و يتجسد الحكم بتجديد دو ويتغير بتغيره ومنها ان
لا يشترط رابوية او دابة فائدة الفاظ في اصل اللغة المنخفض
رابوية اسم الجبال الذي جعل عليه الماء والادابة لما يدب على الارض من
ه لكن العرف نقل الاول الحديث المنخفض بسبب وقوعه على
اللق اسم الجبال على الجبال انما غلب فيه حقيقة الحقيقة
في المنداه والثلاث خضعة بالعرف من يتحقق الحكم بما لا عليه
كله دون اللغة الا ان يقصد غيره في جميع العرف ومنها
فوهام من الالفاظ المنقولة شرعا عن معناها العرفية
ثم اسما للتعاد ثم نقلت شرعا الى ذات الذكوع والحقوق والاف
نقلت الى الالفاظ المنخفضة والصوم لطلق الامساك ثم نقلت الى
به المنخفضة فنصفي اطلاقه الى اللغة الشرعية دون القوة
لها رعايتها من نوعها اكلت عما اكل او عا اختبا رعايتها
من الحب او في البيت من الجوز فيل الوضع الاعرف ليرتق
الجدتها اعدت عددا يتحقق فيه ان لا يقصر عنه ولا يزيد
في الظاهر وعلا الثاني لا بد من التمييز في تعريف الحقيقة
بعضها الباب كثيرة ولما فيها مشهور فليقتصر على ما ذكرناه
منقسم الى اقسام كثيرة فليشر الى التفرع على بعضها ليكون
في رتب على الباقي **شدة الاصطلاح** لقوله نعم واستعمل العرف والطلاق
فت لقولك جعل عدل وصوم على يقين بردي او تقدير بردي
ومن المبالغة لم تقدر بشيئا من هذين كما قال النجاشي
ما اذا قال لزوجتي انت طلاق او الطلاق او طلاقك فان كان

٦٦٤٨
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب: بحث الفاظ (تمهید القواعد)
شماره ثبت کتاب: ۱۷
موضوع: ۳۸۸/۳/۲۶
اسکن شد: ۶۳۱۰۹
شماره قفسه: ۵۳
تاریخ: ۷

مجلس شورای ملی
خ ۵۲

كتانية على الصحيح فبعد ما يقع به كالانفع بغيره من الكليات ومن اجازة
بالكتانية من العامة اجازة بذلك وما عاين انه صحيح لان طالق الفاصم ^{في} ^{المتكلم}
بالاجماع وهو فرع المصدر والاصل اولى بذلك ويضعف بان العقود ^{الطالق}
متلقاة من الشرع وليتبعه خلاف اسم الفاعل ومن ثم وقع بعضه
العقد ويصفية الما في خاصة وبعضها له وبما المستقبل وبعضها لا
مضاف الى الاول الا غير ذلك **فيون الشبهة** وهو فوعا احدها اطلاق ^{المستحب}
على السب وهو اربعة اقسام كتسمية المرض المملك بالموت والثاني عكسها
اطلاق اسم السب على المستحب وهو اربعة اقسام قابل لبعضه عن المادق
وصورتها وقاعلي غائبة كقولهم سأل الوارد ويد الله فوق ايديهم وفي
البيع العقل وانى انى اعرض حرا كذا مثله لانه لا رتبة بغيره من الكلفة
فيلزم مع التعارض والثاني من القسمين الاولين اولى لان السب المعنى
ين على المستحب المعنى دون العكس كاقول مثلا فان زيد على انتقال ^{الشر}
والانتقاص لا يدل على البول والعلة الاخيرة وهي الغائية او ليس بضمها
لانها علم فالله من جهة ان الخمر مثلا هو الله على عمل الغيب وعمل ^{الغيب}
في الخارج لانها لا توجد الامتناع اذا اقتضى ذلك **في** فروع المسئلة
ان التكاح يطاق على العقد والوطى في الاول حرمة وانكحوا ابايكم
وقوله ثم فان طلقا فلا تجل من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولا يشترك
مرجع بالنسبة الى الجواز وجب المصالح كونه في احدها محاربا او فاسقا
ان العقد مبني في الوطى وهو العلة الغائية لم غالبا وان حملنا حجة
في العقد محاربا في الوطى كان ذلك الجاز من باب اطلاق اسم السب
على المستحب وان جعلنا بالعكس فبالعكس والاول ارجح لانهم ومن عكس

ولا تخجلوا منكم من النساء وعندها من الناس

نظر إلى اعتضاد المروج بحمامة الغاية له ويتفرع عاذاً إلى الوجهة ^{التي}
 وليتو شتبا فإنما يحل العقد لا على الطريق ^{على} الأول **ومنه إطلاق اسم المفعول**
 وعكسه في معناه الأخض مع الأعم **ومن فوعه** ما لو حلف أن يصوم نصف ليل
 ونوى جميعه فأنه يلزم ما نواه لأن ذلك مجاز واليمين تقبل الجان بالنية كما
 فصل تخصيص الحام وتقيد المطلق وغبرها من الاعتبارات الضمنية
 لغز ويجوز حمل عدم النية لعدم التعمد بها فلو نظره وعدم التلفظ بما
 يتعبد به وهو اليوم الكامل ومنه ما لو نذر زكوة أو سجوداً ونوى الزكوة
ومنها إذا حلف لأشرب له ما آمن عطش ونوى جميع الاسعادات فبقي
 الزمان الجاهل مع احتمال اختصاصه ما بالتلفظ به كذا ذكر **ومنها** ما إذا استأجر
 الزوج إلى زوجيته فقال أحديكما طالق ونواهها جميعاً ففي طلاقه لهما
 وجهان نعم لأن مسمى أحدهما فاقه شرك وهو صادق عليهما وقد اوقع
 الطلاق عليه ونواهها متعبدت وفوعه وإن أحدهما بعض من كليهما
 فنحل عليه مع النية ولأن خلاف وضع أحدهما لغز وعرفا كالأول أن است
 طالق نصف طلق ونوى طلقاً كاملاً وللشك في منبذ التي زوجية حيث لا
 بد لك شرعاً **ومنها** إذا قال ان شئ الله مريض فقله على رقبتي ان أحج
 ماشياً فيلزم ذلك اطلاق الرقبة على الجملة بحاجز شاهج وربما يقع حق
 الحنيف ومثلها الزاس والوجه ويحمل العزم ما لو نذر الزاد الرقبة حقيقة
 في العنق والحاض وهو لا يقبل إلا لزام متفرد أو ولو نوى به جملة فلا إشكال
 ولو قال على رجلي فكذلك مع نيته ومع الاطلاق أو وض الزام الرجل
 خاصة ونظر ولا بعد عدم الانقضاء **ومنه الجاوة** كاطلاف اسم المحل
 على المال كذا لو نذر على الزمان وهو الجلد الذي يحل فيه المأمة أن تغلغ المحل

الحمول عليه ومثله الغايط وقد تقدم **ومن فريضة** ما اذا قال اصل على الجارية
 وادى بالجم كسورة فانه لا يصح لان المكسور اسم للنفس واذا اريد المستحق فريضة
 وهو مذهب قولهم الا على الا على والاسفل للاسفل ويشكلهم قصد الميت
 فان النية في امثال ذلك كافية ولا عبرة باللفظ وانما يقع الاستكاح على الاملا
 ولا في الصحة مطلقا ما لم يقصد خلاف الميت عملا بالشرع مع ان بعض
 اصل للغة جواز اطلاق الامرين على الامرين وغاية مع النية ان يكون قد
 بلفظ جواز العلاقة المذكورة وهو شائع **ومنها** اذا غلب الاستعمال المجازي
 على الحقيقة ويعتبر عند الحقيقة المرجوحة والمجاز اذا راجح ففيها ما اوردت
 الحقيقة او المجاز الاصولية خلاف مشهور ونشأه التجميع الى اصل
 الغلبة الموجبة للظهور والتوقف لتعارضها ومحل الخلاف ما اذا كان المجاز
 حجة والحقيقة تبعها وفي بعض الاوقات فاما اذا كانت مما لا يرد في العرف او
 ارتفع النزاع وقدم المجاز لانه يصير حقيقة شرعية او عرفية وهما مقدمتان
 على الحقيقة اللغوية **ومن فريضة** المسئلة لوقال لا شرب من هذا الذي في الحقيقة
 في الكفر من النية وفيه واذا اختلف بالكفر وشرب فهو جاز لان شرب من الكفر
 لمن الذي كثر المجاز الراجح المتبادر والحقيقة قد تزداد لان كثير من الناس
 يكره بنية من الماء فيمنع الحمل على انهما على المختار في الاقوال ومنها اذا حلفت
 لا يأكل من هذه الشجرة فان النية تحمل على الاكل في شربها دون الريق والاعضا
 وان كان هو الحقيقة لانها قد امنت بخلاف ما اذا حلفت لا يأكل من هذه
 الشاة فان النية تحمل على الاكل من لحمها وفي حمله على لبنها الوجهان ومنها
 اذا اوصى بوابنة فامتنع من الخيل والبغال والحمير عملا بالعرف العام او
 بالاول دون العنصر في الشيا وبخبرها **ومنها** فكان لا يرد وجبت احدهما

في الناس

مسئلة

بنت محمد والامري بنت رباح ساء ابوه تحت الالاد اشترى بنيد فلو ينادونه والاولاد
 فقال الزوج زوجي والمزينة تحت طالق ثم قال اودت بنت الذي يدعونني فيعتق
 قبول قوله على الخلاف السابق فان جعلناهما متساويين امر مجتهدا للحق قبل
 والاولاد ويجوز تقديم الاسم الشهيرة في الناس لانها بلغ في التفرقة بين العقب
 كعبه واشترى وبه والسنوخ والاولاد ما كثر له القاضى حكمت اجابات في اصل
 اللغة وقد يسجل في الشرح ايضا كذلك فان استعملت احداث حكم كانت منقولة
 الى الاصل عندنا والفارق الفصد ودلالة القرابين الحالية والمغالية ويحصل
 الشك في ايراد واحد منهما فالاصل يقتضي بقاء على الاخيار وعدم نقله **قاعدة**
 يصرف اللفظ الى المجاز عند قيام القرينة وكذلك عند نقله الى الحقائق الثالث
 صورة النقل من الهمال ويعتبر عن ذلك باق اعمال اللفظ اول من اهمال اذا
 نقل ذلك فلفظة فريضة **ومنها** اذا قال بنو آدم كلهم احرار لا يعتق
 عبيد بخلاف ما اذا قال عبيد الدنيا كلهم احرار فانهم يعتقون ووجهه
 انه اطلاق الابد على ارباب الابد عجزا عن الاصل والحقيقة انما هو الطبقه
 وهم احرار بغير ريبك بخلاف قوله عبيد الدنيا فانهم شاملون لعبيد ويجوز
 اعتقاف عبيد في الاول ايضا انما بناء على تناول الاول والحقيقة كما ذهب اليه
 بعضهم او لعن جمل على المعنى الحقيقة على جهة الانشاء الشرح فيحمل على
 مجاز هذا كله اذ الربوبية المجاز او ما يشمل والاحمل اللفظ على ما افاد **ومنها**
 اذا اوصى ببيت ثم قال هو حرام على الموصى له قيل يكون رجعا وان كان
 حقيقة في الحال ولا شك انه في الحاضر حرام على الموصى له كمن حمله على ذلك ويجوز
 عند الغاية فحمل على المجاز ويجوز قولنا عدم كونه رجعا استصعاب الحكم مع الشك
 في كونه ذلك رجعا والاحمد يرجع في ذلك الى خلافة القرابين الحالية او الغالية

ومع تعذرهما فالجواب **ومنها** اذا وقعت على الاول وليس له الاول او الاولان
يصح ويكفي وقعا عليه لتعذر الحمل على الحقيقة مع امكان الجواز وظهور ارادة تعذر
ما لو استفيد من اللفظ ارادة العموم كقولنا لا اعطى **ومنها** اذا نال شعبة مثلا
فخصص وقال اعطىها لمن شئت بها فيجوز ان يطل ان شرط المستعار ان لا يتفق
استعماله في غيره واللفظ حقيقة في العارية والجهة الصحة حلا للفظ على الاباحة
لكونه القابل على ارادتها مع عدم اختصارها في لفظ ومنها اذا قال عبدى
اصطفى لزيد فان الاطلاق لا يصح على المشهور لان اضافته اليه تستلزم
ملكه وذلك مناف لمبدأ الاختراع وكذلك لو لم يجعله على الجواز باعتبارها كان
لوقفت لنا وجعلناه بجوازها مع ان المختار التحقيقة ارباب الاضافة فثبت
بأدنى ملازمة كافي لانه دار زيد للدار التي يكتفي بالاجرة وغيرها ومثله
كثيرة لفظ العرب وهو استعمال شائع ومع تحمله عليه اقوى فيصح الافتراض
ويقوى الاشتغال لو كان ملكا لفلان من حيث ظهور التناقض وامكان
ارادة ملكها له ولو اوقع كما هو الواقع في معنى الافتراض ومساواة الاول
اقوى **ومنها** اذا قال لزيد انى تعلم انى العبد الذى في يدى حر فانا نعلم
باعتقاده لانه قد اعترف بعلمه بذلك ولو لم يكن حرا لم يكن الحقول لعمالنا
يجزئ به وح فيحصل لفظ العبد على الجواز مع انة المدلول للحقيقة بنا قض
ما يعضد احد الا ان يجعل حقيقة باعتبارها ما كان **ومنها** اذا حمل لا يثبت
ما له الترتيب بعضه لا يثبت لامكان حمله على الحقيقة وهو جميع ما له
لا يمكن ان امتناع منه اجمع بخلاف الاثبات فانى ستره اجمع غير ممكن
فيحصل على الجواز على وهو ممكن بحمل الشرب على بعضه اذ بخلاف مادة اللون
فان ستره اجمع ممكن فيحصل على مجرى غير نفي وانما هذا كله اذا لم يدل لفظ

على غير ما ذكرناه كقولنا انى ان الحلو عليه فيما ان يرضه فيجوز بالبعث لان
يقصد خلافه في جميع الضمير مطلقا **ومنها** اذا قال له على الفرس اذ احذر رأس
الشعر لم يزل يمشى على الصحيح لانه حقيقة في الافعال المعلقة مع احتمال ان
يريد به التأجيل فان الترتيب لا يجب ادله وقبل الحمل الالة بجواز لانه ثابت في
ذمته قبله فيصدق التعليل وحله على الحقيقة ممكن **ومنها** لو جاز هذا الباب
البحث عن دلالة اللفظ حقيقة كان ام جواز او هو فمما منطوق ومفهوم فالاول
ما دل عليه اللفظ في محل النطق والثاني بخلافه ثم المفهوم فمما منطوق ومفهوم
ومفهوم مع اللفظ فالاول ان يكون السكوت عنه موافقا للحكم وليس يحصى
المخاطب على الخطاب والثاني ان يكون السكوت عنه مخالفا وليس دليل الخطأ
وهو انما مفهم منها مفهم الصفة ومفهم الشرط والغاية للقب والعدد والخصم والزا
والكان وغيرها **فانصت** مفهم الموافقة صحة عند الجميع لان الحكم في السكوت
اولى في المنطق ومن ثم تفرده لكان مساويا ومن مثله دلالة قوله نعم ولا نقول لهما ان
على تحريم ضربهما ونحوه من انواع الاذى والجزاء بما فوقه المتقال من قوله نعم فنقول
مقال ذرة وناموسية مادون الضنط ارض بوقته اليك وعدم الاكسوف لا يثبت
اليك وهو يقينه بالادنى فلذلك كان على غيره اولى ويعرف بمعرفة المحنة وانته
استلزاما سببة في السكوت عنه اذا علمك ذلك من فروعها ما لاذت المالك
للكيل في بيع متاعه بما لم يجوز له بيعه بارتد بطريق الخلع لم يرد ذلك القائلين
على ارادة حصر الفهم في المقدم المعاش للاراداة بالمشى ونحوه لم يثبت
الزيادة لاستفاد الدلالة **ومنها** فوضع المشكك ما لو قال ولي المحجور عليه
لغيره بيع هذه العبد بعشرة وكادنت شأوى ما فانه لا يصح البيع اصلا

واللعب

بالماء ولا المفهوم يادونها مع ان الاذن في سماعها بالعرض يدل بالمفهوم لموافق على
 الاذن فيها بالمسألة ولذا اذن ابتداء في البيع بما يصح فيه من الصحة في الزيادة حيث
 يدل عليها بهذا المفهوم والوجه في المنع ان اللفظ المنطوق به وقع لا عينيا
 شرعا وهو الاصل في استنفاد المفهوم فاذا بلغ الاصل لما الفرع بغير ان اولي
مسألة دلالة الالتزام بحجة في كثير من الموارد وان لم تكن من قبيل المفاهيم
 وذلك مثل ان يتوقف دلالة اللفظ على المعنى على شئ آخر كقولنا اعتق عبدك
 عني فان لم يكن له سؤال فليس كحق اذا اعتقك بغيرنا وخوله في ملكه لان العتق
 الا في ملكك ومن **دفع** المسئلة ما اذا قال ابراءك في الدنيا وروا الاخر في الجنة
 براءة فيها لان البراءة في الاخرى تابعة للبراءة في الدنيا ويلزم في وجودها
 في الدنيا وجودها في الاخرى لان وجود الملزوم يستلزم وجود اللزوم ويحتمل
 العكس لانه لما لم يكن في الاخرى فقد انتفى اللزوم ويلزم من عدم اللزوم عدم
 الملزوم وما يتحقق فيه اعتبارا بالدلالة الآتية اهمية وحول ما يتناول به البيع
 بالالتزام فانه لا يندرج في المبيع عند الاطلاق كالرباع الشقبة فانه لا يتناول
 لصايط مع انه لا عليه بالالتزام وموارد كثيرة في نقض عيب الفقر **قاعدة**
 ذهب جماعة من الأصوليين الى ان مفهوم المصنف والشرط حجة في يد الاذن على
 لغة حكم عند اتفاق الصفة والشرط وقبل ليسا بحجة وفصل اخر من جعلها مفهوما
 الشرط حجة في ثبوت الصفة ولا فرق بينهما بين النفي والاثبات ولا استكال في ذلك
 في مثل الوقف والوصايا والمنقحة والامانة كما اذا قال وقف هذا على او
 لادى الفقهاء لو ان كانا ففرا وعوض ذلك وانما يظهر الغاية في
 موطنه فيخرج على المذهب منها قوله صلى الله عليه وآله اذا بلغ الماء
 فلتين لم ينجس خبثا وقوله الصادق عليه السلام اذا بلغ الماء ذرا لم ينجسه شئ

الالتزام فيه
 في مفهوم الشرط والشرط في قولنا بغير مطلق وقوله بها
 مطلق وقوله بالتحصيل

في

فعلى حجة مفهوم الشرط بدلتها فيجوز ما دونه بجوده الماداة لانه موضع
 النزاع اذ لا خلاف في نجس الماء مطلقا بالشرع بالنجاسة فيكون حجة
 على القائل بعدم انفعال الغالب كاي عتق وعامل من نجس به الجسد
 كقولنا الاكثر فانه شامل له ولغيره من حجة العموم والاطلاق هنا ولدى
 بعض الفقهاء اجراء الأصوليين على حجة المفهوم في هذا الخبر وان نزع في
 غيره وعلى القول بعدم العمل بمفهوم الشرط مطلقا في عموم قوله صلى الله عليه وآله
 خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شئ الا اذا غتر لون او طعم او ريح وعلى الاول
 يجب لمصلحة بغير ما يتقيد ما اطلق هنا بقية في السابق **ومنها** قوله صلى الله
 عليه وآله ليس لعرق ظالم الحق الا صافيه على الحقيقة او الوصف على الاستناد للحق
 فانه يدل بغيره وصفه على انه عرق غير الظالم لبحق وعليه بغيره حكم
 ما لو نزع او عرس المفلس في الارض التي اشتراها ما لم يبيع ثمها واراد
 بايها احدهما فانه لا يفلح زرع وعرضه حقا ولا يابش بل عليه بقاء في
 الارض وان جازا الزرع وفي الغرض بيعا وان يكون للمفلس بنسبة زرع من
 الثمن وكذا لو انقضت مدة المزارعة وان زرع باق ولم يعملنا آخر عن المدة
 المشروطة وقت العقد فانه الزرع لا يفلح ايضا لانه ليس بظالم لغيره
 للخصم بالاجرة والفرق ان المشتري دخل على ان يكون المصنف له مباحة
 بغير عوض بخلاف العاقل وكل من اخذ الشفع الارض بالشفعة بعد زرع
 المشتري ونظاير ذلك كثيرة وادعى بعض الاجماع ايضا على العمل بمفهوم الحديث
 هنا وان منع من العمل بمفهوم الوصف **قاعدة** انما يكمن مفهوم الشرط
 والوصف حجة عند القائل به اذا لم يظهر للتعقيب فائدة غير نفى الحكم فان
 ظهر فائدة اخرى لم يدل على النفي من الغاية ان يكون العاري عن تلك الصفة

انفعال النسيب
 بالطلب من المباحة

الزمان كونه
 فكان لا يدل
 في

دعوى المهر والمهرم استنادا
 الى قوله ٢ لا ضرر ولا ضرار

اولى بالحكم من المتصف بها او يكون وجودا بالتساؤل كالتساؤل بالهوية
 الغنى هل في ان يكون فعال في ساعة الغنى الزكوة فلا يدل على النفي لان ذلك ليس
 والمحال هذه بمطابقة كالمساو او يكون السوء هو الغالب فان ذكره انما هو
 لا عليه حضور في ذهنا اذا اقتصر ذلك من مروج القاعدة ما اذا قال
 لله على ان اغنى قية كاذبة فاعتق موصفا او قال معيبة فاعتق مسلمة فقبل
 لا يجوز ويحتاج ما ذكره عملا بدلول اللفظ وفيل يحجز في لائما اكل وذكر العيب
 والكفر ليس للثقب بل الحوازل انقضاء على الناقص كن نذر الصدقة بخطة
 مربية فان يجوز له الصدقة بالحيثية هذا اذا كان المنذر مطلقا
 اما لو قال هذا الكافر وهذا المعيب فانه لا يجوز غيره قوله لا وجه للتعاقب
 النقص بعينه ومنها اذا قال اريد ظاهرة من فائدة الاجنبية فانه على القول
 فترجمها وظاهرها فان جبره فظاهر من الاخرى على احد الوجهين محال للوصف
 على التعريف بالواقع ويحتمل ان لا يصير مظاهرا لان الوصف لا يوجد هذا اذا
 قصد بظاهرا الاجنبية مواجها باللفظ ولو قصد المعنى الشرعي لم يقع مطلقا
 والكلام في هذه كالتى قبلها ومنها جواز تحاشي الوجودية عند
 الامر من اقامة الحدود والخوف من عدم اقامتها مع انه لا يتغير قد قال
 فان خفت ان لا يقيم احد ورائه فلا جناح عليه فيها فتدبر لا ت
 الغالب ان الخلع لا يقع الا في حال الخوف فلا يدل ذلك على المنع عند امتناع الخوف
 وذهب بعض القائلين الى عدم جواز الا في هذه الحالة على الاكثر ومنها
 انه قول الله عليه وآله من نام عن صلته او نسى فليصلها اذا ذكرها
 واو استعرق نفسه ان التنازل على لا يقتضى الا ان هذا التقيد لا مفهوم له
 لان القضاء اذا وجب على المعذور بغيره بطريق اوجه وخالف جماعة من القائلين

فقالوا لا يقتضى تحليطا عليه قالوا وليس وجوب القضاء من باب العاقبة
 حتى يقال يجب على غيره بطريق اولى لان تأهيل شخص للعبادة من باب
 اصطفاؤه وتقريره فان التأهيل لا يرضى كل احد فتمتها وهذا البحث
 على مقتضى اختصاص الالاف بالخبر ويمكن استقراءه عند ناس من ضرر
قاعدة مفهوم العدد حجة عند جماعة من الالاف لانه لما نزل قوله
 ان تستغفروا لهم سبعين مرة فلو استغفروا لهم قال النبي صلى الله عليه وآله لا يد
 على السبعين وذهب المحققون الى انه ليس بحجة مطلقا لا بدليل انفصل
 كما اذا كان العدد دالة لعدم امر فانه يدل على امتناع ذلك الامر لا على
 لوجوه العلة وعلى ثبوته في الناقص لا شفاها الحديث القلتين وكذا اذا
 علمه ولكل احد العددين داخل في العدد المذكور زائد كان الحكم بالخطأ
 تحريم جلد الميتة مثلا يدل عليه في الماء نهي ولا يدل في الناقص على اثبات ولا
 على النفي او ناقضا كالحكم بايجاب العدد او نفيه او ابعثه فانه يدل على ذلك في
 الناقص ولا دلالة فيه على الزايد يعني اذا علمت ذلك فللمستلة فروع منها اذا
 بع نقيض عاثة ولم ينسبه عن الزيادة فبالم كالمزج وغيره وجاز ان لا يصح كما
 لو بناء عن الزيادة وهو الموافق لقاعدة كون الصنوم المذكور حجة ويقوى
 هذا القول مع دلالة الغراب على ارادة المالك الانقضاء على الحد المذكور
 لا رفاق بالمسؤولين او مطلقا لانه امر مطلوب شرعا ويخبر ذلك في كل موضع
 استقامت تتجوز على القولين ونتيجة للمجاز للضعف العقل الاو **قاعدة** لو قال الزينة
 ان اعطيتي فلا نا العا فانه على كظهور الحق فزادت فانه يقع ايضا الاعلى القول
 السابق وعدم الوقوع هنا اضعف من السابق لانه من اعطى مائة ودرهما
 يصدق انه اعطى مائة بخلاف من باع مائة ودرهم **وقاعدة** على ما سبق

قال يع نوفي ولا يبعه بأكثر من مائة لوسعه بأكثر من مائة ويبيعه بما وجد فيها
 فالرقيق من ثمن المشغل ولو قال يبعه بما أتى ولا يبعه بما أتى وجنين فليس له
 يبيعه بما أتى وجنين ولا يباع زاد عليها في الأصح ويجوز عبادون ذلك ما لم
 ينقص عن مائة **ومنها** إذا قال أوصيت لزيد مائة درهم ثم قال أوصيته
 بخمسين فزجهان أحصتهما ليس لالأحفود ولا يتبع بينهما كل لو عكس فأوصى له
 بخمسين ثم أوصى لزيد مائة فليس له إلا الموصى به اختياراً وهو المنة والوجع الثاني
 أنه لم يأت وجنين وهو ضعيف وهذا يأتي في كل عقد يجوز تغييره كما إذا
 قال من رد أبقى فله عشرة ثم قال قبل العمل فله خمسة وكذلك القراض ويجوز
قاعدة ممنوع الزمان والمكان جهة عند جماعة وهو روضة
 المحققين **ومن فروعها** **منا** إذا قال لو كرهت فعلك ثم قال افعله في هذا اليوم
 في هذا المكان ففقدني العمل بالمعنى ومن أن يكون منها في جملة ذلك
ومنها إذا أذن على عشرة فاجاب بأنه لا يذن منه تسليم هذا المال الذي
 فضيل لا يجعل مقتضى ذلك إلا أن لا يثبت بالمعنى ومقتضاه عند القائل به
 الذم لأن مقتضاه أن يصره ويغيره فيكون إذا زاد بالرجل وينتفع عليه
 لزوم حاله لا أن يقبل إفرازه بالأجل كما هو المشهور ومنها إذا قال بعه في يوم
 كذا وفي مكان كذا فمخالف لو كبر فأنه العقد لا يصره وكذا نحوه من العتق
 والأقباكات والمخالفات القليلة في الزمان ونحوها تابع للفظ ويختص بما
 قبله لأن حيث المفهوم ومن ثم لم يخالف من وثق المفهوم في اختصاص
 الزمان والوقف ونحوهما بما قبله وصفاً وشرطاً وزماناً ومكاناً وغيره
قاعدة ممنوع القيد أي تعليل الحكم بالاسم طلباً كان أم سلباً ليس بمقتضى
 عند المحققين وإذا قال قابل أكرم زيداً أو قام زيد أو بعثك هذا العبد فلا يلد

هذا

اللفظ الصادر منه بغيره على نفي ذلك عن غيره بل يكون مسكوناً عنه وإن كان
 منفياً بالأصل لورد على ذلك للزم أن يكون قول القائل محذور رسول الله صلى
 والأعلى نفي رسالة غيره من الرسل وهو كفر وذهب الدقاق والصبغ
 من الشافعية وجماعة من الحنابلة وبعض المالكية إلى أنه يجب لأن الشخص
 لا بد له من قابلية إذا علمت ذلك فمن فروع القاعدة ما إذا وكل جماعة
 في بيع أو تزويج ونحوه ثم خصص واحد بالاذن فإنه لا يكون رجوعاً من غيره
 بغيره إلا أن يدل القربة الخارجية عليه **ومنها** إذا أوصى بغير زيد ثم قال
 أوصيت به العبد وقال بعضهم لا يكون رجوعاً عن الوصية الأولى بل لا
 يشرك بينهما بناء على القاعدة وإن خص الاسم بالثاني فلا يرد على الثاني
 عن الأول والأخرى أنه رجوع لأنه المعنى موعداً لا لشكل الوصية بارادة
 التشريك أو الرجوع **قاعدة** الحكم المعلق على اسم يكون فيه الافتصاف على
 ما يتحقق بعده أقل مراتبه وقيل لا بد من آخره احتياطاً **ومن فروعها** ما إذا
 سلم البعثة شيء على أن تسليمه في البلد القادحة وشبهه فإنه يكفر فيه
 في أول جزء من البلد لأن الطرقة قد تحقق ولا يجب عليه أن يتوجه
 إلى منزله ولا إلى آخر البلد **ومنها** ما لو سلم أو أجلى البيع أو مال الإجارة
 ونحوها إلى حماد أو ربيع فإنه يصلح على أيهما لصديق الاسم على الأول ومثله
 إلى الجنب وغيره عن أيام الأسبوع وفريق بعض الأصحاب بين الأمرين
 فحل الأول في الثاني على الأول دون الأول استناداً إلى دلالة العرف
 وقد يكمل الحكم فيما معاً بأنه يعتبر عليهما بالأجل على وجه لا يستلزم الزيادة
 والنقصان قبل العقد ليتوجه قصدهما إلى ما مضى فلو كان بينهما
 شرعاً مع جهلها أو أحدهما كل واحد إلى الآخر وزوجوهما وهما أو أحدهما

يكفي ذلك

لا يعطى انه فان لا يكون في محنته با مكان الرجوع فيه الى الشانع او غير ويمكن
 الفرق بان اللفظ اذا دل على شئ مشترك او جعل على بعض الوجوه بحيث يمكن
 الرجوع عند الشانع الى المعنى المطلق صحيح وكذا لو استفيد معناه في العرف **من قول**
 ونحوه بخلاف ما لا يقل اللفظ وما في معناه عليه وفيه نظر ومن ثم ذهب
 الى عدم جواز التماسيل بذلك من دون التعيين حيث لا يكون معلوما
 بينهما وله وجه وجيه **ومنها** ما روي عن كراهة تعليم الاطفال وجعل
 البعير يد النخعيته اذا دخل عليه عشرة في الحجة فلما اراد النخعيته بعباده
 من النعم فهل يبقى المعنى الآخر هام يزول بذيخ الاول يخرج على القاعدة
 وينتبه وقال الكراهية بذيخ واحد ونحوه لصدق الاسم به **ومنها** اذا قلنا
 العامل فلان نؤامير فانما عنما يقتضي بوضع الاول على الاول ويقتض
 الثاني على الثاني والمستلة موضع خلاف ويمكن بناء على القولين والاقوي
 توقف انقضاها على وضع الجميع لتعلق اجملها في الآية بوضع جملتها ولا
 يتحقق وضع العمل المضاف اليها الا بوضع الجميع ولان الغرض من العدة
 استبركة الرحم من الحمل ولا يتحقق بدونها وهذا دليل على ما خارج **ومنها**
 ما لو نذر الصوم يوم تله امرأة فلان نؤامير كل واحد في يوم وفي وقت
 الاول والثاني الوجوه وانما هما الاول ومن عليه نظاير ذلك **باب الثاني**
 في الاوامر والنواهي وفيه فصلان **الاول** في الاوامر **مقدمة**
 لفظ الامر وما نصي ومنه كأمريت زيدا بكذا وقول الصحابي امرنا
 وامرنا رسول الله صو بكذا حقيقة في الفعل الدال بالوضع على طلب الفعل
 فالطلب بالامارة والقرابة الممنه لا يكون امرا حقيقة ولحذف بالوضع
 عن قول القابل او جئت عليك او اطلب اليه منك وان تركته عاقبتك فانه

خبر عن الامر وليس بامر ومخل في اطلاق الطلب الاجاب والندب
 صيغة افعل فانما حقيقة في الاجاب خاتمة كالمباي فتنطق لذلك في عا
 اشبه على كثير وسجع ما ذكر في الامر ياتي في التي وامرنا بطريقهم مع ذلك
 العلويان يكون الطالب اعلم بنية من المطلوب منه في امر الاستعلاء وهو
 الغلظة ورضح الفتوت ونحوهما وانما جميع الامر مع ما قبل ان الامر
 مشترك بين القول والفعل ومنه قوله وما امرنا الا واحدة **فائدة** في الامر
 سواء كان بالفظ الفعل لا ترك او اسكت او اسم الفعل كترالى وصلة الوفاء في
 على خلافه وفي المسئلة من هذا كثر في هذا احدها والثاني انه حقيقة في الندب
 والثاني في الاباحة والجميع انه مشترك بين الوجوب والندب والخامس انه
 مشترك بين هذين وبين الارشاد والسادس انه حقيقة في القدر المشترك
 بين الوجوب والندب وهو الطلب والسابع انه حقيقة في الوجوب والندب
 ولكن شتى لنا ذلك والثامن انه مشترك بين الوجوب والندب والاباحة
 والتاسع انه مشترك بين الثلثة المذكورة بالاشراك المعنوي وهو الارشاد
 والعاشر انه مشترك بين ختمه وهي الثلثة التي ذكرناها والارشاد والتمديد
 والحادي عشر انه مشترك بين الخطة الاحكام وهي الوجوب والندب والكلية
 والتوجيه والاباحة والثاني عشر انه موضوع لوجود هذه الخطة والاشراك
 عشرة استقامت الوجوب والندب والتمديد والتوجيه والاباحة والتكوي
 والجميع عشر ان امر الله نعم للوجوب وامر رسول الله صم للندب واذا
 اخذت هذه مع الاقوال الثلاثة المنفردة على القول الاول وهو الوجوب
 فخلص منها سبعة عشر فولا اذا انقر ذلك ففرع من القاعدة في ادلة الاحكام
 من الكتاب والسنة اكثر من ان تحصى ومن فروع في الفرع ما لو قال

والمفاد المقصود
 بالامر كقولنا ولياخذنا
 اسلحتهم للوجوب عند الكثر
 الحقين اذا امر

لأنه يجب على من عليه فعل كذا ولا يجوز له أن يفعل غيره بما يقتضيه كذا الأمر المحتمل
 من اللفظ ففي وجوب ذلك عليه ما سبق **فإن قيل** لا فرق بين أن يفعل كذا
 أو لا يفعل كذا في وجوب ذلك عليه فلو كان الأمر على الوجوب لكان لا يفرق
 في وجوبه ولا في نفيه وقبل على الإباحة وقبل للاستصحاب **فإن قيل** القاعدة
 ما إذا غرم على التكليف أمره فإنه ينظر إليها لقوله صلى الله عليه وآله
 أنظر إليكم للهدى ولكن هل يجب ذلك أو يباح وجهان مبنيان على ما ذكر
 أيضا الوجوب فنحن هنا بدليل خارجي **فإن قيل** الأمر المكتبة في قوله نعم كما
 قاله في وجوبه وأورد بعد التقديم على ما ذكره بعضهم من حيث أن المكتبة ترجع حال
 الشخص حال وهو منع ففي حال الأمر على الاستصحاب والإباحة وجهان **فإن قيل**
 إذا ورد الأمر بغير تعليق بالمقدور وكان عند المأمور واجب على الإباحة
 به فلا يعمل ذلك الأمر على الوجوب لأن المنع من الإباحة إنما هو المنع على
 طلب الفعل والمقدور على عدم الإحلال به والواجب الذي عند كفى وعقبيل
 ذلك كما ذكره بعض الأصوليين **فإن قيل** ذلك عدم الإيجاب التام على
 الإباحة فإن قول صلى الله عليه وآله عليه بامتنع الشباب من استطاع منكر الباءة
 فليترفع وإن كان باطلا فإنه يقتضي الإيجاب كما قال به داود الظاهري
 لكن مخالفاً لذلك لما ذكرناه **فإن قيل** الآية الأمر بالشيء كقولك لزيد
 فترفع يديه هذه السبعة لا يكون أمراً منه لثالث هو جزمه بيمينه على الخضار
 وذهب بعضهم إلى أنه أمر له **فإن قيل** القاعدة ما لو قرئ الثالث
 قبل اذت الثاني في قوله تعالى هل يتفقد تصديقهم لا يفعله الثالث
 الأمراء ذل الثاني على العقول فإذا لم يقل المولى على الصحيح ولو قال
 وكل عني إن الإشكال أو عندك فهو وكيل عن المولى كما لا يخفى على الصريح

لأنه يجب على من عليه فعل كذا ولا يجوز له أن يفعل غيره بما يقتضيه كذا الأمر المحتمل من اللفظ ففي وجوب ذلك عليه ما سبق

الواجب

لأنه لا يجوز له أن يفعل غيره بما يقتضيه كذا الأمر المحتمل من اللفظ ففي وجوب ذلك عليه ما سبق

لأنه

يكون على الأصل والفرع أو **فإن قيل** الأمر بالعلم بالشيء لا يترتب عليه
 ذلك الشيء في تلك الحالة فإذا قال مثلاً أعلم أن زيداً قائم فلا بد أن العلم بالعلم
 قبله وجهه أن يصح قسمه إليه فيقال أعلم قيام زيد إذا وقع أو علمه بانه
 قد وقع وتقسيم الشيء إلى الشيء وخبره يدل على أنه أعلم من أن قائم ولا خلاف أن
 على الشخص في أن الأمر لا يكون إلا لطلب مهنية في المستقبل فقد نجد سبيحاً أو
 لا يوجد **فإن قيل** القاعدة ما إذا قال شخص أعلم أني ملوك فحينئذ يكون
 ذلك أمراً لا يوجب الطلاق أم لا فتقبل لا يكون إذا كان الأمر أن يعلم وأن يعلم
 هذا العلم ويحصل كونه أمراً وإن قلنا بالعلم بعد ذلك العلم على كونه أمراً
 وهذا لا يري **فإن قيل** إذا ورد أمران متعاضدان بفعلين متضادين وكلاهما
 غير عطف فإن منع من القول سكر المأمور به مانع عادي كترتيب أو غيره
 حل الثاني على الثاني كعدمه فتعريفه بغيره لا يوجب التحليل واستثنى منه وجوبه
 استثنى ما وإن لم ينع منه مانع كصل كعنه من كونه يكون الثاني في تركه
 أيضاً على براءة الذمة وكذا في الثاني كعدمه وقيل لا يعمل بها القابضة
 التامسب والمختاره في الحصول والامتنع في الاستطام وقيل بالوقف للتعاضد
 كان فاصلة الثاني معطفاً كان العمل بما أوجب من التاكيد فإن حصل للتاكيد
 بشر من الظاهر من العاديين تعاضد وهو العطف **فإن قيل** من حج
 أحدهما فافهم أنه لا يفرق بينهما واختار الأولات العمل بما في هذا القسم
 أيضاً إذا قصر ذلك فينتج على القاعدة ما إذا حاطب وكيفية بشر
 من ذلك كما إذا كان له وجهتان مثلاً فقال لعنير طلق زوجي فإن
 زوجي بالتكريم أو كره الأمر بالعنف كذا لك من لا يجب فيه التاكيد
 تطليق امرأتين واعتاق عديتين بين عليهما ذلك وجه المقام يأتي في التبع

تقبل

المحددة ايضا اذا كان طاقا وجعيا ونظاير ذلك كثيرة ولو كان احدهما
 عاتيا واخرضا اضخم كل يوم صوم الجمعة قال في المحصول فان كان
 الثاني غير معطوف كان ثانيا كيدا وان كان معطوفا فقال بعضهم كيدان
 واما في الكلام الاول فلا يصح العطف ونسب مع عا ذلك ما اذا كان
 اوصيت زيد وللفقرانة مثلث مالي وزيد فقير فغيره او بعد سواء وصف
 زيد بالفقير ام لا وسواء قدمه على الفقير ام اخره احداهما ان كان احدهم
 فيكون ان يعطى اقلها يتناول ولكن لا يجوز ان يكونا في جاز خروا اليه
 الفقير والفقير ان يعطى سهما من سماء الفسحة وان قسم المال على اربعة
 من الفقير اعطى زيد السهم واحد وعشرة اعطى السهمين وهكذا الثالث زيد
 ربع الوصية والباقي للفقير لان الثلثة اقل من يقع عليه اسم السهم والرابع
 لم يوصف لهم النصف نظر الى انهما من غير النصف الى ما تضمنه من النصف
 والمناصير ان الوصية فرض زيد بالمائة لهما لهما النصف اليه اي الذي يجعل
 له ولو وصف زيد بغيره من الجماعة فقال اعطى ثلثي زيد الكاتب والفقير
 قيل له الثلث خذوا فيه ان يجمع فيه وجه التامع ايضا **فان** الامر
 المطلق لا بد له من كونه ولا عاصفة بل على محبة ان يعلم المنة وانما عاها
 حتى يكون ما فاعا من الزيادة بل ما كان عليه هذا هو الذي احتار المحققين
 وذهب قوم الى انه لا بد له من موضعه على المنة والضرورة الى انه لا بد له من التكليف
 انما ان المولى مشط الامكان طاقا لا يمكنه ومن وقف دايع في اعيان
 في احدهما لا يشترط بينهما فيوقف حمله على احدهما لا يشترط بينهما
 حمله على احدهما على القرينة انما تقدر ذلك في موضع القاعد ما اذا اقال
 لو كبله مع هذا العبد فباعه فزعله بالعبد او قال بعه بشرط الحبس او فسخ

وما كمله الى ان يمتد
 الى ان يمتد الى ان يمتد

وان كان لا يمكن في امر من
 ان الامر لا يكون في الشيء

المشتر

المشتر في نفسه به بغير انما على الخصار ويخرج على اداة التذكير لغير ان ومنها ان اسمع مؤثرا
 معه وقد نزل فيل مستحب ايجابية الجميع لغيره اذا سمعته لغيره انما يقول بالحق
 المستحب بالمرح الزماني ويكون العقل كان لا يجوز الامور الاعلى التذكير نظر الى ان
 التكم على الوصف المناسب التكاليف التعديل فذكر للملك مستحب وعلة **فان** شغل
 الخبير على الشغل كقول ان جاز من جاز او غير ذلك لا يثبت التذكير انما لا يثبت التذكير لان
 التكم لا وجهه ان يخرج من ثابت على كل ما يثبت ولا يثبت لغيره ان خرج من
 من التكم فطما عا وجه تصحيح معد التكاليف المعادلة اذا قلنا ان الامور لا يثبت
 التكم لا يثبت ثلثة مذهب اصحابنا في الخصم لا يثبت لغيره في حصة التكم
 يوصف للقطر له ولكن بعد من جهة القياس من عا ان من جهة التكم على الوصف
 بالهبة والثاني يدل بالفظن والذات لا يدل بالفظن ولا بالقياس وعلى خلافهما
 لم يثبت كيد بطلان الاحصان فان ثبت ان كانا فانه يثبت كيد لغيره عا انما
 وحكم الامر المعلى بالصفة حكم الامر **فان** عا ذلك لغيره ويثبت
 للصلح عا النبي صلى الله عليه وسلم اذكر ان لا يقر احد بعد من ذكره عند فلم يثبت عا
 الى وجوبه لذللك جماعة من العلماء منهم المتخشون ونقل عن ابن بابويه ووجه
 التكم في الكفو لما ذكره لما روى عنه ان الله وكل به ملكا فلا اذكر عند
 فيصلي عا ان ذللك الكفو عا الله له وقال الله وما لم يكن اسمي ولا اذ
 مسلم فلا يصلي عا افعال المكلف لا عا الله له وقال الله وما لم يكن اسمي ولا اذ
 حسن لم يثبت كيد بطلان الاحصان فان ثبت ان كانا فانه يثبت كيد لغيره عا انما
 اذا اذ صحت فافصح بالالف والهاء وصل على النبي صلى الله عليه وسلم واذا كمل ذكره
 او ذكره فاكثر اذا ان او غيره بقاء على حال الامر على الوجه المذكور في الامور
 بالافصح للذهب واختلاف المعنيين بغير قرينة مشط الى ان يكون الاول قرينة على

بالاستحباب

الاحتم

فما لا يتركه وانما فيه يكونه امرا وبها باعتبارين كاختلاف الزمان والجهة
 بالاعتبار والاعتبار بالنسبة الحسية وقيل هو غيره ولكن لا يتركه بالاعتبار
 بالاعتبار على المنع من التارك ومن لوازم المنع في ذلك منعه في الاضداد ويكون
 الامور الالهية المنع في الاعتقاد والاعتزام وعلى هذا فالامر بالشيء من جميع اقسامه
 يختلف باختلاف الشيء فانما امر واحد اضدادا كما ستره وقبل ان لا يتركه على اطلاق
 لانه قد يكون مخالفا عنه كما سبق ويقتضي الحكم على الشيء مع الغفلة عنه واذا قلنا
 بان لا يتركه يقتضي بالوجوب ان لا يتركه التارك على ما هو عليه فيكون في ذلك
 كونه غير اعم منه ان يكون معتقدا كما قلناه جماعة وان اطلقه احدون كما لا بد ان يفتي
 عن التارك المقتضى عنه حين ورود الشيء ولا يقتضي الاعتزام عن ترك الامر والنيات
 بل هو مريد باستقبال الشيء كونه موصفا اذا علمت ذلك وتظهر فائدة الخلاف
 في مواضع منها اذا قال الامر بان خالف امر فان قيل على كل امر عندنا او لا
 عندنا يقتضي تعليل على الشرط من العادة ثم قال لها لا تفتي بها فكيف تدرى وقوعها
 لانها كانت غير ملامه وقال القائل اهل العرف يدرى وقوعها لا الامر ولو قال
 ان خالفتم انما فالت على كل امر انما قال لها فيم يفتي بتركها على ان الامر
 بالشيء هل هو من صفة ام لا فذهب بعض من جعله نية الى وقوع الظاهر
 والظاهر بالمنع مطلقا اذ لا يقال في العرف انما قالتم انما تفتي ومنها كونها المصلحة
 اذ الذين هم الطالبون به واشتغل بالمصلحة مع سعة وقتها فان قلنا ان الامر
 بالامر انما من صفة مطلقا لا يقتضي صلوته الى ان يضيئ الوقت فتكونها الغفلة
 للضاد وانما منها مطلقا وحسنه بالامر عن الضد العام صحت
 منها لو سلم على المصلحة من غير الرتبة في ترك الرتبة وشا على افعال الصلوات فهل
 ينظر الصلوات ام لا يتركها الا ان لا ينظر للامر من الفعل الواقع في وقت

عمل جوهري من صفة مطلقا

على الامر

بكنه الرتبة المقتضى للضاد في العبادة لاد التي يرجع اليها وعلى التبيين
 لا ينظر الى انما ويرى في بعضهم يوم ما يترك المصلحة المتشاكل بالصلوات من
 ان تتركه وتجمعه فامتنع الصلوات والثاني وهو الاول وهو من على التلويح
 فساد امر الرتبة وان كان في تركه لا يخطا وجوبه بالاختلال الغفلة عن التبيين
 في الفعل الواقع بعد من تركه الغفلة ومنها لو وجد في المسجد يتأسس
 ملتوية او مطلقا لم يفتي بتركها من انما امره كان الوجه هو اضعها انما لا يتركه
 يصح صلوته مع سعة الوقت قبل ان انقضاء الامر لا يتركه الا انما امره لا يتركه
 انما امره العبادات امره مضمنا فان جعلناه مستلزم للامر من الصلوات على ما
 فلا يصحق وانما في ذلك كثير **فصل في التلويح** في التلويح وهو التلويح
 التلويح بالامر على العرف وقد سبق في الكلام على الامر وهو علم منه سنج هذا
 وافق الصلوات والاستعانة هل تتركها ام لا وانما لغفلة التلويح على
 التلويح والمكره على الاطلاق لا يقتضي بتركها في غير وقتها من الامر على التلويح
 التلويح ولتلقها ايضا في كونه على التلويح والامر على التلويح ولا يتركها
 والغفلة بينه وبين الامر وضع انما علمت ذلك فيترك علمه بالامر ما اذا اشار
 السيد الخميني من المباحات بالاصالة وقد لا يفتي بتركها او اذن له في التلويح
 ذكره من هذا القول ولا يتركه في تركه على الامر على هذا الوجه وهذا غير
 المراد من المالكين انما اذن في تركه ثم نهي بالصيغة المذكورة عن التلويح فيه
فصل في من قال امره الامر بترك التلويح فالامر الذي هو العبد العبد للتلويح
 ايضا طرزا الى ان الامر الذي هو قال انما بعد التلويح العبد للتلويح في ان التلويح
 بعد العبد للتلويح الا لا يتركه فقال بعض من التلويح طرزا للقاعدة وقال بعضهم
 بالاولى كانه التلويح بترك التلويح والتلويح بترك التلويح بترك التلويح بترك التلويح

الامر

كما هو بعد الترخيم لأن
المقصود من هذا في وقفا
أن يكون الذي يرضى به الله

المعاني

اشتهى من استناد جميع العالم والفرع على القاعدة كانت اقية بالقرين من نقل
في المحصول الثاني الامر بعد الاستعداد كالذي بعد العجيب **فان** المسئلة
ما اذا وجد اكثر من الثالث وقد اختلف العام في سبب ذلك في حقن وطمانه
واصغر ما عندهم وهو ظاهر اتفاق اصحابنا الامم من انهم جميعا ولكن في
على اجابة الروفة ومشاورة وهم قسمة من الى وقاص فاذم خرج
حجة الوداع فماد الختصة عليه والقرن في الى بارسول انه انما الى الا
كثيرا وليد الى الامنة وحده افا تصدق بالنصف فالافا انك فان
بالثالث وانك كثر المحر للحديث **فان** الخ التي في العبادات بعد
على الفساد مطلقا وكذا الى ان يرجع اليه الا وهو فان للعد في الامم
بالمنك عنه كانه من البيع يوم الجمعة وقت الصلاة فان الذي انما هو
تغيرت الصلاة بالمعصية البيع اذا اذاعا كذا ذلك والتعريف غير لازم
لما هيته البيع في المسئلة اقول انما لخصها لا يدل عليه مطلقا فقل في الحديث
عن اكثر الفقهاء والامم عن المصنفين والثاني يدل عليه مطلقا فقل
ايه طاجيب والثالث يدل بالعبادات ووجه العام لانتها في المحصول
وحديث فانا بعد لعل الفساد فقل يدل من جهة اللغة وقيل من جهة الشرح
وهو الاظهر وافعلنا لا يدل على الفساد لا يدل على الصحة بطريقا والى بالغ
ابو حنيفة وتأويله محذور فاما لا يدل على الصحة لان التعريف به يقتضي انظر
الى الصبيح اذ يقتضي الترخيم المستحيل اذا تغير ذلك ففرصه الفلانية
كثيرة حتى لا يقتضي كالعناية بالماء المصنوع والصلوة في المكان المصنوع
والصوم المصنوع سقا بعد ما استثنى ويخرج المصنوع من وقت اذ الزوج
والمولي ويخرج الدنيا والفروع وغيرها ومن هذا الباب ما يورد المتخصص

جبل

معليه في موضع التعريف اوسع خفية كذلك وان الى اليه المشقة عليه
لان العبادة المأمور بها هي الفصل والمسخ والعدد ولها ما من غير ذلك
من الواجب من العبادة فمنه في بيع فاسد فيكون هذا في ذلك الكلف
او الناس في موضعها فانها امدان خارجا من مية العبادة فلا يرد بها في
حقه بل قد اختلف فيها الى ان المستحب في البيع من غير ما يرد بها في
صحة زام لا ومنه في القاعدة العفة اذ التي خارج عن ذات الصلاة وشروطها
وهو اختيار الحق والمخير للفساد بقا الى المصدر التي الواقع في العبادة ولا
يخفى ضعفه ومن هذا الباب الصلوة مع سعة الوقت بعد وجوب او اطلق
للصنف من دين طالب به او حتى يجب اذ لا على الفور لان المستحب في وقت الصلاة
وقد تقدم الكلام فيه **فان** المطلوب بالتي يصح انما هو فعل الصلاة
عنه فاذا كان لا فقل في وقتها اسكن لا التكليف بهم الحركة لان العدم غير
مقدور عليه الا ان متوقف على وجه الفعل وقال ابو هاشم والقائل انما هي
هو نفس لا تفعل وهو عدم الحركة في حال العدم الذي لا يقدر عليه انما
هو العدم المطلق لا العدم المضاف فامد في المثالين فقل هو سابق وهل
هذا الفرق من ضم الافعال ام لا فانه من هياك احصيا عند الامم وان الثاني
وجامعة نعم لهما فالذي في هذا الامم افقتنا فعل غير كلف اذ اعلت ذلك
فان من روعة ما اذا نزل من رأس الصائم غشامة وجعل في حدة الظاهر في
فان قطعها او جعلها لا يقطع وان انما يقطع اقطر وان تركها حتى ترك
بنفسها تركها مديان واحصيا القطر فمعتك ما رطبة من صلت
الطعنة الجيرة وكان قادرا على دفعه ولكن تركه في القطر ايضا لو كان
ويمكن القول بعدم القطر هذا وان قيل ثم لقيام الفعل هنا بالطعن بخلاف

في امر قاعدة من امر

مثل مجيبي انضغ وايضا الشط والاسمعيام وان اتصل بهما مثل انما اصرة
 لكنت ومشي وجيت واين وكيف واذا الشطية اذا اتصلت بواحدة منها او بهما واي
 واياي واذا اذا قلنا يا سميها كما قاله المزدودي على سبويه بانها اسمي لميت
 من الباب وكما الاستقامية والجمع للضاق والمعرف والتكثرة المنفية وحكم اسم
 الجمع كانا من والهمزة والقصدة والاسماء الموصولة والذي كان في كل من غيرها
 للجنس وتثنيها وجمعها واسماء الاسئلة للجمع مثل من رضى او تملكهم ان يرض
 ثم انتم هو الا لا تقتدون انفسكم وكذا مثل لا يبار ولا يصغر في ولا كبر في الا انصافها
 ولا تنوع مع الله الهما اخر وكذا الدواعي في سيات الشط مثل ان امرؤ هلك وعيل
 احد للجمع في قوله وان لم يبعدها المشتركين استيحاء وكذا قبل التكرار في سيات
 الاستيحاء الامكان ان يعل على غير هذا العلم لسميتها هل تحت منهم من احد قبل واذا
 كذا الكلام كلابك والاذن او الاستعداد والشرود او دهر الزمان او محو الزمان
 في التثنية فاما العوض في الزمان فيقول واسما العباد على ربيعة ومضر والاولى في
 هذه حيلة التصنيع وسنشير الى بعضها منقلا للثنية **فعل** ولادة العن
 على فزاده كلمة اي فعل على واحد منها دلالة فاعية ومبيرة عند ايضا لكل التفضيل
 والكل المعدي وليت هذا باب الكل الى العبد الاجتماعية المعبر عنه بالكل
 المجرى لاما لو كانت من باب الكل ليجوز لمتحدة الاستدلال بها في النقط
 البعض كقولهم وما التمدد فيا بتم لموت وما ترك بظلام للعب وكذا
 في التكرار ولا تقترن بالزمان ولا تقترن بالادام كما لو قال فابها جاك في عشرة
 او لا تغرب العشر فانه لا يلزم منه التثنية او التثنية عما دونها بخلاف الانبات والفرق
 بين المعنيين ان الكل هو المعنى الذي يشترك فيه كثر من كالعالم والليل والانسان
 والحيوان واللفظ قال عليه بفتح علفا وصفه الخيري والكل هو الجميع حيث

يجمع بين من هو الواحد وقد جاء
 في السطر كسر او هو لفظا في المثال
 بطلان شطوط لفظا في المثال
 بطلان شطوط لفظا في المثال
 بطلان شطوط لفظا في المثال
 بطلان شطوط لفظا في المثال
 بطلان شطوط لفظا في المثال
 بطلان شطوط لفظا في المثال
 بطلان شطوط لفظا في المثال

هو مجموع ومنه أسماء الاعدا فان ورد في الشيء او ان صدق بالبعث لان مدلول
 المجموع ينفي به فلا يلزم في جميع الاعدا ولا التثنية فانها فافا لاجل عند عشر
 جازا ان يكون دونه شعبة بخلاف التثنية فانها عند عد الامداد الثنتين لان
 الجزء بعض الشيء اذا فتن ذلك فينطبع عليه ثم يرفع **حيا** ما اذا قل المالك
 لجماعة بجمع هذه السكة او كل منكم في بيعها او كل منكم فذا وذا وذا وذا وذا وذا
 اليها او قلت للزوجة لجماعة من زوجي من هذا الاجتماع لان التكمير في الكل للمعنى
 لا على الكل بل قال والله لا اكل من الثريد ان لا يفسد هذه الثياب او لا اكل هذه
 الثياب او لا اكل هذه الثياب او اعتبر بالمشي كالشعرية والارغيفين والذين في ذلك
 يحنث الاباليج وفي معناه ما قال لا اكل من ثيابي وحرثي او لا اكل من اللحم والعنق
 لا يحنث الاباليج او يا كاهن ما عا وليكن لا اكل من زيدا ولا عرا فيمليتها
 ولا ينقل احداها بالحنث في الاخرى ولو قال لا اكل احداها او قال ولقد عرفت
 كلام الواحد وانحلت اليها فلا يحنث بكلام الاخر ومن هو يحنث الاستكثار على
 ما لو حلف الا يا كل بئر او رطبا فاحل شفا فقد نيل ان يحنث وعلى يات
 المغتفر فينقل عليه ما من ان الرطب جميع رطبة كاحرج به للجرى وغيره والحنث فيه
 وقد نفع للجرى ايضا على ان اكل جميع رطبة كاحرج به للجرى وغيره والحنث فيه
 العن جميع عنية وهو من علمها والخبرة ان لا يحنث بذلك اما الصبر والارضية
 فلا يحنث بالمتعة فقلعا ومنها ما لو قال لزوجتي اذرع والله لا وطئت فان
 الابانة تتعلق بالجميع من حيث هو مجموع لا بكل واحدة فلو وطئت تلك فتعاقب
 القهر في الرابعة وبقيت لها الابانة بعد وطئها والى المدا فخرج ويحب
 الكفار بوطئ الجميع ولا يبرأ من طئ واحدة ولا يبرأ من طئ واحدة
 لا يكره وطئ المطلقة ولو بالشبهة وفي زوال خبرتها وجهان من الشك

وعرويه من مسعود الشقي ويؤلفه معوية ومنها حديث فاملة بنت حبيش ان
الشيخ صلى الله عليه وآله قال لها واذ ذكرت له انما اغتسلت ان لم يغسل احد
ويؤلف فاما كانت ذلك فاسكن عن الصلوة واذ كان الاخر اغتسل وصلى وارتحل
هل لها عادة قبل ذلك ام لا وحيث من فقه التبرع على العادة ومنها سؤال الكثير
من الحاج البصري صلى الله عليه وآله عن طهر في الغتيم والشيخ يعجب لاحد من الغتيم
عن العود والعود ويحمل العلم ومنها جوابه صلى الله عليه وآله للزينة التي سئلت عن
الرجوع عنها بعد منى والرجوع فصل هل وصيت ام لاوس فرجع قضيا بالاعيان
وتحليلات الاحوال من بعد الشيخ صلى الله عليه وآله والله اعلم بالصواب فان رجع على
فيمثل ان يكون قد وقع ذلك انما قال لا مشروط فيكون فيه حمله على اقل مراتبه
ومنها حديث ابي بكر لما رجع وشرب الى الصف حتى دخل فيه فقال له النبي صلى الله عليه وآله
والله انك لفي حرام ولا تزد ان جعلت كرمي الشجر كرمي عادى كما جعلت الكرم كرمي
ما لم يكن في ذلك يبقى فيه حجة على جواز الشئ في الصلوة مطلقا ومنها حديث النبي صلى الله عليه وآله
على النجاشي ان حملت على غير الله فقبل فقبل ان يكون وقع له سرية حتى شاهدت
كأرض له بيت المقدس حتى يصفه وزعم بعض هذا الاحوال ولو وقع لآخرهم
لان فيه خرف عاده فيكون محزون كما اخبرهم بقصته بيت المقدس وحمله
بعضهم على ان النجاشي لم يصل على لانه كان بكلمة ايمانه فلم يصل في حقه على ما كان
الشيخ في ذلك ثم قال بعضهم لا يصل على الذي صلى عليه ويكفي ان يكون ذلك خروجه
للنجاشي حرم الله وانا احيى الرجل الواقعة لرواية اصحابنا عا لا يصل على الفتنة
مسألة قرب الصحابي مثلا بغير رسول الله صلى الله عليه وآله من بيع العذر وقضيت بعد
والجواب لا يبعد العموم على ذلك لان المفرد العربي على العموم لان الجملة والجملي
وهو كلام الرسول صلى الله عليه وآله عليه وآله لا يكاد يترك فيكون خاتما فينضمه

بسم

عامة

عامة وكذا قوله سمعته يقول قضيت بالصفة العامة لان كل من اطلق في كلامه
في المحصول ونحوه عليه محض كلامه وغيره من المحققين واما اذا كان على
كفوله صلى الله عليه وآله فاقضيت بالصفة لجار وقيل الزاد قضيت بالصفة
فيما انبأ العموم ارجح واختار ارباب الحاجب ان الجميع للعموم اذ انشروا ذلك فيفتح
عليه صحة الاستدلال بالعموم احاديث كثيرة وردت بهذه الصيغة منها الاحاديث
المتقدمة ومنها ما رواه عن عمار بن ياسر عن صام بن الجهم الذي سئل عن قضيت
ابا القاسم وغير ذلك **مسألة** الحج والمكة كفارة لغيره من غير ما
التجارب في جميع وفروع الدين كمن ورد الغنم والغنم الآية لا يخرج عن الصيغة
عن كونها عامه بل هو لما جاء وقيل يجوز جازعته لانما سبقت كقصد الى الغنم
على طلق او الزيد فلا يلزم التعميم ونحو ذلك لانها في كل تعميم ابلغ و
من فروع المسئلة ما اذا قال لعبيد او زوجاته والله من يعمل منكم كذا حرمته
او ان فعلت كذا حرمته لم ينكحهم عموما حصول الزجر من احدهم ونحو
قاعدة ساء ما في الشئ الشئ كقولنا استوزرنا وعمرنا ونكاحنا او هو هو ونحو
ذلك وما يصرح به من ان كان من غير فقهنا اذ قد شغلنا عليه وان لم يفرق
قد بين على ذلك فكل من فعل الشئ من جميع الوجوه المكنة او يدعيها البعض
مذهبنا منشاؤها كانه نفى ورد على ذلك وكذا نفى الاستواء ام من نفيه
من كل الوجوه وبعضها فلا يدعيها الخاص وهذا الوجه من مصادره وحمل
الفتوى على ما بينا في كوننا لا يثبت بان قلنا قلنا مقتضاها في الاثبات هو
منه كل وجه ولا يستوي لغيره لان انقض الموجه الكلية سالمة جزئية وان
قلنا انما بعض الوجوه كان الشئ عام لان انقض الموجه الجزئية سالمة كلية
ويفرق عليه فيجوز كسيرة منها ان الاسم هل يقبل بكونه عام لا لفظه كذا

بسم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

المراد بكونها من جنس من شئت هل كان اطلاقها يقتضيها لا وفي هذه الفروع
اشكال ولا محذور وغيرهم في كثير من اختلاف اذ لا خارجة عن القاعدة
مسألة العموم المارومع الشئ كالمسلم والمؤمنين وغيرهما جازع
الرفيق على خلاف فيه ومفصل ذلك فقال ان كان الطالب بحق الله منهم ملزم
وان كان بحق الارادتين فلا لانه قد ثبت صوف منافع الواسع فلو جازع
بعضها المعتبر لتناقض ومن فروع المسئلة وجب احرامها بالحق والعموم
اذا لم يستد في دخول المخرج لما روي عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله
سحرا ومنها وجوب الجمعة عليه اذا ذك له سببه في حضورها لان المانع
من جهة السيد قد زال ولا استكمال في دخول في عموم اليك الطهارة والصلوة
والصوم وتخرج الضرورات وعدم دخول في عموم آية الحج والعمرة والصلوة
خارج **قاعدة** لفظ الذكر وهو الذي يثبت الاناث بعامة كالمسلمين
وفعلوا لا يدخل فيه الاناث حقيقة وان دخلت في بعض المواضع لانت
لجميع تكديرا الواحد ولعلهم عليهم في قولهم ان المسلمين والمسلمات لا
والصلوة فيفضي الخارج وقيل يدخل والصلوة فيخرج منها والى وقته في قوله
فانهم لا يدخل من قوم وقوف على ما هو اساو من يتيم دخل على الاصغر
القصير للمهر عزا ومنها الخلاف طيب ذكرنا وانما ناسم او وقف
او غيرهما فقالا بجهتك او فقت عليك او ملكك ثم نقض ذلك عدم
دخولهم في الاطلاق نعم لو قصد به دخول وتبعها لكان رقيق
كقار فقال الله على ان اعتق كل من آمن منك فلا يدخل الاناث الا مع العلم
بقصد من قصد دخول تبعها والفتا كجسكك للشك في دخوله
في صيغة ومنها اذا صلت المرأة وانت بين عام الاستفتاح فهل تقعدوا

نفسه لم يشر كالمرجع

فانه يدخل الوقت والى بالخير الى غير ذلك ففرع ومنها لو وقف مسجد على
فاد الزايف يدخل فيه ولو خرج في هذه المواضع باخراج بعض من يدخل في
العموم ومنها اذا قال وقفت على الاكر من اولادنا او الانفة وكان الزايف
بذلك الصفة فان قلنا ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه خرج ومنه في قوله
انصف بتلك الصفة وان قلنا بدخول المتكلم في ذلك حذر من الغلو
ان لا يقع عندنا ان يوقف على نفسه ويجعل بطلان الوقف ماسا هلا
كلما اذا اطلق افراد العموم اما لو قصد ما عدا نفسه من غير ما قال
هذه الآثار كانت تحت يد من لم يشر في مثل يدخل جميع فلا يكون قوله لا يدخله
من المصلحة ومما يصدق ان ذلك الاختار بينه لا يدخل وهو الاستثناء
ان تحقق في ذمة نفسه شيئا بخلاف الغير فانه يترك دعوى استثنائها ولو
ضنا منها ما في قلبه لزمجه ان كلمت رجلا فانت على كل امر في كلمة الزوجة
في وقوف الظاهر وجها من مميزات ويقوى هنا عدم الوقوع على القدمية
الذالة عادة على اذلة الرجل الاجنبية **مسألة** للحاجب بالفتح هل يدخل
في العمومات الواقعة معوكس والذين يحجزها وجها من حجابها على المسئلة
التابعة والمرجح عند اكثر الاصول ان الخطاب العام مثل يا ايها الناس
يتناول الرسول وقيل لا يتناول وقيل لا ان يكون معه قل ومن رويها
ما زاد في اليه ما لا قاله اعطى من تحت او اصنع فيه ما شئت فقولوا
منه وجها من مميزات والاصحاب فيه خلاف وروايات مختلفة ومنها
ما روي في شئ كذا هل يجوز له بيعه في نفسه ام لا وفسا له وكذا
في ابناء عرنا وكان هو من هل يدخل الا ولا ومنها المزدان هل يجوز
يجيب نفسه ام لا ومنها اذا اذن لصيد ان يخرج باله هل يجوز لبيع نفسه
ايضا حديث يجوز له بيع مال العيارة وبيارة ام لا ومنها اذا قالت

لا يتولى اصحاب النار احصاء الجنة ومنها آجران تخرج الفاسق في يوم
 من بعض العاصفة لعنوا ثم انما كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يتوبون ومنها
 ان الترسية الكافرة لا ينسب لها بقدر النار الا ان يجعلها الامة فله الجنة
 من ثواب ولو كانت امة فستعشر ثوابها في هذه المسئلة ومنها ان
 عدل الله الحق استعمل بعضهم عليه بالآية من حيث لو جازت وصية الفاسق
 لزم مساواة المؤمن العدل وهو منق بالآية الشافعة وفيه نظر لا يبر
 على ذلك عدم جواز معاملته والرامة وغير ذلك من الاحكام الشافعة للمؤمن
 وهو باطل بالاجماع الا ان يجعل الاجماع هو المخصص فيجعل الآية والبال في وضع
 الخلاف في بعضها ما اذا قال السيد العبد انت حذر مثل هذا الصمد ولست اريد
 آخر فيصير ان لا يعنى المشتبه لعدم حيزه المشتبه به ويكون الحيز في كل جملة
 على الوجه المطلق ونحوه ولو قال انت حذر مثل هذا وقيل العبد احق ايضا ان
 يعنى بطريقه او يجعل عتقه معادى الثابت والاجود عتق المشتبه في الثانية
 دون الاولى ومنها ما ذكره بعضهم في واقعة مخصوصة وهي ان يعجل اراي
 اسرقي بخت حشبة فقال ان عديت الى مثل هذا الفصل فانت على كفاي ففخت
 خشيته من شجرة اخرى فف وقع الظهار عليها الوجه ان لا التفت كالتفت
 لكن المحذور غير الوجه الذي هي هنا ومنها ما ذكره قال احمد كاحرام
 زيد وحزناه فانه يصححها بما عرفت احرى من زيد من شيء او عتق فتمت احواله
 ان جعلناه للعلوم والاكثر كونه مشاهدا في اصل الاحكام وعينها مشاهدا في
 ان لا يبقى لغو احكام فلا من زيد فابى والنبأ در هذا عرفا اراوة النوع الثاني
 ومنها لو قال اوصيت لزيد بثلث ما اوصيت به لغيره فعل للعلوم يكون وصية
 بذلك المقدار وحده وصغيره ومثله ما قال بعتك بثلث ما اشتريته ولم يحد

المعروف

المعروف اليه الاخذ على مثل احكام ان لا يتعمد ذلك القدر وقريب منه ما لو قال
 اوصيت لزيد كذا اوصيت لزيد وكذا في الاقرار لو قال لزيد على الف والوجه على ما لا يرد
 انك لا تلي **قوله** لما سوي اذ كان اسم جند مجرى على وجه ان لا يكون له تعالى
 خذ من اموالهم صدقة فخذوا الامعاء من كل موضع لو قسم الى اهل على احد
 عند جماعة وقوله الامدى وابى للموجب عن الاكثرى وصحها خلافه وهو
 الصحيح بصدق المصنعة بالبعث **قوله** الاستدلال بالآية عليها وقع فيه
 خطأ فتنى وجوب الزكاة فيه كالحجة لى ونحوه وصحتها لا تقوى واقتضى خصوصية
 وهي ان وافق من جهة شرط على مدتها ان تلي كل يوم ما اشتريه من علوم فذلك هو
 التفسير والامول والعقد على وجوب البحث من كل واحد منها ان يكون من علم واحد
قوله الخلاق الاسر ليتها يقتضيان الفرق المذكورين فلهذا العموم وضع بعضهم
 معوم وخلافه **قوله** المستند من الاكساب انذار باللفظ والنية في المبالغة
 ومنها اذا غلط المجبى بالقديم فرفعوا بين الامم فانه لا يمين لهم على الاصح لانه لا يخط
 بالان حيزه يحصل بالقديم ونحوه وكثير من خلاف القديم فانه لا حد فلا يدخل تحت
 حيزه عليه والذكر في يوم يتردى او اليمين الذي يعرفه الناس فيه **قوله** المتكلم
 يدخل في عموم متعلق خطابه عند الاكثر من سواء كان حيزه ام لا فلهذا القول يتم
 وهو على وجه علم وقوله القاموس الحسن اليه فانه او فلا يسهل لوجود المقتضى وهو
 العموم وانما هو المانع فان كونه مخاطبا لا يقتضيه وهو وجه في مثل هذا ان يشرى
 بدليل منفصل اذا علمت ذلك فالسبب من منع منها اذا قلنا ان السامع طلاق
 فلو علم انه يشرى ويمنه من بيتان ومثله ما ذكره في الفاسد العالمين ولو ضمن الزناك
 فلهذا وان كان وجوب ذلك لزم من عند الامم لطلبه ولغوه ثم قال لا حيزه في ذلك
 معها او وان كان ذلك ومنها كونه وقف على الفقدان واقتصر وكان فقير لحاله او وقف

نحو

وما اتان من المشركين وان امن المسلمون او باقى جمع الموث اجاز لان والوجه
 جاز على هذا الا ان كونه دخلت بها مع نفسه وفروى لما ذكره المستدرك
 عن غير من الحبيب ان النبي صلى الله عليه وآله لعن ثمة هذا الذي قد خرج
 الاخصية فقال لها فمناشدى اخيكت وعقلى ان صلاتى وشكرى وصلى
 ومادته. وبث العالمين الى قوله من المسلمين ومنها الدعاء في خطبة طه
 وليكن المؤمنين والمؤمنات فيلجوا في الاضداد على المومنين على طاعة
 على دخولهم وجهان مرقبان ونقوى الاجزاء به مع القصد كما لا يشبه في
 عده مع التخصيص ومنها ان الله ضم جليل اروع النبي صلى الله عليه وآله والامام
 المؤمنين فقال في النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم وازواجه لها بهم
 وذلك في غير تكلمهم ووجوب احترامهم وطاعتهم لاقى النظر والخلع
 وتبيل بطريق اسم الاخوان على بناء من واسم المخزولة على اخي من لثبوت حصة
 الامومة لهم اذا تقدر ذلك. فبطل انما في ما ذكرناه فيه خلاصة
 وعلى القولين انهم اولى يقال ان الله صلى الله عليه وآله والاهل بالمؤمنين لغيرهم
 ما كان محال با احد من رعاكم وحقهم بعضهم بعضا لاحترام وجعل المتق
 اليه الشب **باب** في خطاب المشافهة نحو انما الناس الذين خطا بالى بعلمهم
 وانما في خطبكم بدليل آخر الاجماع ونقل عن الخطاب انه انهم ومن ذريعتهم
 للمستألف من انما خطب عبيد فقال مشافهة يا عبيد الله لعل على احدكم منكم
 من هذه الامور انتم اشرى عند الله من غيره ذلك الامام لا وجهان محتملان
 واعلم ان المستدرك لال بعضهم يشعرون ان الخلافة في بابها الناس ونحو جبريل
 جميع الكلفين يشعرون انهم يصلحون لحق يدخل الاثنى والمليون وسج فبكون
 قوله نعم واستغفر واستغفر من رجاكم وتقرروى عدل من كود ليل

في بيان الناس

على الاكفاء شتى من طهر وفيه نظرا الى الظاهر الى الخطاب لانه خاصة كما يقتضيه
باب في التخصيص **باب** في التخصيص **باب** في التخصيص هو الحكم الذي لا يتعدى
 من جهة اللفظ كقولهم بقوا اقلوا المشركين اولى من جهة المعنى كقولهم اقلوا
 منهم الموافقة ومنهم المعارضة فاما اختصاصهم بالحالة فيكون بعضهم انفسهم ومنهم
 المحققين ومنهم المزعوم المستند جواز بيع العرق وهو بيع الرب على العرق والفضل
 بالحق وجبه اولى من غيره فلهذا لا يبيح بيع الرب على العرق بل على العرق
 على خلاف ذلك بعينه موجود في العرق اياها مع الاطلاق على جواز ذلك
 كالمستوفى من الامور فلهذا لا يبيح بيع العرق اياها مع الاطلاق على جواز ذلك
 الموافقة كقولهم نعم فلا نقل الى ان جليل طه على تحريم النافذ في غيره
 على تحريم الرب وسائر اقسام الاطلاق في التخصيص لا يرد على عام من غيره
 جواز حبس الوالد بحق الولد في جوارحه وجهان وظاهر المذهب جوازها
 مقوم لها لانه كقولهم نعم الا انما للماء كذا المثل حيث انما لم يحبس او لم يحبس
 للحديث فانه يدل على نفيه على ان ما دونه فيفسح عتق ملاقاة الخاصة
 فيغير في تفسيصه لما سبق من كونه دليلا على اتمامه في نفسه ما لا نفس له
 سائلة كقولهم باب الامر بفسح ان قلنا انفسهم ومنها ما لا يترك الطرف
 على ما اشار اليه الشيخ في حاشية اسناد الى قوله انما خطب عبيد من من عبيدكم
 وان كان في ذلك على ذلك نظر **باب** في اطلاق الاصولين يقتضي انه لا فرق
 في جوارح تفسيص العمام بين ان يكون الحكم من كذا كقولهم نعمها ام لا يوجد
 التخصيص ومنه في بعضها ما اذا اقل انهم طوا الى كلكم افاضتكم ومنه في بعضها
 ونحو اخر من بعضهم فانه لا يقع على الخرج طلاق ولا عتاق على ما ذكره عليه
 الاطلاق **باب** استنباط معنى من الشرع يدل على ما دل عليه هذا القول

في بيان الناس

والمستطاب من شأونه هو الصلة العامة ولا يجوز ان يقتطع من مستطاب
 على الصلة بالجلال من فروع المستطاب الاخر ان في اصله عليه والكل
 شاة وشاة ويخرجون ان يقال فيه المنة في انجاب الشاة انما هو انما لا يفرق
 واغناه بالفتنة ثم يخرج من اجزاء الفتنة لا ان مقتضاها ذلك من وجوب
 الشاة بكونه عدم وجوب الجوارز لا انتقال الى القربى على هذا التقدير كما
 وفيه نظر الجوارز وجوبه الى الجوارز فلا يلزم ارتفاع الوجوب مطلقا
 ومنها ان الضم بالارتجاع استنبط منه معنى وهو وصول الله الى الجوارز
 وعندها الى الاصل فاعلم اسم الارتفاع كالاستعاط والجلال المجهول من
 المنة وهذا عندنا فاسد وانما المنة صحت اسم الارتفاع التي لا يستحق
 بالارتفاع الارتفاع الذي يشترطه منه ومنها جوارز الخط عن الكاتب يد
 عند الارتفاع لا يكون في قوله مقرونا بغيره من مال الله قالوا لانه المنة في
 الارتفاع هو الارتفاع في كل شيء مكلف اعطاه ثم رده عليه وهذا عندنا
 على سبيل الاستحباب ان لا يجب على المولى حق كذا كونه والاوجب مع حاجته
 اليه **مسألة** اختلاف في المقدار الذي يشترطه بقاءه بعد تخصيص العام على
 احوال احدهما عليه ذهب الاكثر من ان لا بد من بقاء جميع كثره سواء كان العام
 عاما كالرجاء لم يبرح كذا وهذا لا بد ان يستعمل ذلك العام في الوجود بغيره
 واعلم ما بان بغيره كثره كثره فقدمنا بغيره العام في الوجود بغيره
 اكثر فقدمنا ابن الحاجب بان الذي يقرب من مدلوله قبل التخصيص ويقتضيه
 هذا ان يكون اكثر من النصف ونشره ايضا في بان يكون غير محصور ويقتضيه
 يجوز التخصيص ان يثبت له في المراتب التي هي على ما ذكره العقل للتخصيص
 مراعاة قدره من الصيغة فعلى هذا يجوز التخصيص في جميع كثره الجوارز وغيره في الشاة

والرفق

لا ان القربى فيه على التخصيص وفي غيره ليس كذلك ومالك المنة يقول ان كثره في كثره
 ويوجب بد شخصه او احد او قبل يقول الى واحد مطلقا جميعا كثره غيره والعقل يقول ان
 قال لهم اناس والمداد به نعم من مسعود لا شخص **مسألة** ما اذا قال ان
 طرقت في فلا كنت امرت ان لا تقبل الا ان اسم الشاة لا يقع على الجدة
 ولو قال عذرت والحد يوجب قبل ولو قال عذرت ان يكون فرجها من مديان ومنه
 ما اذا قال والله لا اكل لحم احدا ويمنه في ولا اكل لحمها ويمنه معها وظاهر
 هذا الاصحاب يقول مطلقا وتقييد المطلق كتخصيص العام **مسألة** في التخصيص
 اعلم ان تخصيص العام يخرج كتسيب المطلق فيكون باللفظ وفيه يكون بغيره
 نصير اللفظ لثمة الشاة النية والرفق الشاة والرفق الاستعمال ويعتبر منه اكثر
 فالتخصيص بالنية كقول الله لا اكل لحمها ويمنه في ولا اكل لحمها ويمنه في ولا اكل
 لا اصله فانه يخرج على الصلوة الشرعية خاصة والرفق الاستعمال كقول الله
 الرقص فان الرفق يخرج رقص العصابة في وجوبها وهي المنة بغيره
 التي ثبتت فيه الرفق ان يكون الخائف من اهله ومجانا ويخرج على ذلك فروع
 منها ما هو ان لا يلزم على من لم يملكه من ماله من وجوبه واستثناءه بغيره
 على التخصيص كما ان استثناءه لغيره لا يلزم من ماله من وجوبه على من لم يملكه
 واستثناءه لغيره لا يلزم من ماله من وجوبه على من لم يملكه
 فقال ان جئت يوم في بيتي فانت على كذا راسي لم يقع الظاهر بالوجوب في تمام
 الصلوة للرفق نعمتها اذا قال في الصلوة انشد ليها فليس له شاة في الشاة
 للرفق ايضا ومنها ان قال لغيره ان علمت من الخير شيئا فله يقول في فانت
 على كذا راسي انصرف ذلك الى ما يوجب به ويبرهم فانت دعوت ما لا يقصد العلم
 به كالاكل والشرب ومنها الوجه ان لا يشرب الماء حلف بالبحر لما لم يخرج في قوله

بفتنى

على الصحيح فانه لا يخص

او اطلاقه ومن ثم جاز ان يطلق على دخول فيه وهو بكل على الداعية من حيث
 العرف ومنها لو كان لغيره من الدليل والاشارة بغيره المعتبر من اخرجه العرف
 من من الاكل والشرب ونحوهما وان كان الاستلزام والنسب المألوف ولو حلف
 بغيره الدليل والاشارة يخرج ما ذكرناه وكذلك الاقرار الذي يكونه المراد في
 باقية العرف فيضطرر تحتل من بين الاعمال ومنها في لهذا المقام من حيث
الاستثناء وهو لا يخرج بالاشارة للصفة او بالاشارة
 نحو الاخرى وضابط ما يكون للصفة ان يكون تابع للجم معك وغيره من حيث
 كقولهم لو كان فيها الفة لكانت فدا وقالوا بما عدا ذلك فلهذا من فعله
 لما ذكر على ان الامانة برفع المانة كان اقربا بالالف وثمة بقوله ما كان غير
 الاستثناء ما ذكره في تعريفه من ان الاخراج بالاشارة يشتمل وتظهر الفاعلية
 في امور الاول اذا قلنا ان هذه الاشارة هي هذه اللفظ منها الى او هذا الخاتم له
 وقضيه في فاقته فيقول ان الاخراج بعضه انما هو اللفظ لكنه ليس بالاشارة
 ويستلزم ما اذا قلنا على الفاعلية منها ما اذا استثنى بعض ذلك ففقد التعريف
 فيقول ايضا **الاستثناء** من العود حيا في كل حين به جماعة من
 الاصحاب والافريق بين ان يكون من معنى **الاشارة** **الافادة** ما اذا
 قال مثلا على عشرة ايام فلهذا من حيثها ما اذا قال لست اذيع
 ان يمتك على الاقل ان يرفع العطف على من دونها وذهب بعض الشافعية
 الى عدم صحة هذا الاستثناء لان الاذيع لم يمت صيغة عموم واقفا هو لم يروى بان
 مقتضى التعليق على الاستثناء من الاعمال في الاقرار وهو معلوم البطالة
 وذهب بعضهم بين ما لو قدم المستثنى من فاعله ان يمتك الاقل ان يرفع ويبي
 والواحد فيضطرر المستثنى من الماختر وهو حكم ومنها الضلع في ان الاستثناء

بعضهم

عنه

هو اخراج قبل الحكم او بعده فاقا قال مثلا على عشرة الاثنية فالأكثر
 على ان المراد بالاشارة سبعة والاشارة سبعة لذلك كالتخصيص والتعلق
 عشرة الاثنية بالاشارة سبعة كاسم مفرد وركب وقيل المراد بالاشارة
 ثم اخرجت منها ثلثة واستند اليه بعد الاخراج فادبته الاثنية سبعة وقد
 بين ما ذكرناه ان الاستثناء على قول الفاضل ليس بتخصيص وعلا ذلك ان
 تخصيص لاد العطف في اطلاق لخصه ارادة واستنادا على الاخير محتمل لانه
 اراد ان يترك واستند الى البعض ومن فزع المستلزمة ما ذكره بعضهم ان
 الاستثناء من العود يجوز مع تقديم الاستثناء على المستثنى منه ولا يجوز مع تقدم
 كقولنا على عشرة ايام وهو ما عدا ذلك بان صيغ الاعداد وليت صيغ عدم
 وانما هي اسم الامانة خاصة فقولنا الاكثر ارفع الحكم عنه بعد التخصيص
 ومن فزع بخلاف ايضا التقديم به عند التعارض فانه اذا قلنا ان الاستثناء
 بعد الحكم فقد صار المستثنى منه يدل على حال ذلك الفرع ولكن الاستثناء عارضه
 فاذا عارض الاستثناء دليل آخر يقتضي احوال في المستثنى منه فانه ساهرا عليه
 لانه كثر الادلة من جملة الترخيمات **فان قيل** ينظر احوال المستثنى منه
 بالمستثنى الاصل العادي عند جمهور الاصحاب والفقهاء بان لا يفضل
 بغيره بالجنس في لا يكون لمن يخرج عن الاصل عادة ومن فزع عنها
 ما هو قال له على ان استغفر الله الامانة او على ان يفلان الامانة فان كان
 عدم سماع الاسماء واجازه بعض الشافعية فيها محض ابانة ففصل ليس
 فلهذا ولو رفع هذا الفصل بين الشط والمشرط كقولنا انت على كذا ان
 استغفر الله ان دخلت القار فالوجه ان حكما وقليلا **فان قيل** لا يجوز
 تقديم النسيب في اقل الكلام كقولنا الاكثر ان يمتك المقوم كعرف العطف

لما قبله اما بالتساوي كقولنا له على عشرة اثنان عشرة وكرر اللفظ الاحتمال
وهو اساس المنفعة واما بالزيادة كقولنا عشرة اثنان عشرة فاما الاول
فيوجد جميعا الاستثناء منه مثلا لا كلام على الحقيقة كذا اجزم به في الحصول
وتجده جامعة وفي المساوي قولنا اخذت اثنان يكون فكيفما وثالث وهو
انه يلزمه في المثال عشرة لانه الاستثناء من التقييدات وهما اثنان وثالث
فما عطف رجعت جميعا الى المستثنى منه ما لم يتفرقه فيحصل ما حصل به
الاستثناء خاصة كقولنا له عشرة اثنان عشرة والاشارة فيكون افراد اثنان
والاول كذا القول ثانيا واثنان ولو قال والاربعه فواحد وهكذا كذا يميل
ما حصل به الاستثناء لانه يتعاطف وكذا كان بعضا مستورا لبعض كقولنا
عشرة اثنان فيصح الاول خاصة ويلزم منه **الاستثناء** المستثنى عنه
لما لم يحصل على بعضه بعد الى الجميع ما لم يقسم فيه على افراس
البعض وقال امرضيفه بعد الى الاخرى خاصة واختاره الزاوية العالم
وقال جماعة من المتأخرين منهم القاضي وابو الحسن ان يتبعوا الاخرى من
الاولى فلا يخفى والامر بالمعجب وهو في بعض ما ذكرناه من التعيين وقال
المريض بالاشراك لوروده لهما وتوقف الغزاة وجماعة ووافق
الحنفية في عدم الشرط والاستثناء بالمشية الجميع وكذلك الحال والصفة
معناه والتعريف بالعدم كما لا يقيد بالصفة صريح به في الحصول وشرط
المعروف في عوده الى الجميع شرط من احدهما ان يكون العطف بالمراد وفي
كان يتم اخذ بالجملة الاخرى والثاني ان لا يتخلل بين الجملتين كلام طويل
فان يتخلل كما لو قال في حصة الوقت على التخلل في علمان من مات منهم وثوب
فنعيب بهما اولاده للذكر من لحظ الانبياء وان لم يعقب فنعيبه للذين

اولا

في وجبه فلذا افترضوا انه هو صروف الى لغتي الآلات فيقول احدهم الاستثناء
يخص بانفرد التعيين بالجملة في الغالب والافعال في بعضا من المتفرقات
اذا افترضنا ذلك فلا يتحقق ما يتفرق على القاعدة في باب الافعال فيقول على عشرة
وحدة وثلاثة اثنان وهي وبطلان القاعدة فيها الاستثناء المستثنى ما قبله
دون لوج لوقال على اثنان درهم وماتوا ثانيا الاخرين فان اولاد الاثنين
غير اولادهم والذين ثانيا فيلزمه وكذا ان اولاد عوده الى الجميع معا اولادهم
وان لم يتبعوا عاد اليها معا اولاد الاثنين على التخلل وعلى تقدير رجوعه اليها
فيلزم عودا لا ينفكا جميع الاستثناء فيحصل حصوله ويثابروا عوده اليها
اليها انفسها فيحصل خمسة وعشرون من كل واحد من الشان الشان الا ان يذهب
احد المتعاطفين فيقتضي كلام جماعة ان يعبر اليها اتفاقا وكذا في الحصول
ان يقال ان الشان قد لا يقتضيان عود الشان الى الجميع فقل في الكلام على الشان
عند بعض الاكابر ان الشان يقتضي بالجملة التعريف فان تقدم اخذت بالاوليات
تأخر اخذت بالثانية ثم قال والمعاد والوقت كما في الاستثناء واما المتعاطفين
بين وبين الاستثناء والتفرع عليه وانتم المثال **الاستثناء** اذا تعقب لجملة
الى الجميع كالشرط ومن قد يفرع ذلك ما اذا قال وقتت على اولادى واولادى
الحاصلين فيكون للملحة شرطا في الجميع وكذا لو تقدمت الصفة على التخلل
على المتعاطفين من كذا كذا هذا مقتضى اطلاق الجماعة وشرط فيه امام المؤمنين
فيه الشان المتعاطفين في الاستثناء اذ يابغ الغاية هو بعد محلي كالتعريف بالصفة
كقولنا وقتت على اولادى واولادى ان يستعملوا الخامس القيد بالمال
وهو كذلك ايضا ومثلهما الحق فيه انما انما مقتضى في الصفاعد العريضة
ومن فرعه اذا لم يفرع ما يشاء من الشان الدخول في افعال محج

الحق

والمتشبه به الزاد وكله وذلك هو معنى الاحكام الى حين الفراغ منه هذا هو المعنى
 من جعل المشي وصفاً للشيء ويجعل في جانب الاخر انقطاعه بالاختلاف انما ينظر الى
 زمره والصورة التي كالقطر من الصلوة وهذا هو الذي اطلقه الاحباب على
 فيكون آخر طواف النساء اوله فقد ذهب جماعة من الاحباب الى وجوب المشي
 بلده وهو خارج عن حقيقة الوصف المختص بالمشي الا ان يدل عليه العرف للفقهاء
 على المعنى السادس التمييز وهذه الصفة ايضا في عبادة المجمع ومن زعمه
 اذا قال الله على حجة وعشرون درهما فافهم دراهم وكذا لو ضم اليه اذ
 لفظ المائة فقال مائة وخمسة وعشرون درهما اضم اللف الى ذلك كله
 ومشبه الف وثلاثة اقطاب بخلاف الف درهم ثوب ويجعل في جميع كون الا
 باقيا على الجماعة وكذا ما قبل الاخير خصوصا اذا لم يصح المتبني السابق كما
 وعشرون درهما ذلك غير ما انشعره وهو العرفي منسوب الى ان العرف
 مساعدا للضرورة في هذه الامثلة الشارح والثامن طرف الزمان
 والكتاب كقولهم اكرم ربك اليوم اى مكان كما يعرف اقبل يكون القيد كجاء الامعة
 ايضا يوقف فيه ابن الجلب فيمنع ذلك ايضا الى الاتفاق على معناه اليه
 ويؤكد العرف به ان يتاخر الخلف عن المعطوف عليه في هذا المثالين
 ان يتقدم كقولهم اكرم اليوم ربي او عرفا ^{بمعنى} ~~بمعنى~~ اليه ما هنا قطعاً ولو
 بالجميع اليه ما هنا خلف المعنى كقولهم طافوا بحجراتهم واستن عبدى او كما
 المعنى ولهذا لم يصح العمل على انهم من ذلك اليوم واكرم عبدى واظم للرجوع
 اليه ايضا نظراً الى ان العمل في ذلك من جميع المستلزمات اذا قال طافوا بهذا
 اليوم ونزولهم وبغز ذلك من الصلوة تامة بالبيع المتراكمة والوقف وعينها
فانما هو الحاشى اذا عارض العام في حقه بالحاشى يستفاد من كان اوجهه
 مستقداً

والف و

ما

لان احوال التاميين والوصف وجه اول من التقاها بعد هذا من جهة الاكثر
 زعم هذا الاحتياج الى البحث عن تاريخ خبرين وقاد ابو حنيفة يكون المتأخر باسماً
 المتأخر ويجعل مع جعل التاريخ له وتاريخاً للشيء والتخصيص من ثم تروى
 هذا ومن زعمه في كل صفة عليه والاختلاف الى طهارة لا يتغيره بين الاماكن
 فلو اطمح او غيره وقول الله عليه وآله ان طالع الله كذا او قلتم لم يثبت من
 فانه لا يخرج له محمول فلهذا جعل التخصيص في هذا العمل العام ولم يثبت التاميين في اللغة
 والتجويد على التخصيص واستلزام عدم الاختصاص به في اكثر من جملة من التاميين
ومنه اذا قال لو كذا لا يخلو في زوجتي نيت ثم قال لا بعد ذلك
 طلق زوجاى ومقتضى العامة ان لا تطلق زينة وهكذا في الرخصة لو قال او
 بعد العيب لزيد ثم قال او صحت نكاح هذه العينة لغيره وكانت تلك العينة
 فلو لم يتم تخصيص بغيره بالاضمار ثم بعد ذلك عمر ايضا فيه نظر والحق القول
 لان الرخصة العامة للمناخلة للمناخلة والتأكد والناظر في خبره ومن اعده
 قضاء العيب من ايام التزويج وروى عن ابن عباس وجعل في النكاح من
 سنة سمعته لقيام الدليل المقتضى للتخصيص والافهم حصوله في النكاح
 جواز عدم الجلب **ومنه** قولهم دعهم شرباً من متاعهم عن كفارة قبل ان
 ارجع في دعواتهم وبندهم اثنان من اثنانين داعياً فمهم الكفارة على الاثنتين
 الامكان قضاء الاثنتين ولو عكس لم يتم تقديم الندوة وعدم القطع الاحتياج به
 كما انما يحصل له ويجوز ان يكون الكفارة عن زمان الذي يجب ان يكون مقيداً
 بنمائه والافهم جواز تجزئتها فكل من القدرة على المتابعة بالناظر في
 الوقوف بالاجزاء ويصور المتأخر لان خبر لا يجب التاميين على الحاشى للندوة
 الياس وبذلك الفرق بين المدة الطويلة والتقصير كالسنة وغيرها

الشيخ

الجملة

قوله

فاما تخصيص العوم بالعرف جاز وكذا بالعادة والشعر وشاهد الحال انما هو
 انه صور بان احد هما ان يكون في غلبه استواء الاسم العام في بعض افراد حصة
 بنظر حقيقة عريضة في انما يحضر به العوم في بعض الافراد كالموجدين في بعض
 بينه بالعموم المشهور في البعض وغيره من جهة اخرى وكذلك لو جعلت على بعض الافراد
 والشعر والاشراج والورث لا يتناول الاما بغيره العوم كذلك وهذا لا يتم في الشعر والنسب
 والمجمل فان هذه التسمية فيها محبت حتى صادف بها انما كونه ان لا يكونه في ذلك
 وهو نوعان احدهما ان لا يطلق عليه الاسم العام الا في حقها به ولا يضره لغيره
 لا يدخل في العوم وغيره اشكالها في شئ وتعرفت بحجبه لا يدخل في مطلق
 العوم والحق ان لا يدخل في غيره من الورد في المادة المطلق **والثاني** ما يطلق عليه
 الاسم العام لك الا في اذن كونه من جهة اخرى في حقها ولا يضره لغيره
 الاطلاق لا يدخل في غيره وفيه وجهان يفرع عليه ما سابل ومنها لو جعلت ان لا
 الرؤس فانه متفرق الى العالين من رؤس النعم وفي رؤس العليم والمجد والملك
 في جهات احدهما عدم الدخول في بعضها لو جعلت لا في كل البعض في حصة بعض
 الشريك ويخرج الوجهان ومنها لو جعلت لا في كل النعم ففي الحق النعم **الوجه الثالث**
 ايضا ومنها لو جعلت لا يدخل بينا بعضا من جهة اخرى اما في الحق الوجهان ومنها
 لو جعلت لا في كل فرد في شكلهم او في حق النعم في جهات مرقبان والاولى العوم
 واما تخصيصه بالعادة فيخصر بيسا في الاصل او استأجر احدا بعمل لخدمة معينة
 حتى على ما جرت العادة بالعرف من الزمان في غير وجهه وفيه اختلاف
 الثاني لو جعلت لا في كل من هذه الشجرة اخضعت بينه ما في كل منها عادة
 وهو العوم وهو ما لا يورث كل عادة كالعرف والعتب لا ترجح ان كل الثالثة
 لو كان على من الاولاد واستأجرهم ثم على الاولاد وفيه يتحقق المطلق الثاني

العموم الثاني

٧٧

بالاولاد المستعملين لم يدخل جميع والى وبادلت العادة على الاولاد في الحقيقة والحد
 فيظهر من هذا ان تخصيص العوم بالعرف جاز وكذا بالعادة والشعر وشاهد الحال انما هو
 الشائقة والحصول الشك في دلالة العادة على ذلك فانه ما عدا العوم الا في حقها
 بالاشعر فيظهر في مسائل الاولى اذا عرفت وجه الامر لم يدخل في ذلك ما ليس به
 من اقسام السنة كالعموم ايام التشريع والامام يجب كونه من صفات هذا الفعل لعدم انعقاد
 الشيء بالوجوب والاشعر انعقاد في حق من يدخل في حق العادة في زيادة المانع على
 الفعل وبقية الكفاية باضا ومن جهة التذرع وكونه من صفات هذا الفعل في زيادة المانع على
 لو صارت لا في كل من اولى بينه وبينه العوم ويمكن ان يكون من هذا الى ما سبق في الثالثة
 واما انما هذا على انفسه في اذن مالك العوم والعتب في الثالثة
 في على العوم او مطلقا فان الغاصب لا يدخل فيها واما مالك اذن انما يرضى
 الانتقام من الغاصب والمواضع لا الا في اذن له وفي نفسه لا احصاء على عهده
 في اطلاق الا في مجموع **والثاني** لو كان في حق العوم في اذن من
 الى حق ملكة الموصى لاجل العرفان وان كان جمعا من اقسام العوم المخصص
 انفسا على اذن اذن له اذن له في حقها غير مضمونة **فاما** في حقها
 وتخصص العام وتقيده بالمطلق فاما اقسام الا في حقها الخاص والصور التي
 او قال ان اربابك من خدام هذه الدار فانه على كل من اذن اذن له اذن له
 بالكتابة في خدمته ولم يدخلها وقع القمار وانه كان في حقها اذها لم يثبت
 حتى يراها في خدمتها الثانية لو جعلت لا يدخل هذا البيت في يد من يجر ان يقوم فذلك
 على من يبيتا في خدمته ما ذكر من بعض الناس كونه لا يشرب الماء وفيه اختلاف
 من جميع ما روي فينا ولا يملك الا في حقها لو جعلت ان لا يشرب وفيه فرق ان
 لا يوله حدث بكونه ما يوله من غنى وعرض وغيره على من غنى القاعده

لما سئل لو علمت المروءة ان لا يخرج في تيمنه ولا تقوية وموت ان لا يخرج أصلاً
 يضر بها لصرفها على الفقراء وأما القسم الثاني فيكون جدياً فمن سأل
 قد يقول نعم أن طوله ليس يسوي بقلبه ولهذا لا يجلف لابل على زيد فسأل على
 جماعة هو فخرهم واستناده والفرق وانت السلام المصوب إلى الجماعة على أهل
 التخصص ومثله في المصلحة بعثك فإنه يبرز له عقود متعقدة ومن أضاف
 للشيخ الألف من بعضهم والى بعض خلاف المفضل فإنه جعل في نفسه كماله
 التخصص ومنه في الحق ضعف قول الشيخ في تخصصه بالبيت كقول أسنأ
 الزمان التيمه مؤخر في الأفعال لا اعتبارها في الصادات ومعلمها أفعال مكررة
 هنا وهذا خلاف المنافع ولا نظام سلم على أهل الأعل فكلهم منهم ووجه
 دخل عليهم إلا على فكلهم منهم وهذا من ان الباعث على الدخول يكون من التخصص
 لا عرفته صاروا أن الواجب أن يصل إلى شخص وان تخصص الباعث والتزام
 والتعلق في الأول والثاني وقد تقدم المناوسة لوقلا ان لبس المقرب
 الغلابة فانت على ظهره من وزيه وفيما خصوصاً فإنه تخصصه وبفضل
 قوله في تيمنه ذلك وتبين مع الله تيمنه السابعة إذا تفر الصدقة بال ونفوة
 في نفسه قد علمه عينا اختصاصاً بغيره ومن المظن ما إذا قلنا وبعثك بغيره
 بركات ونفوس المصدة معينة مع علم الزوج بالمال وتقوم فيه التقدير إليه
فأما إذا ورد دليل على علمه مستقل بنفسه ولكن على سبب خاص كعلمه
 صلواته عليه والتمسك بالصادق حين سئل عن بشرى عينا فاستجابه ثم
 عبا فخره هل يخرم اجبرته وكذا رصه وقد سئل عن بيع بضاعة خلع الله
 المأطوط لا يثبت به شيء ثم قال في بيعه يعلم اللفظ لا يخص به الشئ عند
 أكثر المحققين لأنه لا مناه فأورد ذكر الشئ والعموم وذهب بعضهم إلى ان الصادق

زيد

عليه

يخرج

يخصص الشئ لأنه لا يمكن تخصيصاً له كذا ذكره فأورد وجوباً في السورة
 هي القابضة إذا فسر ذلك فمن فزعها أدع العرايا هل يخص بالضرورة أم
 فان اللفظ المراد في جوارحه عام وقد قالوا لأنه ورد على سبب وهو الحاجة إلى
 شترته وليس عندهم ما يشترطونه إلا أنه قد ذهب بعض العامة إلى اختصاصه
 بالفقراء لأن ذلك وهو ضعيف والشئ مشكوك فيه **ومنها** إذا ادعى الشيخ
 منكره في هذا لا يخص به ذلك الموضع فإن العيون لا يخرجه وإن رفع المنكر كما
 على القاعدة **ومنها** إذا سلم جماعة منهم من ليس لأهل المقصود بالسلام
 فهل يكفى بغيره وجهان ويمكن إخراج هذا الفرد من القاعدة نظر إلى ثلاثة
 الأولى على تخصص هذا العام بالنية والتمسك بمقتضى التخصص **الثانية** إذا كان
 الشئ عاماً واللفظ خاصاً فالعبرة باللفظ كما تقدم ومن فزعها عاذاً
 لا يشرب لهما من عطش فإنه لا يجوز بالأكمل والشرب من عند عطش وإن كانت
 المناوعة بينهما والمناوعة تقتضي العموم لأن اللفظ لا يعتد به قبل وكذا إذا
 العموم لعدم صلاحية اللفظ لا وفيه نظر فإن ذلك من الجائزات المشتهرة بأن يطلق
 البعض ويريد أكمل أو يطلق الخاص ويريد العام فالمحقق للعمل على ما إذا وفد
 فتقدم في باب **مسألة** بالمراد بطله علم إذا فسر هذا يقتضي تخصيصه
 الذي روى أو أنشئ بما يقتضي ذلك فهل يجوز به كقولهم قد يطلق عليه
 فلو لم يخاص به ليل والأكاد قد حاشيه أو لا يتخذ بذلك لأنه ربما خالف
 وليسا وليس بوليل فيه مذهبان وصحح أكثر المحققين الثاني وقد تبع
 عليه العامة قبل المرأة إذا ادعت فادع فزصل الله عليه وآله من يقول
 دينه فاشهد يقتضي بيعه بطلها كذا روي عن عمار بن عباس ومذهبنا
 المروءة لا يقتل بل يجلد ويهرق دمه ثم لا يباعنا ولا يبيعه وذهب النفا فوالى

عليه

تلقاها مقدم وهذا الحق عندنا ساقط لأن المختص عندنا من الأفعال هو
الملك المختص من حيث هو في الملك عند المحققين لأن كونه حجة في بعض ما ورد في
 هذا كونه حجة في البعض الآخر والأدلة التي هي في غير موضع ولا أكثر العوارض التي هي في موضع
 وأما إذا اخرج عنه فرد غير حجة فلا يجوز العمل بذلك العام في شيء من الأفراد ولا
 الاستدلال به عليه بل لا خلاف في كونه حجة في جميع الأفراد من فرد لا يجوز
 أن يكون هو المخرج من المخرجين أحدكم بجملة الأنعام إلا ما ينطبق عليه من غيرها
 القول بأن يعمل به لأن مقتضى واحد إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة الاستدلال فانه
 من جملة الخصومات ومع ذلك لو كان استثنى من الأفراد أو لو كان صريحاً بل لو كان على وجهه
 شيئاً فإنه يجمع مع انضمام من علمه ثم يفسر الشيء بما اراده **وهنا** ما اذا وكل
 شخصاً في اعتناق شيء مثلاً ثم قال منعتك من اعتناق واحد منهم فقتضى القواعد
 امتناع عن جميعهم إلا أن مقدم دليل على امتناع رده المنع من التسليم فلا كلام فيه
 ما إذا قال على عشرة الأضنة أو ستة فقط أو ثلثيهم بلزوم أربعة لأدلة القدر
 الزايد شكوك فيه فصار القول له على أربعة أو خمسة ويمكن أن يقال بلزوم خمسة لأنه
 اثبت عشرة واستثنى خمسة وشكنا في استثناء الأربعة المتأخرين وقرب من هذا الباب
 ما إذا استثنيت خمسة من اثني عشر أو أربعة من خمسة أو ثمانية من عشرة أو عشرة من عشرة
 العدد محصور في خمسة أو ثمانية أو عشرة أو عشرة أو عشرة أو عشرة أو عشرة أو عشرة
 بعضها فصار اجتهاد والى أي حد ينهي الأربعة فبها الطريق هذا الذي سبق في أحد
 والباقي الذي انبغى إلى عدد لو كان عليه استثناء وهو العدد والمقصود من هذا
 بالتدريج شيئاً **فالمسألة** إذا حكم على العام بحكم ثم انزل حكم عليه في ذلك الحكم بعينه
 آخره متصل عن الأول لو لم يكن انفراجه بذلك تنقيصاً للعام أو حكماً على ما في انفراجه من
 ذلك وقيل يكون تنقيصاً ومن فروعها ما إذا انبغى المرافعة في الشرح

ثم أتت فيه لولم يعمد نيل يكون متعاقباً بين على القبار وأصحبها العام
 وكذا خرج من التوكيد في البيع وغيره وفي مثلها العامة بقوله صلى الله عليه
 وآلهما ما لا يهاب دين فذهب من خرج في حقه في شاة فيموت هذا فخرج بها بها فخرج
 فقال لا يهاب دين فذهب من خرج في حقه في شاة فيموت هذا فخرج بها بها فخرج
 بالدين في شاة فيموت وعلمت بالدين في شاة فيموت هذا فخرج بها بها فخرج
 العام رد كونهما ويعد اسم لو لم يصرح به به في قوله العام إلا أنه حكم عليه بحكم آخر
 حكم به على بقية الأفراد المختلفة فيه ليدخل ذلك على عدم دخول ذلك الفرد في العام
 لعدم الشافعي وقيل بل يقتضيه عدمه ومن قد علمها ما إذا ادعى أن يدين بدينه **وهنا**
 وثالثه الفقران ومن فغيره فخرج من الدين بدين من الشك باجتهاد
 البعض كقولهم في قوله وجهاً من وجهيهما ما ذكرنا **باب** **الاستثناء** في الأمثلة
 والتعقيب **فمسألة** المطلق العام في غيره على الملاحظة في قوله يقتضيه الملاحظة
 على ما إذا كان يوجد المقيد لبعضها فلا يوجد وجب الجميع بينهما فبعض المطلق لا
 نقد ليلين والعرف بينهما مع استثنى كما في الحكم على العام هو الملاحظة المباشرة
 باعتبار ردها والمطلق العام في الملاحظة بالقياس عليها من حيث هي لا يقيد
 وحدة ولا تعدد **فمسألة** المطلق العام هو الملاحظة في جملته والمطلق المباشرة لا يقيد
فالمسألة إذا ورد لفظ مطلق ولفظ مقيد وقد تجتهد بحكمها وقد يتعد فان اختلفت
 مثلاً كسيفاً حراً وبها وأطعم طعاماً لا يعمل أحدهما على الآخر بالانفكاك في بعض أوقات
 الطعام لا يتعبد بالآخر لعدم المناقاة واستثنى الأمرين ومن الحاجة بحدوث
 واحدة وهو ما إذا قال أحسن وقته ثم قال لا يملك كفاية أو لا يفتقها وهو
 ولا فرق في هذا القسم وهو حاله في اختلافهما أن يتعد سبباً ويختلف قبول
 يجمع بينهما مع اتحاد السبب كالصوت والنباح فإن سبباً واحد وهو الحلقه وفاعله

المعد في التميز مطلقه وفي العوض مقيده بالمرافق فلهذا عليه بعضهم اتحاد الوجود
 اشده حكمها نظرا لان اتحاد سببها كما لم يزل في الظاهر واعتق رقيه وقيل في الجاهل
 رقيه موصيه فلهذا خلاف في حمل المطلق على المقيده حتى يصح اضاف الموصيه
 لان فيها ما لا يلد للمبين لا المقيده على المطلق حتى يصح اعتداف الكاف في لانه يوصي
 الى العا واحد ما لم يختلف في صفة جامعة ان هذا لعل بيان المطلوب اي دالها انه
 كما ان المصادم المطلق هو المقيده وقيل يكون استخاى والاعراض حكم المطلق
 الشا بوجوه المقيده العا اي وان لم يصدق سببها كما طلاق الرقيه في آية الظاهر
 بالايان في آية الفصل فيه ثلاثة مذاهب احدها ان تعيد احدها بدل لفظه
 على تعيد الآخر لان المبان كالكلية الواحدة ولهذا لما ثبتت الشراوه بالعدا لغير
 واحدة والمطلق في سائر النسخ وهذا المطلق على المقيده والشافى انه لا يميز تعيد
 مطلقا لا باللفظ ولا بالقياس وهو الحق والثالث ان لا يحصل فيها من تعيد
 تعيد فيه كالرقيه في آية الظاهر والاشقل وان لم يحصل ذلك فلا واعلم ان
 مقتضى كلام الترازى في الحصول وخرج به في المحصل ان لا يفت في حمل المطلق على
 المقيده حيث يحمل عليه بين الامر والقياس فاذا قال لا يتحقق كما سكتا وقال
 ايضا لا يصح وكان كما فرغ فانما حمل الاول على الثاني في التميز عن المقيده
 اعتناق المكاتب الكاف لكن ذكر جماعة من المصنفين منهم الامدى في الاحكام
 وابن الحاجب ان لا يختلف في العمل به لولهما ولجميع بينهما في الشيء اذا تعيد
 لايمان العمل بها وهذا هو الحق وهذه القاعدة فيصير كثير من السائل
 الفالاقية وينظر بها ضعف قول كثير من الاكابر فلهذا بعد تعيق الفال
 في الاستدلال او لا يفرق بين الشيء والاشياء في معدن الحكم ومنها ما
 اختلاف في عدم اعتبار المسحات الثلث بثلثه مواسم او الاكتفاء بها باقية

انفت و لو بوحدة فيشكل على ذلك جهات فذهب اكثر الى الثاني واستدلوا عليه
 ثلث مسحات مطلقه في اخبار ورواياته اخبارا وبقيها في اخبارها واحدا
 المتعددة على اربعة المسحات وهذا كاذب او جذا فان الواجب على مقتضى القاعدة
 حمل المسحات المطلقة على المقيده في الاخبار وبقيها المقتضى لثبته في الآله دون العكس
 كما لا يخفى **مسألة** اختلافهم في التميز هل يكون مجرد وضع اليد على الارض ام لا
 في اعتدافها بخلاف معه اسم الفرض بسبب اختلاف الاخبار في اطلاق اسم الفرض
 المقتضى للاعتداف واسم الوضع وهذا لا يوجب تحملا لغيره على الوضع وهو كما
 لا يشك فان الوضع مطلق والضرر مقيده والواجب حمل المطلق على المقيده
 العكس ومنها ما اختلفوا فيه ان مودة القوم بين وجهه قبل قبضته مما كان
 او يوزن او الطعام تحبسه اكثر الى الطعام حولا لما قيل او يوزن عليه والحق
 ان لا منافاة لا يقيده هنا لان الحكم بين مسحات فيجعلها جميعا كما حذفت الفاء
 مع ان الطعام ربما اتم من وجهه من الكيل والوزن وان لم تحبسه بالخطئة
 والشعر كما هو بعض معانيه في بعض المراسد الشرعية ومنها ما اختلفوا فيه ان
 القوم عن اجازة الارض للزراعة بالخطئة والشعر هل يفتى بما يخرج منها ام يفتى
 جنس ما يخرج فيها مستورا خرج منها ام لا بسبب اختلاف الاخبار اسمها
 على مصدر النحر بما يصح منها وبعضها يخرج على الخلاف فقول اكثر المطلق منها
 على المقيد وهو غير مستد لما عرف من انما ما من فلا يصح للمجموع بينهما لعدم
 المناقاة وليس على ما ذكرناه ما يرد عليك في هذا الباب هذا ما يتعلق به من حيث
 الاستدلال وامامنا سارع على القاعده من نفس الاحكام الشرعية فهو امر فيها
 ما افاضت له حيث اريد بهذه المانة ثم قال او صحت لربما او يفتى ليوصلها
 بعد الحقيقة ثم بالهيئة فانما حمل المطلق في المثالين على الهيئة حتى يجرى

نقطه كالأصلية معاً فانه لا يستحق الا المانة ولو كان معسباً فلا إشكال في هذا
 اذ ان لم يرد معسباً انما هو على ان لا يجمع في هذا العام فانه يكون حجة
 واحدة وقاعدة الشرح الثاني فيجعل ما كان له ما كان كالمفرد ليس له حجة في هذا
 العام ومثل هذا المصعب والصعب في سائر العبادات كالأصلي وغيره نظراً لما
 يقع من ان فائدة التماسيد او من التأكيد عند الاطلاق في هذا ما لا يرد
 لزوم عند الفهم احصائها وقال هذه التي اقرت بها كانت عندى ووجهة
 وكذا لو قال له على ان احضر الفاعل قال هذه لو كانت قد تقول فيها فوجبه
 ضامناً فانه يقبل منه على قول **فان** فانه جعل المطلق على المعنى انما
 هو المطلق في النسبة الى الصفة كما حرق وصنع الرقية بالاياد وكوصف التبرك
 الذي يكرهها المذوق مع اطلاقها في التيمم فاما المطلق في النسبة الى الاصل اي
 المعنى وبالكيفية كالراس واليد لم يرد فانه قد ذكر ان في المعنى من التيمم
 وكذا الاطعام فانه قد ذكر في كفارة القتل فانا لا نخله على
 المعنى لان فيه انما اصل بغير اصل ومثل هذا المطلق على المعنى في الاصل
 ايضا لا محل له في الوصف **فان** اذا كان كل واحد من التلخيص المتعارفين
 مطلقاً من وجهه وقيل من آخر وجب تقييد كل منهما بالآخر لاستحالة
 التجميع من غير مرجع ولما لا يدل وجوب الجمع بين المطلق والمقتضى طلقاً
 ومن رجع الفاعل من اصل الله عليه والخلق الله المأمور والى من رجع له
 صلى الله عليه وآله المأمور المجهول شيئاً ويخرج من عبارته فانه الاول
 مطلق من جهة الفاعل من جهة الاوصاف والثاني بالنعكس فيتقيد
 الاول بما كان كراو الثاني بما اذا لم يرد في احداهما هذا الثلث ولا يجوز تقييد
 عليه من حكم المأمور وقوة الاطلاق المتنافية فيها ووجهه في وقد يفتى الكلام على

فان

المتن

الغير في باب تقاضى العام والمخاص وانما ذكرناهما في الباب الثالث في ان كلا
 الماهل هو من باب التوى والاطلاق تقاضى الى ادة المعرف والمعرف هو من باب التوى
 اليان **فان** فانه على حكمه في غير وجهه من افراد ووجبه نادى ليلين
 ستاً وظهر كل منهما يقتضي لفظة ادة للمفرد في وجهه غير ادة المفعول
 عليه اكثر من اطلاق ويستوى القراءات مع غيرهما واعترا الاصوليين ومنهم
 الرازي في المحصر ان هذه القاعدة بقولهم اذا ورد تقييد المطلق بقيود
 متساوية ولم يبق ولم يبق تقييد احد هما فانها ايضا اطلاق وبقي ادة التقييد
 وبين غيرهما فانه على المطلق او لا وشك في صحة على ذلك اذ لو كان
 في اثناء احدكم فليخذه سبع مرات فانه قد ورد في رواية احمد بن محمد بالقراب ورواه
 الدارقطني عن رواية علي بن عيسى ورواه غيره وذكر الترمذي في المسائل المنقولة في الحديث
 ثابت فيها على امر الجنيب منها وفي رواية اخرى بالقراب ورواه مسلم والبخاري
 عنه بالقراب مع ثلث خاتمة وفي اخرى السابعة بالقراب ورواه ابو داود وهشيم
 ما رواه مسلم وعمر والمامنة بالقراب فانه وانما سميت تامة لاجل استعمال القرآن
 معها فلما كانت العقيد متساوية في ساقط او يوجها الى الاطلاق والورد في رواية
 احمد بن محمد وبعضهم جعل مستوط التقييد بالنسبة الى تعيين الاولى والثانية خاصة
 لانها لما ضاها ولم يكن احد التقييد من اولها والاخرى ساقطة في التقييد فيجعل
 فيه التعارض لاني غيره ورحم خلاصير التفسير فيها ادها الايضاح في التقييد
 على وجهه وبقيت عاروا الفاعل فطقت باسناد صحيحة الاولى (واخرى من
 تصحيتها او يرد عمل الفاعل فيما نقل عنه والمنحوسين احصاه خلافاً واد
 التفسير والمخرج على باطلان الفاعل ومن فروع القاعدة الشرعية ما لا يستأ
 اجبالا للمخرج عنها فاحرم عنها ما لا يستحق من وجبه منها لان الجمع بينهما متعذر

مسمى الصديق ولا فرق بين كونه الاجابة في الفهم وعلى العين لانه وان كانت
 احدي اجابة العين فاسمها الا ان المصدر عن غير لا يوقف على حقيقة
 الاجابة **ومنها** ما اذا تعارضت اليقينات في حال فاما معا وطان سواء كانا
 في احدى يمان خارجا عنهما اذا كانتا مطلعتين او صورتين في اثنى
 واحد او احديهما صورة واحدة والاخرى مطلقة ولكن تقيم بينهما ان كان في
 احدى يمان واحد استخرج ان لم يكن في يدي احدهما قدم على احد القولين او
 استخراج على الآخر **ومنها** اذا تعارض الحق والحض في الحقيقة بان حاصره وجه الشا
 واسمي من مزيج الرجال فلا يحكم بكونه ذكرا او انثى للتعارض ولكن يمكن
 بلوغا على الاخرى لتعريفه على التقديرين ويقتل بالالتعارض وجوابه انه متفق
 على الدلفن والتعارض انا وقع في الذكورة والانوثه **ومنها** ما ذكر في المسئلة
 الشا فانه محالة اذا اطلقت الصورة الفلدية ثم عينت الصورة بعينها بغيره من مابين
 كما تقدم تشبه انا اذا وقع ذلك في النفس الواحد كتقديم صميم الظاهر بالمتابع حيث
 قال تعالى صام شهرين متتابعين ونصص صوم المتع بالقرنة حيث قال نعم صيام
 ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم مع اطلاق الصوم في كفارة اليمين حيث
 قال عز وجل اسد ثمن لم يجز صيام ثلثة ايام فوجب بقاء اطلاقه في
 هذه الحيلة لانه ليس بحيلة على احدهما بولي من حله على الآخر ويجب ايضا بقاء
 كل واحد من القيدين على مصدر **باب التاويل** في الجوان المبين **فمن** الجمل
 مال لانه غير واجبة سواء كان لفظا مفعلا ولا لفظا يكون مفعلا بالافعال
 كالفرق المفسر بين الظن والحض وبالإعلان كالمختار المتروك بين ان يكون
 صحة الفاعل او المفعول وهو كذا نحو ويقعوا للقييد عفة التكاح لانه قد يكون
 التبع والمولى والرجال اما حال استماله في موضوعه كالمشترك المحتمل بالمتعلق

المحتمل لكل فرد من جنس انما واجبة عند الامر باحدها مثل وانما لحقه به محضا
 او كان استماله في بعضه وموضوعه كالحام للخصم بالجل مثل وانما لكم ما وراة
 ذلك ان تبتغوا باعوا لكم بعض من حيث فبقا الاحسان للرجول وقولهم وحدث
 لكم بهمة الانعام الا ما ينسب عليكم ويخبر ذلك والبيان ما انتصح الدرامت نفسا لظهور
 او يتفق الزوال في الفعل حيث يتصور من الوجه كما اذا حصل للخصم صلا على الله
 صلا لا يعمل انما عند وبعده فلو لم يحصل الا ان بقية به صايد لعل الوجه
فمن لا يجوز اختيار البليات عند وقت الحاجة عند كل من منع تكليفه بالانكاح
 وذهب اكثر الاصوليين الى ان الجواز يتخير عن وقت الخطاب وقا للفتنة لا لغيره مطلقا
 وقالوا حادثة ان كان مسترخيا جاز ولا فلا اذا اقتضت به بيان اجلى كقولهم صل الله عليه
 ان هذا العام محصوره وان الدواب باللفظ جاز لا لاختصاصه وبالطلاق او التكرار في
 معتبر ويخبر ذلك لان تلك البليات الاجمالى موضع في الحن ورمي بياض العمل يقتضيه اد
 الدوام من ذلك العمل وقت اطلاق هذه اذ على المنق لا لم يكن سارا ان اقتصر ذلك
 فلما عوق ووقع شرعية منها اذا قال لم يشرع الا انما لم يشرع الشرب بالاسفر وخبرته
 بغيره فانه فصل ولا سخرت لم يقبل الاساس وبطل القيد خا حنة وتغير بغيره
 المقدر ومقا لاسفر ومنها اذا قال لعبد له بعد كذا حنة وبعثنا فانما امره بالعين
 فاذا قال لم يشرع احد كالمالك ويمن عليه العدة وشرع عليه العاقبة ما اذا قال لها انت طالق
 فلاننا الاطلاق اعنى باسمه المصدر فانه يصح عدمه ومنه ما يفسر فان شرع وجب
 اوله فشرع بطلت حتى يلاقى الاسماء او الفصح خاصة ما سبق في مسئلة النوب
 ومثلهما في قوله طالق ثلاثا لانه اشياء هيال الفرع عند ما سبق لعدم صحة الزاوة
 على النوب مطلقا **فمن** اختلف الاصوليين في آية الشرة وهم من يقولون والشرع والشرع
 فاضطربا ابيهما على جعل الام لا تذهب بامانة الى انما جعل لانه لا بد من جعل لانه لا بد من جعل

والجسد اما الملائكة اولى الكون ولكن بغيرها السنة وقد لا يكون الا بالانوار
 البديهة في جميعها وهي من رؤس الاصابع الى المتك وكذا اصطلاحها على البديهة
 وهو من الاشياء اذا تقرر ذلك فيستخرج على المستطاع اذا كان له وجهته
 ان دخلت النار فتمسك على كاهلها حتى قد طعت بغيرها ثم دخلت النار فعملها في
 على القول بغيره في كل قطع ومما هو جبينان على ان قد يدور وقوله هل هو من باب
 الشراية ان يقع على الجوز لم يدرى او من باب التغيير بالمعنى من اكل الخبز الذي
 وعليه يقع الظاهر هذا الجوز متعلقه دون الاول لرواى المتبع والمشتاع ضاعفه
 بالتابع بدونه ووقطعت يد هاس الكون مثلا فان قلنا ان الله حقيقة في كل
 اعيه وقوله على التقديرين وفي بعض العامة لا يقع هذا في غير اليه وقوله في
 باليد الباقية **مسألة** في الاعمال **مسألة** فعل النبي صلى الله عليه واله في الحقيقة
 كان قوله هو حقيقة اذ لا يكون من الاعمال الطبيعية كالقيام والقعود والاكل
 والنوم والحركة والسكران ولا ما يثبت تخصيصا بغيره كالقيام والاكل والاداء على
 الاربع في التكاثر والقيام واذا تمكن من فعله صلى الله عليه واله على العباد
 او العباد في فعله على العادة لصلاته عدم التفرغ او العباد لصلاته صلى الله عليه
 والله جعل ايمان التضرعات خلاصا ويخرج عليه ما هو منها بحسب الاستجابة
 فابنه من فعله صلى الله عليه واله وزعم بعض العامة اننا فعلها بعد ان ابدى
 وحمل النبي صلى الله عليه واله وقد ثبت عندنا انما عبادته ومنها اجزائه من ثبوت
 كذا وهي الثبوت كذا العباد عبادا بالانوار وهي المعنى يخرج اولا من المعنى في قوله
 من ثبوت كذا بالانوار والاعمال الثبوتية المعنى ما يليه باب العز في ذلك لانه
 صادق طريقه الاول سنة في علمها في اسبابه لكل فعل ومنها انزوله
 بالحقب لاني التضرع الاخير وقوله لما بلغ ذلك المصلحة وذهابه في المعنى بطريق

اعلم انهم من الزواجر والاعمال
 لا تسمى في

في
 في

وهو آخره عندنا ذلك كله يحول على الشرع لعدم اذ لا تسمى **مسألة** ما كان
 من الافعال صفة بالانوار يكون عليها اذا فعلت التضرع فيكون عليه كذا فانما تسمى
 بغيره على وجهه وذلك كالتعاين في التضرع الذي يدرى في الكسوف فانما تسمى
 على الصانع **مسألة** في غيره شريعة جازها دليل على وجوبها كذا ذكر في المحل
 ومن تبعه ومن فرغها ايضا وجوب الختان لما ذكرناه في الذكر ووجه الاشارة الى
 صفة السنة هذا في الواقع وانما الخشنة للشكل في وجوبه بخلافه في قوله **مسألة**
 لم لا لا فبه قطع عضو يتبع قطعه مع عدم شيقه بغيره وجهه **مسألة** في
 سجود السنة والتمسك في قوله **مسألة** في ما مضى صلى الله عليه واله في
 مشاركة الامام دون غيره فالظاهر عندنا انه على الامام كما كان صلى الله عليه
 والله يملك فيه مشاركة الامام دون يقتضى التضرع عن المولى كونه اولى به
 من التضرع وهذا لا يحل في الامام والمروى عندنا ان على الامام ان يقتضيه
 ولما ان التضرع اهل خبره على الذمة قال الله في ما ذكر الله وذلك جازيا ايضا
 للامام وقيل بالتمسك لانه الحق الذي فعله صلى الله عليه واله لا يجلو لشظا الراس وهو
 لا يكون في حق الامام **مسألة** كل فعل من قصد التضرع ولم يعبر وجوبه اختل فيه
 هل هو على الوجوب في حقنا او التذنب بظاهر الامر بالانوار صلى الله عليه واله
 وكل ذلك الامس بانواعه والاخذ بالانوار والتمسك في غيره وفي ذلك ويظهر ان ذلك
 في مواضع منها الملائكة في الطهارة غير العباد في الطهارة في طهارة الطهارة والتمسك
 والقيام في الخليفة والمهيت بمنزلة وكان ذلك حق عندنا جدير ولا ريب في القاعة
مسألة لو تعارض فعله صلى الله عليه واله عليه والقيام للختان وامر به لرجعه فالتنافي
 ناسخ الاول وهذا من التضرع على القاعة وفيه وسفاهة من حيث ثبت **مسألة**
 شرع من قلنا ان ثبت بطريق صحيح كقول تعالى وكتبنا عليهم فيها ان التقى القوم

في كذا في قوله

مسألة

[illegible]

البيروت

كل واحد وان لم ياذن له الامام وقبل تصرفه بالامامة فلا يجوز الاحكام الا باذن
الامام وهو قول اكثر الاصحاب **الاصح** فصله على وانه لم يثبت عليه
اعز ذاق صفات حبر قالت له صان اباسفان رجل شجاع لم يخطئ ولا يخطا
بقيت فقال يا خذ ذلك وادخلها بكيفتك بالعرف ففعل اذ لم يخطئ الا
للطباذن الحاكم وبغير اذنه وبغير بصيرة بالفتنة فلا يجوز الاحتكام بغير
فان واعليه بغيره بالفتنة مرجح الاول جبال الغلاب على ان تاذن له فتجوز الا
في الامور التي ليس بها خارج عن مقتضى دين جرح هذا الغلاب **مسألة** قول رجل القديرة
من قتل قتيلا فله سبعة ففعل بغير اذنه وبغير اذنه وبغير اذنه وبغير اذنه
فبوقوف اذنه الامام وهذا هو هنا لانه الفتنة وبغير اذنه وبغير اذنه
بما ولا الاصل في الفتنة ان يكون للعالم يقتول نفسه واعلم انما غلبت من سخط
الاخر جرح الغلاب منه يتا في ظاهرها ولا كان يجرى الى جرحه على اذنه
الكل دون غيره ففعل نظام الجاهل واذن ما اذن الاصل في الفتنة هو الجاهل
ولا بما يجرى الى الفتنة لان ذلك انما يكون عند مسخلة غالبه على هذه الصلح
باب الثامن في الاحكام **مسألة** المركب الثامن وهو القيد والاذن
التي تكون عليها ان احفل النهر والكتف من الخبير والقضية والاعمال الجاهل
وان لم يجرى عليها فهو الاثام وهو جرح للاسد التي والقسم والحق والبر
والعز والامانة والفتنة وبغير اذنه وبغير اذنه وبغير اذنه وبغير اذنه
بينهما ايضا بان الاثام موجود مد لور في نفس الامر والخبير بغيره في الامور
وان الاثام سبب له لور والخبير ليس كذلك ويلزم ان يقبض مد لور في
الخبير وانما تابع له في بعضه اذ تابعه في بعضه في امره ما هي ايامه ما هي
ام مستغلب الامانة تابع الخبير في وجوده والا لا يصدر في الاثام في الاثام

أقصر

الغلام

وهو دليله الجلي على اصلنا لانه العبرة اذا كانت بقول المحققين فلان لم يرد
 مخالفته او لا يلزم ولا يفتقر ثانيا و قد جاز في انفا في جملة غير متضمنين بعد
 اختلافهم في كونها بعد وعلا هذا فلو اختلفوا في ما ثبت احدى الطرفين او اريد
 والعباد بالله من غير ان يصح قولنا انهم اجماعا لكونه قول كل الاقوال اذ عرفت ذلك
 من فرعي المسئلة ما اذا كانت مخالفة ولهم في اقتراحها ثبوتها وانكروا فخرهم
 فالتكثير لم يخلط وانما غلب الراجح فادع المقتضى به انك في النصف الخاص
 الامور في المعتد **مسئلة** اذا جعل في شئ من الحكم مقتضى في ذلك النصف
 الصحيح على صفة جازة لاجتها او فيه جملة من الصفات ومثل ذلك في صحيح الاجماع
 قبل الصفة بعد ما يتبع الاجزاء او من قولهم اجزاء الاجزاء في بطلان النسخ
 وعدمه بقدره المختار على استواء الامر بعد دخوله في الصلوة مع ان اجماعنا على
 بطلان النسخ من رتبة المآل قبل الشروع في الصلوة والاصح عندنا عدم بطلانها
 وهو موافق للقاعدة **المقتضى الرابع** في القياس **مسئلة** الاستدلال امام
 الكلي على الجزئي وهو القياس عند المنطقيين او من الجزئي على الجزئي وهو القياس
 عند الفقهاء او من الجزئي على الكلي وهو الاستقراء وحاصل القياس المصروف
 عنه هنا مقدمة الحكم من الجمل الى الجزئ لعلها متضمنة فيهما كما يقال التبدل
 حررهم كالحزب لا من انهما في علة المعرفة وهي الاستسكان وكل مقدمتها جازي الحكم
 العلة ان كانت متضمنة فالعمل بها جازي صحيح القولين عندنا وان كانت
 مستتبطة لم تجز والنسخ الذي عليه انما اذا كانا كيم قطع في دلالة عليه
 مثل علة كذا او سبب كذا او من اجل كذا او ظاهرا مثل كذا وبكذا والركن في خبرهم
 وما حلفت الجهر والاشهاد لا يجدون وفرا فقال في ذلك بانهم مشافرة الله
 وفرا صلي الله عليه وآله في الله تعالى انما من الطلاق بين عليكم قال ذلك لما منع

من القول عاقره عنه محكم فقبل له انك تعقل فتعقلت فلان وعنده
 خرج فقال انما ليست بصفة تجوز الاية كما اذا وقع جوابا عن السؤال كما لو قيل
 صلي الله عليه وآله انما اظهرت في شئ من وجبات فيقول صلي الله عليه وآله عليه
 الكفاية فانما يعين ويجزى عن الكفاية لا القطا وكنت في صلي الله عليه
 وآله على وجه الشئ المستعمل عند كقول صلي الله عليه وآله انما استعمل من بيع الركب
 بالحق لا يفتقر الى ايجاز فيلزم قال فلا اذن فمنهم من ادعى ان مقتضى سبب الجواز
 على الحكم ويخول ذلك اذا عرفت ذلك فعمد استخرج عليه المنع من بيع العنب الزبيب
 وكل عنب سبب للعلة للوراء اليها وجوب عند الملبس بالعبارة العقل الصادق
 لما سئل عن البرد للمنفرد زيد الاعمال في انما للمريض وعنه العقل في جوازها
 الصلوة فلا يقتل في قوله في جوازها ما في الصلوة اية الدار من الجواز انما وجب
 لاجل الصلوة فاذا اوجب على الصلوة لم يجب على الصلوة **مسئلة** اختلاف مجزئ
 والقياس على مطلقا في جواز في الحد ووالله كما دلت والتقدير انما في الصلوة
 فيها ومقتضى التفسير من فرعي الحد والجواب قطع القياس قياسا على الشايف والطبع
 انك ما لغير حقيقة من فرعي الحد والكفاية اجماعا على انما في النسخ عندنا
 قياسا على الصلوة لانها المصروفة الاية وانما يبا بالانطواء لكان قياسا على الوقاع
 بخامس الاضداد وحصل النسخ بطلانها بعدد بالنسخ قال تعالى من قتله منكر
 مستحقا فغيره او من قبل ما قبله من النسخ ومن فرعي المقنونات اجزاء منجم ولو وجد
 في القارة اذا كانت فرع عشيرة دلو وذكر في النسخ فرعها منها اجزاء التكاثر
 غير انما في الاصل من القياسات ما بعد الحكم والعرف على استحقاق القياس عند من
 مخالفت انما على الله عليه وآله الراس للجماعة الذين قدموا المدينة فوضعوا فيها اية
 بنجر الى اهل النسخ في الياء وشرعوا من اجلها والباينها فشرعوا فيهم

الادب والخصه جز لاجل التداوي عند الغالب بالقياس ومنها اذا حصل صانع
 مشقة للخلق فينبغي في انشاء ما اسند به القابلة للعاجلة اليه ليشمل سائرهم لوفرة
 النقص في الدلالة خرب من ربات متواليه او مركب وحصل في كثير من قول كثير لافضل
 لان النقص في رتبة من فلا يفاضل عليهما غيرهما لان الاصل في الفعل الكثرة
 البطل وفي كل لا يسلط قيا على ما ورد ومنها انه ورد للموتى المعجز بغير العلم
 عن الميت مع انه القاعده امتناع النياية في الافعال الدينية واختلافه في
 تقدير الخلق والتمكين والاعتكاف في الاكثر على منعه وقيل التعوي في شريح
 عن جماعة من العلماء انه يصل الى الميت فواب جميع العبادات من الصلوة والصوم
 والاعادة وغير ذلك على حكمة يحب الموتى عن عقاب من اليرباح واستحسن من ذهب
 انهما قالوا لا يجوز الصلوة عن الميت وقال الشيخ ابو سعيد عبد الله بن ابي عمير من
 اصحابنا المتأخرين في كتابه الامتصاص الى اعتبار هذا القول وولي لم الغيا من
 على الذمارة والصدقة والنجى فانما يصل بالاسماع **مسألة** اختلاف اصناف
 القياس في اللغات كما ان ثبت اسمه يحمل باسمه من غير تمييز وبين غيره
 قول آخر في ذلك الغير بذلك الاسم لوجود المعنى المقتضى للسمية وذلك كسمية الله
 زائنا والنبأ فرسار فالجوز في الحصول وقوله ابن جني في الخصائص اكثر
 للغيريين كما في علي والماني وذهب جماعة منهم الرمدي وابن الحاجب ومن
 به في الحصول في كتاب الاواس والوقا هي في آخر المسئلة الثانية الوضحة
 وفائدة الخلاف في هذه المسئلة ما ذكره في الحصول وهو صحة الاستدلال بالنقص
 الواردة في الخبر والشرع والربا على منار رب التبيد والتبشير والادب
مسألة ترتيب الحكم على الوصف المناسب فيفتح العلة عند اكثر مجوزين الجبا
 بالعلة المستعلة بكون الوصف المناسب يفتح علة لذلك الحكم كقولك



انضمم اليه في افضل هذا الغالب فان لم يكن مناسباً فالجواب عن الامدي
 وابن الحاجب وجاؤه لا يقيد به مستفهم مع انه ذلك فيجب ان يفتح
 انه لغو التحليل فان كان الغريب بالقاء اما والعلة سواء وضعت على الحكم
 كقولهم والشارف والشارف فاقطعوا ايديهم او قول الروي زما عن فرجيم
 او على الوصف كقولهم صلالة على واك لاقترب يوم طيباً فان يبعث يوم القيامة
 ملكاً اذا نضرت ذلك فمن فروع المسئلة ما اذا سمع مؤذناً بعد مؤذنين ففتح
 الوجهين استنباهما حكمه بالجمع لقولهم في الحديث اذا سمع المؤذن وهو يخطب في الصلاة
 ان اول من اذن من اذن الاستجاب ومنها اذا رجع بعض الفضل فالصلى بحيث يفتح
 لقوله في الحديث اذا سمع المؤذن فقلوا مثل ما يقول ولم يقل فقلوا مثل ما يقول
مسألة صلاحية كون الشيء جوازا لغيره على ان يفتح على الظاهر لغيره كقول الروي
 واتعت اهل بيوت رسول الله فقال اعتق رتبة وهذا من قياس الاعيان كما في قوله في الصلاة
 فروع منها اذا كانت في رتبته واسمها فاطم طلقته فقال فاطم طالق لم قال نوبت فاطم
 اخرى طلقت المنة على احد الزوجين لا يقبل قوله لانه لغيره فاطم طالق فاطم طالق
 اربعة طلقت فاطم ثم قال نوبت اخرى ومنها الوكيل لكونه بذا اليوم فقال والله
 لا كلمته ففتح للواب للمنف طلقته كلاس اليوم والملاقاة بفتح الاء هذا اذا
 لم ينوشها والاعتق ما جاءه ولعل العمل بالاتباع هاتم الاطلاق اخرى
 ومنها اذا قال لزوجته اذا طلقته قلت لك طلقته ما يقول انت طالق فقول لا
 يقع الطلاق في غير ظاهر الا ان اخبارنا يحمل في المستقبل على الجواب المطابق
 للسؤال الا ان يفسره عن وجهه فلا في الحقيقة فتنقل **مسألة** التعليل
 بالملزمة صحيح عند مجوز التعليل المستند كالتعليل جواز القصص وغيره من غير
 بالشر الذي هو مغللة المشتهر وهو من من اختلاف الفخا في حد الضرورة

المستخرج في الشواهد في غيره والمستخرج منها اذا لا لزوم ان يكون حاصلا
 ثابت على كل حال وكان بطلانها وهي من محفل فيجب التعرض الى ان يستبينها
 الزوج فيه ومنها ان مجرد صلا لا ادفع الاصل عدم العمل بوجه المتع ان الوجه في
 له ومثلهما منها فيعلم من بين العبد من الصوم المد وبغير اذن سببه لانه
 مظنة الضرر ويضعفه عن حذونه وهو يحسن ان يصوم في وقت لا ضرر
 فيها الاصح لا ان الضرر امر مطلق به وقد قلناه العبد غير مؤثر في المذمة
 اذ هو شرط منها انهم زاعمون فصل ذلك مع الطارق في هذا ان قلنا عتق في موضع مقلد عليه او كان
 نفسه من ايقظ على نفسه اذا دخل عليه فيقبح اعتقاه للمعزج لانقاء المعن
 ويحصل للجواز اعتبارا بالملكية لانه المستبعد من شأنه الطر وقا اذا اورد
 فرع من مائة اصله في التورخ والاشبه في المعن وغيره في المصلحة
 عند الملكية في الحكم بالاختلاف بينهم كقول الفخامة المستقيمة ان ذلك مجز
 لرددها به في مائة متساوين وذلك من مائة على الاشياء والاختلاف في
 المعن ومنها ان قال الشافعي بعينه الملكية المعنوية وقال ابو بكر بن علي بعينه
 الصورية ومنه ان يجاب احد التمسك في الاول كالشافعي وعدم الجواب او جيبه الثاني
 كالاول اذا قلنا ان ذلك من فروع المستلزم ما اذا اقبل عليها وكانت بعته ان يسلط
 الفخامة فان القيمة يجب عند الشافعي والله زادت لها قال في بيان الامور كانت
 لها في المعن فقال غير ولا تزداد القيمة نظرا الى ما بينه في الضرر وهذا
 القول منصوص في الخبر لانه العلة ومنها التمسك بين مائة مائة واهم ساكن
 وقا مائة وهو جيب شبه المصلحة في الصورة اذا صرحوا بها ونسبوا او يبيد
 للقيمة بضرورة الطبع هذا هو مقتضى المعنويين والمعرف عند الفقهاء وكثير
 بعضهم وقد اختلف فيه فقبل ان يلحق بالخطية حتى يكله نصابا فيل بالشعر

عقدا

مشغل للمعزج من المعنويين **مسألة** تعجيل الحكم الفقه بعدلين جاز في العمل
 المستوحدة عندنا ووافقتنا جماعة من جنس التعجيل بالمستطاع منهم ان اذن
 في المحصول الكلام على العرف وتاجبه الوجه اوى واحسن وهذا القول مستوي
 الشرح مع ما ثبت لا من رأت فلا يمنع لاعتبارها كما يستتبع اجزاء العقلية وفي
 المسئلة افعال فانها للجواز مطلقا لما ذكره الاول وقال في ذلك مطلقا
 استنادا للحكم الى احدى ايقظ صرحه عند الامر والخضار الامم في
 في الخصومة للتعجيل الاول وهو المستبطله للعدل الثاني فلهذا اهدى
 ومحل الخلاف الوجه بالتمتع كغيره امره بعينه او وجوبه في شخصه
 قال واما الوجه بالتمتع كغيره امره بعينه او وجوبه في شخصه
 ذلك من فروع القاعدة ما اذا احدث احدنا فمضى حاله العوض رفع
 بعضها او يبرحها بغيرها لا في الحدث نفسه بل في المقتضى والتمتع
 حكمه وهو واحد وان تعددت اسبابه والثاني لا في مطلقا والثالث ان
 فروع الاول اصح والافضل والاربع حكمه والخامس ان دفع غير المتوى لا يجوز
 والاشهر ومنها ان اصابته قد ادى الى ما واحد كما اذا قال ان قد من يد الله
 على ان اصوم اليوم الثاني فقد ودد وان قد عمر والله على ان اصوم اول
 حين فقد ما معانيم الادبما فليست في صيامه علة على القول بعدم اجتماع
 العمل باليصوص عند ان من نذر ويقضي يوما لنفسه والثاني والاخرى الجزاء
 عنها فمثلة ما لم يزد جمع سنة بعينة ثم قال ان شق الله مريضه فله على
 صوم يوم الاثنين من هذه السنة بناء على ضمان نذر الطيب ومنها
 الامانة المتابعات فيها فافق انما له لبيان المشروط من حبة العقد ام
 التعرق هو كذا اصحها الاول فيجتمع قبل التعرق خياما ومن فيقول الفسخ

ومعه

ان الأصل في كل مضاف ووليه الى ان يشك معاين والاصل عدمه ولا يتصور ان لا يتم
 اذا وجد الماء في اشياء الصالح لا ينقص بجمعه الا حجة على حصة صلوغ قسبل
 وجوده فمضاه صفة ثبت دليل يخرج عن التمسك اذا اقتصر في ذلك فالحق
 صحة في كثره مشهورة منها على بن جارية الماء بعد القليارة منه ومنك
 في سبغها فان اصل عدم تقهها باوصفة القليارة كما انه لم يفسد سبغها ومنك
 في بلوغ الكثرة فالاصل عدمه ومنه يهرمون باب فعارض الاصلين لا في
 الاصل لهارية الماء والشك في فائده بالنجاسة ويضعف بان ملاءة النجاسة
 للعالم وضع حكم الاصل السابق ومنها ان كان كذا فوجد متغيرا ومنك في تقيدها
 او بالاجور فالبناء على القليارة لا يتم الاصل السبغ لحكمه على وطرح المثلث
 فيها في تقيدها ومنك في السابق منها ان ردت باب فعارض الاصلين وسياق بينهما
 ما لو وجد عارض او غيره للفتنة في اذنه حكم بجماعه من آخره او غيرها فاعرف
 في جعل كونهما الاصل لعدم تقهها ويضعف برض من حكم به من اول منعه وان
 كان لحوط فقل ما احترازه بعد كل صلوغ لا يجهل سبغها واعل الفضل الاخر بعد كل
 صلوغ لا يجهل سبغها ومنها ما لو وجب عليه ركوة او حوض او كقارة ومنك في اذنها
 فان الاصل عدمه واستصحاب ما لو وجب الاصل كونه في بلوغ النصاب فالاصل عدمه
 وليس منه ما لو عارض النصاب في الجملة فخرج عن بعضها بحيث يترك في وجود النصاب
 في الباقي فان ذلك لا يكفي في اسقاط الوجب لتعلق الزكاة سابقا بالذمة بالمال
 فلا يبرأ منه الا بتبني الخروج عن العهدة بخلاف ما لو يترك في بعضه العيوب المال
 ابتداء فان اصل الزكاة وعدم بلوغ النصاب لا يعارض اذنها فثبت في ذلك وضع ظل
 القليارة او الصلوة او الصوم او العتق او غيرها من العبادات فالاصل عدمه واستصحاب
 الحقيقة التي انقضت عليها العبادات ومنها ما لو شك في ركن خروجي هل يتناول

عليه
 انما هو في كثره مشهورة
 منها على بن جارية
 الماء بعد القليارة
 منه ومنك في سبغها
 فان اصل عدم تقهها
 باوصفة القليارة
 كما انه لم يفسد سبغها
 ومنك في بلوغ الكثرة
 فالاصل عدمه
 ومنه يهرمون باب
 فعارض الاصلين لا في
 الاصل لهارية الماء
 والشك في فائده
 بالنجاسة ويضعف بان
 ملاءة النجاسة للعالم
 وضع حكم الاصل السابق
 ومنها ان كان كذا
 فوجد متغيرا ومنك في
 تقيدها او بالاجور
 فالبناء على القليارة
 لا يتم الاصل السبغ
 لحكمه على وطرح المثلث
 فيها في تقيدها
 ومنك في السابق منها
 ان ردت باب فعارض
 الاصلين وسياق بينهما
 ما لو وجد عارض او
 غيره للفتنة في اذنه
 حكم بجماعه من آخره
 او غيرها فاعرف في
 جعل كونهما الاصل
 لعدم تقهها ويضعف
 برض من حكم به من
 اول منعه وان كان
 لحوط فقل ما احترازه
 بعد كل صلوغ لا يجهل
 سبغها واعل الفضل
 الاخر بعد كل صلوغ
 لا يجهل سبغها ومنها
 ما لو وجب عليه ركوة
 او حوض او كقارة
 ومنك في اذنها فان
 الاصل عدمه واستصحاب
 ما لو وجب الاصل كونه
 في بلوغ النصاب فالاصل
 عدمه وليس منه ما لو
 عارض النصاب في الجملة
 فخرج عن بعضها بحيث
 يترك في وجود النصاب
 في الباقي فان ذلك لا
 يكفي في اسقاط الوجب
 لتعلق الزكاة سابقا
 بالذمة بالمال فلا يبرأ
 منه الا بتبني الخروج
 عن العهدة بخلاف ما
 لو يترك في بعضه
 العيوب المال ابتداء
 فان اصل الزكاة
 وعدم بلوغ النصاب
 لا يعارض اذنها فثبت
 في ذلك وضع ظل
 القليارة او الصلوة
 او الصوم او العتق
 او غيرها من العبادات
 فالاصل عدمه واستصحاب
 الحقيقة التي انقضت
 عليها العبادات ومنها
 ما لو شك في ركن
 خروجي هل يتناول

مخرج عن كونه معكافا عادوام لامع الاضطرار اليه ويخرج كذا الشك في الاضطرار
 الفرائض من الفصل في اداء الزكاة وفيه المسئلة وكل من كان الفعل فاعين فان الفصل
 عدم فعله ولا انشاء وكذا لو وجب سبغها في الاول او في الثاني ان يكون من باب
 عارض الاصلين فان كان الحكم من اشياء البينة على الفصل النقص ويمكن جعله ايضا
 من باب فعارض الاصل والظاهر ان الشك في نفسه فعل فتدفع وان كان في ركنها
 فالاصل عدم فعلها فوجب عليه الفسوخ وان كان بعد فعلها فصلها في الاصل لا في سبغها
 ومنها عدم فعل الشئ الذي يمكن بوجوه الاصل لعدمه حيث لا يوجد ما يدل
 على بلوغه ولو وجد ما فاذن استصحابه بالذمة وعارض الاصلين وسياق بينهما
 دعوى المشتري العيب او يقدمه ودعوى القارم نقصان الغير في اوجب القارم
 اجمع وهو اجمع وهو مشهور ومنها انما سئل في حلال اللبيل في الحكم استصحاب
 بقاء النجار فلا يجوز له ان يفتل الى ان يتحقق الذبول حيث يمكن ولو شك في ذلك
 الفرجان لا استصحاب اللبيل فيها بل ان يتحقق دخول عمل الاصل فيها والاحتراز
 الفضة لو تيسر خلافه حيث يكون مقهرا في المراجعة على بعض العجز فان
 ذلك بدليل خارجي وكذا القول لو شك في دخول وقت الصلوة حيث يمكن العلم
 فلا يجوز له الاتجار فيها حتى تنبئ بالذبول ولو شك في خروجه في الاصل فافق
 فينوي الاقامة ولو لم يكن له طريق الى العطار الوقت جاز الشك في طهارة الظن في اذنه
 وفي الزبيح اليه في اشروع واستصحاب البقاء الى ان يصف وجهها المهرهما الثاني
 ومنها ما اذا تيسر جهبا فمهدت له بيته بالملك في وقت سابق او ان كان معك فف
 قبولها وجهها فان تيسر الملك سابقا فوجب استصحاب حكمه فيحصل
 الوضوء منها ومن عدمه فان الشك في الملك عجزه له اذ يصف في ما ذكره الثاني
 وان كان الاذن ملكا لعينه مع علم الشاهد بعينه وعنده من ثم احتمال الثاني في

وان كان الاذن ملكا لعينه مع علم الشاهد بعينه وعنده من ثم احتمال الثاني في

التخبر والتجارب على الوقوع فتظهر الملك كاتين من الابلين اربع حقائق وحسب
 ليهوت اذا علمت ذلك من نوع المسئلة ما اذا خشي الخبيث في الضيقة فعند الخي
 يحصل الى ان يحميه من اعداء القاعد وعند ما الامر كذلك مع تبيين الوقوع من الحق
 الى الاربعة بهات والاربع مفسر على ذلك فندرجه على الترتيب الى القبلة او ما في
 حكمها في هذا لا يميز له الاشارة الى خبره واذا حصل الى اربع جهات مستطالعة على ان يطالعها
 ثم من ايامنا حصل الى القبلة او يخبر عن هذا الحي لا يبلغ اليه من واليسار وذلك ايضا
 في حكم القبلة المستقر في هذه الصلوة مطلقا بخلاف ما اذا اقتصر على واحدة او حصل
 مستعدا على غير ذلك الوجه نعم لو انما فالوقوع عن ذلك رجعت الى القاعد ولكن
 يبقى ان الوقوع على ما دون الاربع فيلحق به من الربعة مقتضى العمل بعد ما كان لا يقدر
 على التبيين بالثلاث فضلا عن اربعة فيكون الثلاث والواحدة سواء فيبقى هذا التثا
 ويحصل الميراث ويخرج بعضهم الامر بالاربعة في رسل الخدا من الضاوي عليه
 السلام في خطبته ورواها عنه فقد رها في وجوب الايمان بما ينطق من الامر حيث
 يتعد ركاه وهذا ما ياتي لوجبه على التمسك بالدين وجماعة وفيه نظر لا سيما
 وجهه لا يراى به وانما هو ان بعض الرب جعله في الزاوية من باب المقصود حيث
 موعظه بالصدق حيث يري عن عدالتهم بل واحد من باب المقصود ومن هذا
 لا يتجلى الحق عليه فالوجه في هذا ما يحصل به اليقين في حصول الترتيب من الترتيب
 واحدة وان كان اقرب الى الخصال المطابقة فيكون غير كاف في الحكم بوجوب اليقين
 وذهب السيد رضي الدين بن طائوس رحمه الله هذا الى الرجوع الى القضية المستندة
 لمستند وجوب التساوي الى الاربعة وهو حسن حيث لا يمكن فصل الجوع كاذبا ليعتد
 التساوي الى القبلة وما في حكمه اعترافا بوجوب الرجوع الى الربعة والاربع تسوية العمل الترتيب
 اتماما على التساوي الى الاربعة فان يقدم على القضية لما حققناه **والثالث** انما

الوجه على وجه الترتيب في الاربعة من جهة الاربعة

دليلان فالاول بانهم وجه اولي حجة على ما سبق استقامت هذه بالكتابة لا بالاول
 في كل حال من هذه الامور لا سيما في موضع بين ما يمكن الاستعانة به من غير وجه
 ومنه في وجه القاعدة اذا اوصى بعين لغيره ثم اوصى بالعمود وفيه في الترتيب بين ما
 لاحتمال او ازواجها في القاعدة والاحتمال كونه حجة على هذا بخلاف ما قال الله تعالى
 به ان يرد قاصداً من وجه اولي وقال في قوله قد اوصيت لك بالصدق والصدق اوصيت به
 لغيره فانما يرجع هنا قطعاً والفرق ان هناك تجوز ان يكون وفيه في وجوب الترتيب
 فاسمحوا بما يقدر على الامكان على العقل بالترتيب وهذا بخلافه وفيه في الترتيب
 بان جميع الترتيب وقامت اخرى بالذات جميعاً بالعمود وكانت في يد ما هو كونه في
 من انما لا ينقسم بعضها او لمكان من الدين علوم وخصر من وجه وهو الترتيب
 فيصيرها في حصة وتخرج كاشفاً عن الاخرة كالحج والعمارة والاربع على الاربع
 بينهما لا ليس بقدرهم خصوصاً في هذه الامور على من التمسك فان التمسك من
 فيصيرها الزيادة وقد ثبت هنا ان كل واحد من هذه اخصاً بالنسبة الى الآخر فيكون
 كل واحد منها حجة على الآخر كالحج في هذه الحسوس وغيره اذا علمت ذلك من وجه
 القاعدة فيفضل فضل الترتيب في البيت على المسجد والحرم وان فرض على العمل
 والاربع في مسجد يري هذا فضل التساوي فيما عداه الا المسجد والحرم فيفضل بفضل
 فعلها في على البيت لعدم قول من هو فيها على وقار حجة افضل صلوة المروءة
 الا الكثرة فيفضل بفضل فعلها في على المسجد والحرم ومسجد المدينة ووجه الثاني
 ان حكم اختيار البيت من المسجد على المسجد من الترتيب المؤدى الى الجاهل الاجر
 بالكتابة وهو جامع المسجد وانما حكم المسجد من الترتيب المقصود لزيادة
 التفضل على ما عداها مع اشتراك الترتيب في التفضيل وحصول الجواب فيحصل
 الصيغة اولاً ومن يحصل الزيادة ويكون هذا الى الاول فيجعل كل واحد من



ان يحل على من مضى عليه المصير على الفضيحة وجميعه ففضيلة لا يثبت على الشافعية
 كونها انما تارة اقرب الى مذهبنا من التمسك بهذا وهذا هو الذي ينبغي ان يكون
 اعان الله علينا في هذا وهو ان يبين اننا لم نجد في هذا شيئا من حيث هو عليه
 ولا من ناهي عن صلاته او نهي عن صلاته اذا ذكرها فان بين يدينا وبين يديهم
 عنه الصلوة في الاوقات المذكورة عموما وخصوصا ما هو عليه من وجوبه لان المقبول
 علمه في الاوقات خاص ببعض الصلوات وفيما يخصه والثاني عام في الصلوة
 خاص ببعض الاوقات وهو وقت الكراهة فبما ان المراجع والمراجعين لا يوافق
 ائمه وضع سنة الله بعد فصل العصر وقال شيخنا عينا وقد عدا القيس في
 في المباعدة الى الغنما من الاحياء والمباعدة الى الخمر وبرورة الفقه في هذا
 الامور بعينه واما على رواية ابي بناس اخذوا الكراهة بغير ذات السبيل
 واضمحلت كراهة الصلوة في الاوقات المذكورة فبما ان الله تعالى في
 قوله ما بين يدينا من قول في منكره وهذا فلا يمنع احاطة ابي بناس
 اية ساعة شدة من دليل او بما يقع عليه صلى الله عليه وآله من الصلوة في الاوقات
 المذكورة فيتمارضان من وجه فبما انهم قد خرجوا عن كراهة الصلوة في
 موضوع ونوع وظهر ان اصحاب تقدم علوم الكراهة **المستور** لاننا نرى
 ما يفيض من الجاهل من مع ما يقتضيه من غير انما يتعارضان كما قال في المحلى
 وغيره من لا يعمل باحدهما الا لم يخرج من الخبر والحدود من استحقاق العقوبة
 على الفصل والموجب يقتضيه على التمسك وحزم الاقصدى وحماة بترجيح الجور
 للاعتناء بغيره المفسد وكذا ذكر الامدنى وابن المطالب ايضا انه يخرج
 الاصل بالفضل على النهي عنه وفيه ما ذكرنا من انما هو الامرين نزل في المحلى
 وفصل المنع عن الاصل ذلك فلهذا نرى في موضع منها اذا اختلطه وقالوا

ومع

ومعها

موفق الكفار فانما يجب تحمل جميعهم والصلوة عليهم فان صلحهم دفعة واحدة
 المسلمين منهم وان صلى عليهم فبعد فمجدد وان صلى الصلوة عليهم ان كان مسلما
 ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلما والصلوة عليهم دفعة واحدة فيكون
 فخصيصا المسلم كخصم العام بالصفة واختلاف الشيعة بغيرهم كما خلاف
 المسلمين بالكفار لاداة الشهادة لا يجوز صلحهم ومنها ان لا يعرف ان الميت
 مسلم او كان في الكفر دار الاسلام صلحهم لاداة الغالب فيها الاسلام بطلان
 ما اذا كان في دار الكفر ولا خلاف بان كون الغالب في تلك البقعة للمسلمين او
 الكفار ولم يبق بالتفصيل كان وجهات الا انه يخرج عن عند الفقهاء على الاول
 فالواستوى المسلمين والكفار في الاوقات بحيث لا يترك صلحهم واستوى في تلك البقعة
 على الوجه الاخر من صلحهم على وجهه على الوجه في عدمه ومنها ان لا يعمل الميت
 شهيد ام غيره فالجواب يجب تنبيهه وتكثيره لان المقصود من هذا السلام في ايم
 وقد شككت في المسقط الاصل عنه والتعليق على قوله ان كان كان بعيدا لانه لم
 يعقد اصله بقلوبه بخلاف الاختلاف فان الموجب مقتضى يجب تعاليمها
 يمكن التوصل اليه ومنها اذا شك المتصوف هل غسل مرة او مرتين اجعل الاختيار
 بالاكثري فلا يفضل اخرا لانه من يترك بغيره يتقدم الزيادة وتاركه للثبوت
 ولكن المفسر هنا ان يأتى بالمشكوك فيه لاحتمال عدم الفعل وانما يكون الزيادة
 بغيره فتقدم العلم بها لا مطلقا **المستور** اذا تفرق من جهة اصله عمل
 بالادعوى منها الاعضاء ما عدا يجرى ان تباين في المسئلة وجهان فالحال
 ولذا لا يجوز منها ما اذا وقع في الماء نجاسة ومثله في بلوغه اكثر من فمليكم
 بنجاسته ام يطهره من غير ان احدهما الحكم بنجاسته وهو المرجح لانه الاصل
 عدم بلوغه الكثرة والثاني انه ظاهر لاداة الاصل في الماء الطهارة وتصفية

عليه

ملافاة الغياسة رفعت هذا الأصل في ملافاة أسبابه في تغييره بالاعتناء مع اجتماع
 جميع الحقائق لتعمل التقيوس ومنه كونها لا يبلغ الكثرة وهو متكول فيه فيقول كمال
 ولا يخفى أن الكثرة بالغياسة مطلقة لا ينافي مع عدم تعاقب الاستعمال والأجواب اعتبارا
 لا بما إذا وقع استعمالها على الأغنياء ويجب ولو لمجد المتغير بوجه ولا يقوم بالقياس
 وإطلاقه بكم في نفسه مع اجتماعه على الأغنياء بوجه في نفسه ما أخفى حصوله للمبدل بغيره
 الماء إلا لتعيين ملافاة الغياسة ولو نحن هنا كذا ما من الحكم إحصاءه التقديرا في أن
 الماء كذا ثم نقص ملافاة الغياسة ونسلك في قدره إليها في منه في الأصل استصحاب
 الكثرة الشافعية وعدم تمامها في نفسه الكثرة وجوب العلمانية في فلا يعمل منه
 إلا بتغيره وإن هذا في الواقع لا ينفك عنه كالأصل في كذا في نفسه في نفسه
 في وقوعه قبل بلوغ الكثرة العدد والوجود في مقتضى العلمانية وهو بلوغ الكثرة
 واستدراكها في الواقع وهو سبب الغياسة في غير الأصل ومنها مسألة التسبب الواقع
 في الماء الفعيل بعد غير ما يمكن صيرته بالاشتغال استنادا الموت إلى الماء المالح
 فالتأصل في الماء وتغيره الصبيح في أن الأصل عدم حصوله لشيء من التغير
 والأصل من متغير إلى أن لا يطارد الماء في نفسه عدم تجاوزه الصبيح في مقتضى
 خفاءه وتغيره في نفسه عدم كونه مقتضى الموت حتى لا تغيره في العمل به كما قاله
 كالصبيح اجتماع الشروع في نفسه في اختيار اجتماع مع نقصان لأنه وموت الصبيح
 يستلزم غيابة الماء فلا يجامع للملك بغيره كالأصناف قد كنهه وكذلك في غيره
 أحد الأصلين من غير مرجح فلا ينافي بينهما وأما اجتماع أول الأمر
 الواسع استعماله في نفسه في العباد للشرع في العلمانية ولا يوجب غير ذلك الماء
 ونقصه ذلك وبما قيل في العمل بالأصلين المتناهيين ووقع في الأصل كالأصلين المتناهيين
 في نفسه في الآخر فلا يخفى وليس لها العلمانية المتعقبة ولا التفرع

الظاهر
محمول

[illegible]

عالم

حيث يقع الاستصحاب على المتابع والمنشبه والافتراد وهو موجب لحدوثها
في القصة ولا يلزم من وجوبها كسبب الغضاض الغضاض كنية على فان اذ
ولم يقدح بغيره فيها اذا ادركه الامام في الكون فكذلك وقع معه وبذلك حصل في
امامه قبل كونه موصيا والمذهب انه لا يفتقد اليك الزكاة لان الاصل عدمه لا
مع انه موصي باصله في الامام في الكون ومنها اذ استأنف في من انما الفتنة بعد
الفرع الموجب فالتباعد لا يفتقد الى السجود والتمتع في الاصل عدم الامتياز
والاصل صحة الفتنة وعدم وجوب الفتنة وسجود السجود والمذهب هو الثاني
ومنها العبد لا يفتقد الى قطع خبره هل يجب قطع خبره او جها ان احضره الوكيل
لاصالة بقاء حيوة ووجه العدم اصاله بقاء في الفتنة وسوجب الفتنة وهو من
باب الاصل الاول لما عليه واقع ومنها اجاب عن الكفار في الاصل عدمه
الاصل بقاء خبره ووجه العدم ان الاصل بقاء الكفار في الفتنة الى ان يفتقد
البرائة بغيره ومنه يفتقد الظاهر لما لا يفتقد الى العبد من انقطاع خبره
ومنها اذا لم يبيع عيب واختلاف ما يفتقد عند المشتري من عيب البائع فغير
وجها ان احدهما القول قول البائع لان الاصل سلامة البيع والزم البيع بالتقريب
والثاني القول قول المشتري لان الاصل عدم العيب للمشتري ومنها اذا ادعى عيبه
معتله ان يبيع وهو موصي وان كان المشتري ان كان باعها بغير اعلان
وتأخر العقد لكونه مع المشتري من عيب اصاله صحة العقد والعمل باصله انما يفتقد اليه
ادعى وقوعه حال الجنون ان عرف له الجنون والافتراد استكمال في تقديم المشتري وكذا
الغرض غير من العتق وكذا اذا ادعى الزوج عدم البلوغ حال العقد او ان وصية
كذلك فخص ومنها اذا وجد رأس المال في يد المسلم اليه فقال المسلم انفقته
انفق فيكون باطلا وقال الآخر بل يفتقد لاجبة لاحدها فعارض اصاله عدم الفتنة

التقريب والتقريب قوله وانما يرجع هذا الحق للصحة وصلة ما لو وجد في يد المسلم فقال
اليه قبضة قبل التقريب ثم ردت اليه وقال المسلم انه لم يقبضه الا ان المتعارفين
عدم القبض واصالة الصحة اما الاختلاف في اصل القبض فغيره يفتقد في الفتنة
قول البائع وان تفرقا لا يفتقد وفي مسئلة الزكاة انما يفتقد في الفتنة لا في
التمتع لانها دعوى بغيره في الفتنة بعد اقله بغيره في الفتنة بغيره في الفتنة
المع في عدم الفتنة كما ثبت على المسلم اليه العيب في كونه قبضة ومنها لو اختلفت الشيا
في وقت الضم فقال احدها ضمت في وقت وقال الآخر بل يفتقد في وقتها
اصاله بقاء العيب وعدم تقدم القبض على الوقت الذي يعرف به من ان كونه في وقت
مع عدم القبض كالسابق ومنه قال اتفاقا على التقريب وقال احدهما يفتقد للمع
فله وانك الآخر ومنها لو ابعده غير له في حال البيع مع العلم بقبضه بغيره
في القبض بغيره لسلامة عدم التقريب وعدم علم المشتري بقبضه لسلامة
تقديم ايما والوجه تقديم المشتري ان كان هو الذي يفتقد بغيره علم المشتري
الضمان بغيره لسلامة عدم وصول حصة اليه وبقائه يفتقد على المشتري والى العكس
الفرع بان ادعى البائع تقبيرة بالزيادة وانكس المشتري فالله بان الاصل عدم
الافتراد الميراث من البائع ولو اختلفا في تقديره لكان اختلفا في تقديره وان لم يفتقد
الامانة في البائع ولو وجدناه تلفا واختلفا في تقديره التفت عيب البيع وانفرد
او اختلفا فعارض اصاله عدم تقدم كل منهما او يفتقد بغيره المشتري لاصالة بقاء
يد على العيب ومفكره لزم المشتري في تأخير العقد لتأخر البائع ومنه لو اختلف
الراهن والمدين في تحريم العيب عند الراهن او بعده لاداة الدين من مبيع البيع
المشروط الاصل صحة البيع والاصل عدم القبض بغيره الا ان ادعى بغيره
بالظاهر في حصة القبض وكذا ان كان البائع عيب او منها الميراث المدين للراهن

في البيع ثم يجمع ويختلف فقال الزهني انما رجعت بعد البيع وقال المزني قبله في الاصل
 عدم الرجوع قبل البيع وعدمه البيع قبل الرجوع فيها رضاء وفي بيع مع الرضاء اصاله
 صحة البيع فقال مزني به ومع المزني اصاله في بيع الرضاء فقبل يجمع بل يشك
 في صحة البيع وسخما للشرط وهو آت في بقية الزهني كذا في الاصل فلهذا في هذا
 بوجوب استحقاقه بخلاف في البيع فكان ان ترجع جانب الشفعة اخرى هذا اذا انقضا
 للمدعي ومن اوانقضا على نفسه وليس تعاضض فيه الاصول اما في انقضا على غيره
 واختلف في تقدم الاخر فأت الاصل مع معنى الشفعة ليس الا ومنها من انه في
 غيره لو وصفها بعين متضمن القيمة وانكسر المستحق قبل حصوله في دعوى العيب لا في
 عاتق ولا في براءة ذمته او في تصديق انكار العيب لان الاصل عدمه او فيه فاما
 وجوب الاجرة فيحصل فان اقر العيب مطلقا او قام بها البينة ثم ادعى العيب
 فالقول قول المستحق لصاله التسليمه وان اقر بها انكارة معية بحيث استقر
 وصف العيب بالاقرار بما لم يلزمه زياره عن اقره ولا في براءة ذمته من غير
 ما اقر به واصل التسليمه مستغني هذا اذا لم يصفق في ذمته عيب صحيحه كالمطافه
 بل هو في ذمته العيب الذي ادعاه ابتداء ومنها لوقا الكفيل الحق للكفول
 حال الكفالة ولا يلزمه احضاره تعاضض اصاله براءة الذمة وصحة العقد والا
 ترجع قول الكفول لكفيل من يترجمه العقد والاخر فساد فيحصل الكفول
 لم يميز الكفيل احضاره ومنها لو ارجع عبد او سلم اليه ثم ادعى المناجاة
 العبد ابقى من يده ولكن لا يقر في قبول قد رجحان من اصاله عدم الايات
 وان المرجح لك الاخر كلها بالعقد فيستحب وفي اصاله عدم تسليم المتعة
 المعقود عليه او لا يقر ان العبد من فاعله في الموجه اصاله عدمه والفرق بين
 وبين الايات ان المرض يمكن اقامة البينة عليه بخلاف الايات والفرق بينهما

كان حسنا ومنها اذا ادعى ان شريكه اشتري بعده وله يستحق عليه الشفعة فأنكره
 الشريك فالاصل عدم استحقاقه عليه الشفعة لكن يعارض بان الاصل عدم اشتراك الشريك
 فيحكم في الحكم الى ان يحقق وجوده وذلك بوجوب اقراره عن ذلك فيتعاضض اصاله
 ومع تحقيقه في يد لعدم دليل بخبره عنه ومنها لو كان صاحب البيت واراد اكل
 منها الاخذ من الآخر الشفعة فالاصل يقتضي عدم سبق كل واحد منهما استحقاق
 الآخر الشفعة عليه فيساويان ويحقان ويسبق في ملكه اعطاكاد وفي الشفعة
 ومنها لو اختلف المالك والمجمل في الشق فقال المالك حصله قبل المجمل
 الراويل بعده فعارض اصاله براءة ذمته براءة ذمته للمالك بل تقدم قوله عيب ومثل ذلك
 على الجعل واذا اقره بما لم يترجم له شغل ذمة المالك بل تقدم قوله عيب ومثل ذلك
 حصل في يد قبل ملكه بالجعل ومن غيره من وادى كل بعد صدوره ومنها
 لو كان في ذمته فيحصل موت المثل ورجع الشكاح في الشاوي فالاصل
 عدم الشكاح وبقيت الحيوة في الشكاح عدم صحة اقسام التعاضض اصاله في ذمته اصاله
 الترجع او يقال اذا وجب للمالك ثقتة بوجوه في ان في زمان لم اقبل فاما
 اقترانها في المثل ومع فيحكم بالطلاق لو حصل العدة المعتبرة الرجوع ومثله
 وقوله في الحيوان او بعدها تعاضض اصاله براءة ذمته او بقاء المثل في ترجع انهما في ذلك
 ومنها اذا ضرب العبد الاصل واختلفا في اصابته بالمرض فيجب قول القول قول
 الزوجه لان الاصل عدم الولد او قول المزني كذا في الاصل عدم مرجع الضم في ذلك
 وفيها قول ثالث وهما ان يشترط ان اخذوا ذمته ويوطئها فيصير فيهم ظهور
 على ايجتها البعض وهو يرجع الى ترجيح الظاهر على الاصل وسيا في اذا اسلم الزوجان
 بعد القهر فقال اسلمت في عدته فاشكاه بل وقال بل اسلم بعد انقضائها في
 ترجع انهما وجهان من اصابته بالشكاح واحدا لعدم اسلمته في العدة ومنها اذا

سها

فإن قيل بعد الطلاق فلا لعان وقال الزمعي بل قبله فالقول قول الزوج لقارص
 الأصلين ويرجع بأصل الزمعي لصحة الشكوك وكذا لو قالت قد نشأ قبل الزمعي
 فقال بل جاء ومنها لم يثبت الكتاب وهو لا في ذلك المال أو الخبز فأنزلهما
 الزمعي وأبعد العتق الأصل في جلب المرافعة واختلاف في تقديم إيمانها والمؤمن
 تقديم قوله من نفس النقصان فيما هو المكتوب في الأول والثاني ومنها
 إذا جرى صيدا فخرجه ثم غاب عنه وحده مينا أو شيء غيرهم أو خرج جرحا
 ثم سقط فماد ونظمه فهل يباع به أم لا من لها التمسك بشدة كسبب إيمانه فقله
 وأصله لا يتم لمجيئه حيث يقضي بالاعتدال ولكن استثنى الأصل الأول بآلة النظر
 من غير هذا الجواب وهو غير صحيح ومنها لو كان من غير حصة حقيقة أو كان غير حصة
 فأنزلت الزمعي ولو لم يورث غيرهما أو تفتت وشهدت مع أهل أسلمها أو غيرها كانت
 قال ذلك بعد حديث الزمعي وقالت المدة بل قبله فأنزله المصنف هو الورثة
 لأنها أصلهم في بيعهم أصل عدم الإرث ومنها لو تفتت فأنزله زوج
 لهما لجنون سابق وأحد الإرث فأنزله من جاز جنونه فالقول قول الزوجين
 فعارض أصل عدم تقديم كل من العتق في الميراث وأصل عدم الميراث من آمن
 قبل من لا يورث ثم ادعى رقة أو كفره أنكره القول فقل قبل قوله الجنان من غير
 أو قول الجاهل لأصله في العقل إيجاب النقصان لأن من يبيع مانع ولا يصفق ذلك
 ويؤيده أصل عدم الإسلام وأما الفرقان طارفا لأصل عدمه فذكرها
 الفرج في الأصل الثاني يتم أصالة إيجاب النقصان في العقل لا من شرط
 بشره على الأصل عدم إيجابها عنه الشك فيه ومنها الزوجي على طين حال
 فالتقيد والوقت يعيش الولد في مثله واختلاف في بصره عند الزوج فعارض
 أصلا للشيخ وبرادة المدة وفيه الوجهان ومنها لو وجد موقوف أو ادعى

فانظر

فإنه أسقط ملك فلا معة له وقالت بل أسقط قبله فلا معة وفيه وجهان أحدهما
 منقلبهما أصالة وجوب المعة وأصل عدم وجود التمسك بالاستتمام الذي هو
 شرط وجوبها ومنها إذا طلق الأمة طلقته بزوج واعتقها سبها فإن وقع
 العتق أو لا الزوج وجبها أو غير ذلك فأنزل طلق أو لا الزوج أو لا طلق ولا يملك
 السابق واعتزف الزوجان فأنزل أصلا عدم تقديم كل من الطلاق والعتق
 ولا يمكن هذا إلا من أن لا العتق إلا بها دون الطلاقين معا فيصير الاستكراه في الكلام
 بالتميم هذا الأصل أو الأصل للشك في التمسك به ويروى عن واليها في السابق
 نظرا في المدة على وقت الطلاق كقول المدة مثلا وقال عتقت يوم الخميس على الرجعة
 وقالت بل يوم السبت فالقول قولها للقاعدة المذكورة وفيها تنقضا لآلة العتق يوم
 وقال طلقته يوم السبت فقالت بل يوم الخميس فالقول قولها إذا وإن لم يفسخ
 على وقت أحدهما بل قال طلقته بعد العتق وقالت بل قبله فالقول قول العتق
 السابق أيضا ولا أعرف حوت الطلاق ومنها إذا تنقضا على الرجعة وانقضاء
 العتق واختلاف في السابق فيها وفيما التفصيل السابق ومع الاستثناء بعد قوله
 أصل الرجعة ومنها لو ادعى المطلق الرجعة والعدة باقية وانكرت فعارض
 أصل عدم انقضاءهما قبل الرجعة وعدم تقديم الرجعة على انقضاءهما فإن انقضا
 حلت أو عاودت الرجعة سلفت طلاقها وأما في تقديم إيمانها فذكرها
 بنزوح لم يفيصل بينهما طلاقا ومنها لو كان خلعك على الف في ذمتك فقالت بل في ذمة
 زعم فالأصل برادة ذمتها وأصلها في مال الخلع أن يكون في ذمتها أو في ذمتهم إيمان
 أجود هو الأول ومنها لو غشيت ثم عاودت ثم اختلفا في مدة الغش في طين ثلاثة
 فالأصل استمرار الغش وعدم توقفه في الوقت الزمعي عنه ولكن للقديم هنا
 الزمعي لأعضا وأصل برادة المدة ومنها لو اختلفا في وجوب بعد المدة فأنزل

انه كان متينا وقال الولي بل كان حيا فعارض احدا بقاءه للبعث وبهذه القضية
 من الخصاص والبقية وفي المسئلة في ان من هو ان يضمنه ليطي الغشيق
 الزينة بل الحيا في الماني البرادة الاصلية وفي تقديم اصل الحق في وقت الوقت
 بهما كونه في كلف وسبه وفي غائب الاحية والحق في ليس غائب الا في وقت خصوا
 الحرة واصل هذا القابل يرجع فاعرض الاصل في الالظاهر فيجعل مرجعا كما
 سببا في مظاهر ومنها في الزيادة والخصاص من المراجع وقال انما حصلت
 الزيادة باضطراب المقصود وانكر ذلك فالاصل عدم الاضطراب وبهذه القضية
 وبعضه الاول اصل الزوجيب الثبات للزائد كانه غير مضيق وفيه على فمخرج
 ومنها ان احب ان بعض السك يتحرك فادعى المثل في ان المسألة انما في قوله
 وجهان من امسالة عدم الامانة والحسان للطريق في الزمان الا في بعض المصلحة
 فزويك انك ههنا ومثله ما لو دخل جري دار الاسلام ولا يخرج بعض المسلمين
 عفو له انما في قبول قوله في قوله لا يوجب ولا يوجب انما في حقه للشيء ومنها
 لو ادعى الاستصحاب اسجاده بالرفع امكان في حقه فلم يتعارض اصل عدم
 المبلغ وعدم التداوي والاخرى ترجع الاول لانه سبه عدد او هو القسلي
 كالسابق **فاما** شريفه تختم بها باب التعارض اذا تعارض الاصل والفرق
 فان كان الظاهر عليه يجب قبولها كالشهادة والرواية والاخبار ومقدم على الال
 بعض اشكال وان لو كان كذلك بل كان مستنده العون او العادة الغالبة والفرق
 او غلب الظن. ونحو ذلك فتارة جعل بالاصل ولا يثبت الا لظاهر وهو لا يثبت
 وتارة جعل بالظن ولا يثبت الا هذا الاصل وتارة يخرج في المسئلة خلاف فهاهنا
 اقسام الاول ما يترك العمل بالاصل للجهة الشرعية وهو مرفوض من يجب العمل بقوله
 وله صور كثيرة ومنها شهادة العدلين بشغل فتمت الدعوى عليه ومنها اشهادها

في المسئلة

ببركة ودفعة من علم اسما حال ذم فدينه وفروع ومنها اشهادها بغير الاصل
 وطول في الخبر له وروية الهلال للصوم والقطر والنجاسة والظلمة ونحو ذلك
 الشان حيث يجوز التقدير ان قد اشهادها على تعاقب الزمن كطه واللفظ ونحو ذلك
 ومنها اشهاد الواحد في اليد بشهادة ما يديه بعد العلم بنجاسة اذ بالاعلم والفرق
 بين عدلها ومنها احتيا العدل او العدل بالعدل وضمان على قول بعض الاصحاب
 ومنها اشهاد بغير ذلك الوكيل فانه كان وحده كاد ان عليه حقيقة هشام بن الحر
 ومنها اشهاد بدخول وقت الصلوة والعقد للدين وكلا عني والخير **فاما** في
 الوقت ولا يقدر على اشهادها مطلقا او مع تعدد خبر العدل بين كل من ومنها
 اعتباره اذا كان مؤذنا بدخول الوقت بالاداة للعدول في حقه فطعا وفيها
 على قول المحقق وبعض الاصحاب استناد الا في رصا او دون امانة ولا يتحقق
 الامانة الا مع قبول قولهم ومنها اعتبار بكون الجدي من السجل على الجدي
 للوجوب للضلة يخرج من العلامات والبناء بوصول الظل الى العمل بخصيص
 بهما للخصم بانه يوجب دخول الوقت على قول بعض الاصحاب فلا يخرج وقيل
 في نفس دخول الوقت وهذا قبول قول الامانة ونحوهم ممن يقبل قول في تلف
 ما اؤتمن عليه من مال وغيره ومنها قبول قول الامانة في القضية فما اعدت بها
 بالافاء ولو لم يشر وقد سوا كانت عادتها مستغلة بما يخالف ذلك ام لا فيجوز
 بابتداء الخصم بما لا يتقادم عليها بعد الصلح خلاف ما لا يجب كذا ونحو ذلك وهو
 كثير حقا ومنها ادعاء الطائفة ذلك الضابط في وقت امكانه مطلقا او مع كذا
 دفعة على رواية او اصابة المصل وان اكرهها الا في القسم الثاني ما عمل
 فيه بالاصل وله يثبت الى الزمان الظاهرة وله صور كثيرة ومنها اذا ثبتت
 الظاهرة او النجاسة في مائة او مئتين او ارض او جد وسلك في زوالها فانه يثبت على

وان دل الظاهر على خلافه كالموجود الثوب تخطيها بعد من عاونه الظاهر
 ان يتفق مع ذلك فيجب ان ينطق مع ذلك خبر يثبت بالقرائن منعك عن الظاهر
 وجه من حيث انه العبرة في اقامة الحجة والمعتوق بالقرائن العلم بالقرائن
 لا وكذا القول فيها علم من تكاثر وطول في غير هذا ومنها اذا استلزم
 او العن المتأخر في غير ذلك فانما يلزم له ان لا يثبت في تبيين الطالع وانما يثبت
 العلم في الاكتفاء بالقرائن المحصلة لظاهره وخلافه او كان للغير لغة واحدة في ظاهره
 ومنها شياب من لا يثبت في الخاصة من الاطفال والقضاة وغيره من الخمر
 والكفار فان الظاهر يحتاجها والاصل يقتضي طهارتها وفقد ربح الاصحاب
 هذا الاصل على الظاهر ومنها اذا وجد كل خارجها من يربح فيه انما يمكن فيه
 ومعه انما يشترط به بطولية فانه يعمل بالاصل وهو الظاهر ومعه انما
 وان كان الظاهر خلافه حتى لو كان الان فيه مثل الذين يتاخر على العضو
 على فتم الطبع انما لا يثبت في الخاصة على مخرج به جميع من الاصحاب ومنها
 الظاهر ومن لا يثبت في الخاصة بحيث يثبت بغيره ما يبدى فان الاصل للمحل وان
 كره معاملة من ومنها البينة على تمام الشئ ولو لم يكن من روية الملال المقيم
 حيث لا يقبل بالرجوع اليه من الامارات والاكاذيب من باب الخلاف في ترجيح
 انما كان في حجة الشك ومنها اذا اتعت النتيجة بعد طول بقاء جامع الزوج
 وفيها من ان لم يحصلها النكاح القهري بعد قال الاصحاب القول في ان لا يثبت
 مع ما مع ان العامة والظاهر عند ذلك ولو قيل بترجيح الظاهر كان وجه ما في
 المستطاع ليس بذلك البعيد الا ان القابل غير معلوم لكن بعضهم اشار اليه في
 من حيث المذهب والمتكدر حيث ان معهما الاصل وهو الظاهر فهو مذهب على الاول
 وهو على الثاني وكذا على القول بان لا يثبت في القسم الثالث وسكوته او يتركه في ترك

المراد

القسم الثاني ما علم به بالظاهر ولو ثبتت الى الاصل وهو منها انما استلزم الحجة
 من الظاهر انما الصلح او غيرهما من العبادات في غير من افعالها بحيث يثبت عليه
 حكم فانه لا يثبت في الشك وان كان الاصل عدم الوفاء به وعدم براءة الذمة من
 التخييل به لكن الظاهر من افعال المكلفين بالعبادات ان يقع على العبد المأمور به
 فربح هذا الظاهر على الاصل وللرجح لادراك الصلح الى العبد حتى وهو موقوف عند
 صحيح من الضمان ما اذا قيل ان لا يثبت في ابراهيم او استخرج من شئ من دخل في غيره
 فثبت بغيره وكذا لو ثبت في فعل من افعال المتكفل بعد الامتناع في الغيب
 وان كان فيها لاداة الظاهر فيقول في محله مع الاصل عدمه وليس كذلك الظاهر والظاهر
 النص والاكاذيب القول باقتضائكم ومنها انما يثبت الضمان في الغيبة بعد الزوال
 فاقته لا يثبت وان كان الاصل عدمه على ان الظاهر انما هو التاخير من عدم احتلاله
 بالولعب وان كان قيل الزوال وجب الاسما في هذا الفرع في حجة الشك في افعال
 المتكفل بعد تحايز محله فان محل الامة ما قبل الزوال في المحلة ويحتمل على
 السابق الاكتفاء بالشك فيها بعد الفرض وطبقا لعمومات صحتها الاختيار في كل ما يمكن
 استدراكه في المحلة وجب على الشك فيما قبل الزوال المتكفل بعد الزوال بالاصل مع استعانة
 للمال ومنها لو ثبت بعد خبر رجوع وقت الصلح في فعلها فانه يثبت على الفعل ولا يثبت عليه
 القضاء وان كان الاصل عدم الفعل بما على الظاهر من ان المكلف لا يثبت العبادات
 في وقتها اختيارا وهو قريب من السابق ومنها لو وصل ثم راى على المهر او بدله
 غير معتق عنها او مثله هل يثبت قبل التمسك او بعدهما فثبت الاصل ان
 فالصلح في صحته وان كان الاصل عدمه انما في الصلح عليها وبما وهما في
 الذمة حتى يثبت صحته لكن حكمه انما الحقيقة لان الظاهر صحة افعال المكلفين
 وحرمانها على الكمال وعنده ذلك ان الاصل عدم مقاراة النجاسة لآمن فيمكن

المسئلة الى تقارب اصلها في رتبة احوالها بظواهر بعضها هذا اذا اوجنا
 على الظاهر الاعاوة مطلقا وفي الوقت وكان يمكن والاصطلاح الشرع ومنها
 اذا قلنا دخول الوقت والظروف الى العلم لغتهم وجبس ونحوهما فيجوز للفتنة
 على الظاهر هو الدخول وان كان الاصل عدمه ومنه قوله تعالى وحول الليل
 للاتباع حيث لا يربح العلم فيكون البتة على الظاهر والاصطلاح ومنها ان
 الاختصاص للمعادنة ترجع الى عادتها وان لم يكن لها عادة فالتمسها وان لم
 تكن لها عادة ولا يمتنع رجوعها الى الروايات عموما افضل فجعلنا ذلك
 الظاهر هو انما لم يمتنع رجوعها من بعض النسخ في بعض النسخ الى الباب مع
 ان الاصل عدم انقضائها احببنا ما جرت به عادة الناس وعلم انما امره وقبالة
 التكليف بالعبادة حيث لا يصح ومنها امرة المفسر في خروج يوم الجمعة
 اخرج من يومه عموما افضل لان الظاهر هو موثوق ان كان الاصل بقاءه وهو ثبت له
 احكام المولى مطلقا لان رتبة خاصة ظاهرا لا يوجب والاختصاص في جهة ووجه
 الامريان الحاكم بملكها بعد المدة ثم تفتقر بعد وجه الامر باعتدالها عذرة
 الوقاية فان كان الحكم للبلاد لا يعتد به وجاز كونه للبلاد احتياطا للملوك
 وانما خصت بالظواهر اكثر وقفة على مضمون مدة لا يعبث مثله اليها عادة فبعضها
 من الخلاف المشهور المستند الى اختلاف الروايات في القدر يد ومنها اذا
 ادعى من شافى دار الاسلام بين المسلمين للربيل بغير انما والمخروج وجوب القدر
 ونحو ذلك فانه لا يقبل قول ان الظاهر ان كان الاصل عدمه على ذلك قوله
 من يومه في بعض النسخ بخلافه كالجهول بالخيار وعدمه ومنها لو اذنت اذنة
 على رجل ان يفتقر في يوم معين بهر يسمي وشهد به شاهدان ثم ادعت عليه
 انه تزوجها في يوم آخر معينا بهر معين وشهد به شاهدان ثم اختلفا فقلت

هما انكاسان على المهرود وقال الشيخ بل يتكاح ويحد مكر بعدد فانه قول
 الرخصة لانه الظاهر وكذا لو شئنا بجهة انه باع هذا الثوب في يوم كذا ويش
 مشهور بجهة الرخصة هذا القريب في يومه اخرى ان باع منه في يوم آخر فحينئذ
 المشتري هو عطف على كونه باع وقال البائع بل عقول فالتقول قول البائع ان
 الطمعه ويحتمل تقديم منكر الشئ فلا يصح ان يكون من الدلائل ومنها انما لا يكتفي
 بوجهة احد انما كانت اختار وجهه وانما كانت مع انضمام الاصول الى بعضها
 المستند المشهور فالرواية والفقرى على تقديم رواية الظاهر وهو لا يدخل
 وعندها لم يختلف البائع والمشتري في قصات البيع وكذا المشتري قد حضر اكثر من مرة
 فانه القول قول البائع كما ذكره فيناه في الظاهر له من ان المشتري اذا حضر الاصل
 يتحاط له نفسه وان كان الاصل عدمه يتجوز بالبيع ولو لم يتجوز في بيع الاصل
 من هذا الفرع الى مفاد اصله مع شهادة الظاهر لاحد بان يقال ان
 المشتري عند قبضه للعق وقبوله والاعتبار كان يعرف بوصول حقه اليه وقبضه
 اياه كذا فاذا ادعى بعد ذلك اليقضاء كان متعينا لما يحل له الاصل اذا اقبل بركة
 ذمته البائع من حقه بعد قبضه ونحو الظاهر انما كان فانه ولا يرد مثله لو لم
 الامتناع بغيره لان حقه لا يكون معتبرا بوصول حقه اليه لعدم اطلاع عليه وانما اعتد
 قول غيره ومنها تجاسة البلاط من الفروج اذا لم يثبت فانما يتجسس بها سته
 وان كان الاصل عدمه القياسات الشرعية القياسية في زيادة الظاهر بان من البول
 انما كان الشايق بول او من المشتري انما كانتا ومنها تجاسة المسلم بعد تجاسره او
 تجاسره بغيره من الشيا وبغيرها فانما يتجسس عليهم اذا مكن زمانا بكنه في الظاهر
 بشهادة القياس بغير البول فلا ينافي حال المسلم ان يثبت من القياس في ظاهره
 الاصل وهو القابل يظهر انما عليه باع وانما كان تجاسرها للغير بغيره

استجاب التوبة عنها وان لم يعثر عليها كالمخالف في بعض الغساسات التي لم يحكم
 بنقضها بل يثبت عند التوبة عنها الخلاف فيها اوضحه ومنها اذا استند المصلح
 في عدد الركعات او في فعل من الاعمال وغلب ظنه على فعله فان ثبت على وقوعه
 عمدا بالظاهر وان كان الاصل عدم فعله وانما كثر الشك وانما ان حكم بالبرهان للثبات
 للاصل الا انه لا يظهر منه فيشكك وانما استند بحكمه الفاعل العام كمن يطرح وازالة برقع
 البصر والمخاض فيه في التوبة ومنها لو قال لرب ادبر وجهي وادبر وجهي وادبر وجهي
 فان التوبة لم تكن كبرية معلومة فاعلى التوبة وتكون كبرية كذا لا يخاد لظنه لاعتقاده
 بالادراك الطالع والاصل يقتضي بركة التوبة ما زاد على التوبة وقدره
 الظاهر على الاصل وحكمه بل يثبت التوبة كذا لو قال ادبر وجهي التاكيد قبل التوبة
 ووهما ان يقتضي هذا الاصل على الظاهر وجها للتوبة الذي لا يوجب الاكسبة القسم الرابع
 ما اختلف في صحيح الظاهر فيه على الاصل او العكس وهو امر متنازع فيه الظاهر وهو
 الماء المنفصل عن الغسلين فيه على الاصل الذي لا يبلغ الكثرة حال الملافة
 والمشهور بين الاصحاب الحكم بنحو استهلال الظاهر من مباشرة الازمان له
 بنحو استهلاله ويستند مع ذلك رواية من سأل عن خضعة السدود الكاظم ومقتل
 بترتج الاصل لقوله مع معارضة تلك باخره مرسلة مثله عنه من سأل بالاس
 عما يصيب الذنوب منها وهذا هو الظاهر وهو اطهر القرين اذا غلب على القن
 تجانس فان الظاهر في هذا الاصل يقتضي التوبة في المشورة بطلان التوبة
 العلامة في النهاية الى العمل بالظن الغالب هنا على الظاهر من سألنا ما يرى
 الجافلين من سألنا والتم في المشورة بين الاصحاب ان يظهر علقا ما لم يحكم
 بكفر من بيده فمهم ببعض كبرية مشورة الظاهر من المسلم من جهة المحرم
 والمقتضى قبل الحكم بنحو استهلال عدم التوبة مع استهلالهم جميع ما يشهد من التوبة المحقق

في التوبة

المحقق

في التوبة كالتوبة والعبادة احتلالها للعبادة التوبة ويغضد ايضا ظاهرهم
 في ذلك ومنها لو مسح مصلحا بلحوقه صكرا او بقر له آية او قرأه وكان المصلح
 من اصل المعصية بالقرآن فيجوز بطلان ما قبل ذلك الا ان سأل عن وجوب توبته
 عليه جواز من ادعى معرفته بذلك على الوجه المعتبر فيجب توبته في ذلك
 ظاهره على انه قد ثبت ذلك من سأل عن حاله ان عثر على مصلح للفساد فلا يجب توبته
 بغيره على التوبة وان استحب معصيته باصالة التوبة فليس وجوب توبته وهذا
 صرا لا يظهر ولو احتل حقه الجليل بذلك وجب توبته لطايف الاصل والظاهر
 او عدم معارضة توبته الاصل له فيعمل بحاله مع احتساب عدم الوجوب ليشانظ الى احتساب
 مع اصالة التوبة ومنعها الوقت الشهور وقيل بجواب كل شهر الاصل وهو الغنا
 بعد كل اشبه ثلثين وقيل بجواب العدد وهو عشرين من هلال الماضية
 او عشرين يوما من انقضاء الاصل من نقصان بعض الاشهر وتمام بعض غيرها
 وعنه الجليل للمعروف في بلاد الاسلام الظاهر عليه من التوبة كذا لو كان حلق
 الشعر في بلاد الاسلام الظاهر عليه لبعض تمتد او انقضاء بعض او تكملة او
 والشعر الاول ومنها اذا قال احلن عليه ففرض فقال المحلل قصد التوبة قال
 للمحلل انما احلنك ما عليك فالاصل يقتضي براءة ذمة المحلل من حق عليه المحلل
 والظاهر مع المحلل ان الظاهر في المحلل ان استعانها لا يحل الذكاة وان جاز
 اطلاقها عليها من حيث ان العزة والمجانة يكفي فيها ما اذن على الذنوب فيها وكلية وانظر
 كسر الصالح له وقد اختلف في تقديم هذا التوبة او التوبة ففرض المحلل لا يرضى
 بقصد ومنها انما في المحلل اصله لا يقتضي له ان يرضى او التوبة او التوبة او التوبة
 من زوج ومصلح فان الظاهر وجوب احوال الاقرار والاصل يقتضي عدمه وقد اختلف
 الاصحاب في خبرهم في تقديم ايجاب على الاقرار والمشهور بتقديم الظاهر ومثل ما لا يرضى

انما في التوبة والعبادة
 احتلالها للعبادة
 التوبة ويغضد ايضا
 ظاهرهم في ذلك

وهذا هو اختلاف المتعاقبات مع غيره وفي بعض شرائط حقيقة كالأول في البائع ان كان
 صبي او غيبا وان كان له او غير ذلك وان كان المشتري فالقول قوله على الاثر في ذلك
 كقول الاصل عدم احكام الشرائط على حال المصلحة او قلة العقد في اوجه
 الصحة وكذا القولية في اقلها ان يكون في العقد ان كان الاصل عدم صحة العقد
 ومنها اختلاف الزوجين في احد المهرين في صحة العقد فانه الاصل بغيره بركة زوجه
 زادها بغيره به والظاهر في هذا المثل ان في جميع احوال اختلافه في صحة العقد
 قول الزوج والاخرى عنه في انفسه فان كان الزوج قبل العقد والقول قوله
 الاصل لعدم النسيئة وبركة زوجته وان كان بعده معارض ما ذكره مع اصله في
 عوض للوضع للزوج وان عدم النسيئة يوجب مهر الزوج في العقد والاصل عدم
 سقوطه والظاهر في هذا ايضا فخرج قولها في المثل بينهما ويمكن التمسك بهذه في
 المسئلة في معارض الاصل مع شهادة الظاهر لاحدهما هذا هو الذي لا يمكن التمسك
 به في صحة العقد في الزوج فانه يمكن قبول القول قوله ونفسه مطلقا في معارض
 الاصل في بركة زوجته وذلك بان يكون صغيرا او زوجه ابيه او صبي او زوجه مولا
 فلو كان هذا ايضا ناشى معارض الاصل والظاهر ان في هذا وفي الاصل في بركة
 وان اصل عدم الصحة يجب مع الدخول في المثل على الزوج في اقلها في هذا وهذا
 مقبوه ولم كان اختلافها في مقدم مع اتفاقها على النسيئة فالقول قوله مطلقا على
 بالاصل ولو كان الزوجين بغيره وانه اخرى ولا يشترط ويرى في الاحتياط في بركة الزوج
 فليس الا في حديث مطلقا في الدعوى ولو لا او وارث الزوج لا يرى فان كان المهر
 الاصل وسائر الظاهر للمهر المثل مع عدم المنفعة والشهر والشاوية هنا ومنها
 الاصل في الزوجان قبل العقد والاصل في الزوج استلزامها فخص على خطا حنا
 وقال في الزوجية بل على التعاقب فلا يلزم من حنا احدهما العقد قبل الزوج لان

وهذا هو اختلاف
 النسيئة والظاهر

في تفسيره

الاصل

الاصل عدم المسالة عدم بقاء كل منهما في العقد والظاهر في العقد في الزوجية
 لان الظاهر من هذا ان وضع اسلام له في اقلها في العقد والظاهر في العقد
 اذا اخلا باساره فلو لم يخلو في العقد فلو لم يخل في العقد فلو لم يخل في العقد
 الدخول والظاهر في هذا المثل ان في العقد في العقد في العقد في العقد في العقد
 في مقدم ايتها ولا يشترط في مقدم قوله بالاصل ومنها في العقد في العقد في العقد
 ونفسهما بركة السلام والسيادة ونسبت العاطس فان الاصل بغيره بركة زوجته
 من غير ذلك والظاهر في هذا المثل ان في العقد في العقد في العقد في العقد في العقد
 الاثر والعرض بالاه وقد اختلف في تقديم ايهما والاخرى في تقديم الثاني لما
 ذكره في التبادر منه الحق الذي ثبت في الدعوى بغيره في هذه الاصل في العقد
 الفقه وما ادعى اية السلم على المسلم على حق في سلامه ونسبت عطسه
 مع تسليمه منه لا يقتض استغفار في الفقه وخرج بعضه به في العقد
 والظاهر في هذا المثل ان في العقد في العقد في العقد في العقد في العقد في العقد
 بان الشيء امر من الحق وكيف يقبل نفس الاخرى بما لا يقبل بغيره في العقد في العقد
 لو قال له على اكثر من الفلان ثم قال له بان قال قال فلان حكم او نسيئة او صبي
 وبطلان والاخر اكثر مقتضاه من هذا الاصل بغيره بركة زوجته من غير ما عليه في
 والظاهر في هذا المثل ان في العقد في العقد في العقد في العقد في العقد في العقد
 لغيره مما تقدم في الشاوية منها كادع في النقطة في العقد وعرضا باوصا في العقد
 على غير ما لكها على ان كانا بغيره كونهما بالاصل بغيره عده وفي مقدم ايتها
 فلو كان اخرهما حكم دفع الزوج وان لم يجز ومعه ابن ادريس للاصل
 ومنها لو وجد على النقطة كالتسوية في العقد في العقد في العقد في العقد في العقد
 الاصل بان كونه في العقد في العقد في العقد في العقد في العقد في العقد في العقد

وهذا هو اختلاف
 النسيئة والظاهر

عدم ملك المسبب وعدم الاطلاق في عدم قطع الجواز وقدم من غير هذا في
 خروجه عما لها او ارض غير مملوكة مثل الجوز في جود حكمة وحينئذ في كل ما يخصها
 لعدم شقيه العنصر جيبا تقيا الى تلك ما لا يتصل في بلعها اما لا يتصل بالانقلاب
 الاصله عدم ملكه كمثل ان يكون غير ما لا يتوقف على العنصر الى ذلك وفيه انتم
 عدم الفرق بين التملك والمملوكة فلو كانا متماثلين لكان الجواز في غيرهما
 لو كان في ملك الموقوف في القضاء بشهادة فاسحق قبل ملكه اليك لانه انما ينفذ الملك
 واقفا في ملك الغرض وفيه قبل في ذم الموقوف في الحكم الاستيفاء في حكمه في
 الظاهر هو ان في ملكه المالك وكما ان الحكم في ملك الموقوف في ملكه ويحتمل من ان ينفذ
 اجرة في ملك الموقوف في ملكه وليس في ملكه الموقوف في ملكه وليس في ملكه
 وجهان احدهما لا يتوقف في الاصل عدم استحقاقه في ملكه في ملكه في ملكه
 جانا وفيه انما صانعه فلا بد من عجزه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه
 واكثر العنصر في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه
 لكانت انما في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه
 طاعته وهذا هو الذي في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه
 والا فانه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه
 يجوز مطلقا او لا يجوز عتق مطلقا والثالث يجوز في ملكه في ملكه في ملكه
 للمأخوذين والربع ان ورد فيه ان ذم خاص جاز والاول هو المفسر في الاشياء الا ان
 بكافي التمكن مع العلم بقرينة من اختلاف القائلين بالمعروف من قال وقع التعبد
 ومنهم من يوقف في مطلقا ومنهم من يوقف في مطلقا في الغائب ويترفع على
 هذا الخلاف في الاجتهاد في الاحكام بالفتي مع القدرة على الفرق بين ما لا يتوقف
 والاجتهاد في وقت الصلوة مع امكان الصلوة في الفرق بين ما لا يتوقف

بين العلم والحق وهو صريح وبأسية المستطاع في فهمه العام في الحكم
 الجاد والعامات وغيره من غيرها اذا لم يكن عالما بأدلة القابلة ولكن
 يمكنه فهمها فيلحق بها ذلك في نفسه بخلاف ما قد يقال من ان العلم لا يكون
 الا كصاحب خبره والظاهر لا اولها ميتى بالكون برغائب النور والامر بعرض
 له من غير ان يتبين علمه اما ان يرجح **المسألة** اذا وقعت للجهل حادثة واجتهد
 فيها وافق وعلمت له ثابته في وجوب اعادة الاجتهاد لانه انما العلم الذي
 ان كان ذا كمالا من طريق الاجتهاد لا يجب ولا وجب ومن فرغ من المسئلة فاما
 اذا اجتهد في المسئلة وصلى ثم حضر وقت اخرى في وجوب تجديد الاجتهاد في المسئلة
 جدي بها اذا طلب المآ في المقدار المعتبر وصلى بالنيت ثم دخل وقت فيضطر
 اخر في وجوب الطلب فيلحق بخلاف ما بين على المسئلة **المسألة** فائدة الفصل
 انقول علم ان العلم لا يجزئ ان يستغنى الامن عليه فانه ان صرح من اهل العلم
 والمرجع بان براه متسببا المقصود في خبر من العلم ويرى اجماع المسلمين على
 من الاقان ساجدة فاختلقت فتاويهم فقال قوه لا يجب عليه الاجتهاد
 او رخصه واعلم به وقال آخرون يجب عليه ذلك وهذا هو الحق عندنا وهو
 مروى في قولنا من ختمه الله السجود فاما الاجتهاد فان ترجح احدهما
 مطلقا في ظنه من العلم بقوله وان ترجح احدهما في الدين واستوعبا في العلم
 او بالعكس وجب الرجوع الى العلم العرفي واقرع العالمين وان استويا مطلقا
 وقد ثبت بعد حمل في فتوحه غير ان التفرع على ذلك واضح **باب** في خاتمة
 القسم الاول ليس كل جهل في التعاليم متسببا بل الحق في جهل من اصابه
 احصا ومن اخطاه اخطا وانما اجماع اهلنا للجهل في المسائل الفرعية ففهمنا
 يعني كان كل صورة من اهل الحكم معانيهم لا وفيتس الذي هذا التلافي

ان من منعه من ان
 يوطئ له من غير
 ان لا يفتقر

فقال اختلف العلماء في الواقعة التي لا تفتقرها عاقلان احدهما ان العلم
 وهو من المتكلمين ان ليس لله تعالى فيما قبل الاجتهاد حكمه وعينه بل حكمه نعم
 فيما تابع لظن للجهل وهو لا تهم القائلون بان كل جهل متسبب في
 من لا فقال بعضهم لا بد ان يوجد في الواقعة ما لو حكمه الله نعم فيما حكمه الله
 به وقال بعضهم لا يفتقر ذلك والقول الثاني انه لا بد ان تعارض في واقع علم
 معتبرا وعلم هذا فتلكه القول احدهما وهو حق ما يفتقر من العلم بالمتكلمين
 يحصل الحكم من غير دالة ولا اماره بل هو كونه في علمه الطالب اتفاقا
 من وجوده فله اجلون ومن اخطا فله اجر والعقل الثاني عليه اما انه ان
 ظن والفا يكون به اختلوا فقال بعضهم لم يكن للجهل باصا من الحق وان
 قد لا يكون الخطي فيه معذور واما ما جرح وهو في خبر من الفقهاء ويوجب لل
 الشافعي والحنيفي وقال بعضهم انه ما مروي عليه او لا في اخطا وعلم خطا
 شبه آخر من الخطي وصاد ما مروي بالعلم فيفتقر من القول الثالث ان
 عليه دليل قطعي والفا يكون به انقول علم ان للجهل ما مروي عليه لكن
 فقال الجمهور ان الخطي فيه لا ياتم ولا يفتقر فتناقض وقالوا في الخبر بان من
 النقص والافق تذهب اليه ان لم يتم في حق واقعه حكمه متسببا عليه دليل قطعي وان
 لا ينقص قضاؤه اذا علمت ذلك فالتسئلة فرغ منها ان للجهل في القابلة انما
 حقاؤه هي يجب عليه القضاء كما لا يخفى من عندنا وجوب اعادة ان علم في التفرع
 لا في خارج مطلقا وانما في احوال المستبرر بعيد مطلقا وهذا كله في خطا
 للجهل فذلك لا يكون متسببا ومنها الذي خلاف من لا يرى وجوب السجود في التفرع
 او غير ذلك ولا يفعل او فعله علما وجب الاحتياط بحيث يقتصر للجهل في فتنة الا
 برق ان مرقبان ويثبت في القول بالفتنة عدم الجواز ومنها انما للجهل في حكم

وان الخطي في معذور

فان لا يثبت قطعا ولكن هل يثبت ان يفي بذلك الحق ذلك حقيقة جعلناه كلاما اذا قلنا
 بالاعتقاد في مع التبرير فيجعل الاشتغال بالجميع في عدم التكليف مع احتفال الفرض واما
 الثالث فيتحول ايضا ما اذا حلف لا يستعمل فقال له مثلا انما رجاءه والتمس وبنو
 فان يثبت بذلك **فان** لا يثبت قطعا بل يثبت على اللفظ مطلق ايضا على المعنى
 التقاسي بنية والصحيح كما ذكره في الارشاد وغيره انه اطلاق حيازة ويثبت على
 بينهما وهو صحيحه اذا انقضى ذلك فترفع القاعدة ما اذا حلف لا يستعمل او لا
 يفتقر الا لا يثبت ان لا يثبت الا بما يتكلم به بلسانه دون ما يجبر به على فعله لا اللفظ
 على الحقيقة **فان** ما قلناه في هذه القضية انما ذكره للتخصيص بما يكرهه وقد فادها
 انما اتصل بالقلب والحق ذلك بدليل خارج ومنها الكلام على قول من قال
 عليه وآله اذا كان يوم حساب احكم فلا يرتفع ولا يستعمل فانه امر شاك او قل
 فليفتل انما يصح على قوله بغيره او بلسانه فترفعه الكلام على ذلك والفتن الاول
فان اطلاق الكلام على الكتابة والاشارة وما يقم من حال الشئ اطلاق
 حيازة على الصحيح لان باب الاشتغال من فترفع القاعدة ما اذا حلف لا يستعمل
 كما ثبت او امانا به ولا يثبت بذلك ومنها من لم يثبت ان اطلاق احد هما مطلق
 ولذا طلب واحدة منهما فان جعلنا الاشارة كالكلام في كل واحد منهما فترفع القاعدة
 لم يقبل كالمصريح بها ثم اذ جعلنا ذلك والا فنفس مع ذلك الى عدم القصد وفيه عوار
 حيازة ما اشار به حتى لو ادعى عدم التعيين كان الطلاق غير حتمي فينبغي على الفاضل
 في التقادير وعدمه ومنها اذا كان قادرا على التعلق بكتب صيغة البيع لمع او
 فوجبه طالق او قل انما اشارة ذلك في الحرف عدم الفرج كمن في اوقات من المعاملة
 بوقوعها بالكتابة لانها عقد حايث والعرض من المعجزة اذن وهو يحصل ذلك
 مع امن التزوير ويثبت من هذا معنى العبرة من المعقول والمباين لكلامه

لا يثبت

في كل واحد منهما

الاشارة

لا يتولى به والشئ وجه الله قول يورث الطلاق خاصة بالكتابة بالامتناع بالكتابة
 وكان ثانيا لصحة البعثة النكاح من الطلاق ما يثبت في الاصل والى الطلاق
 حتى يطق بلسانه او بخطه بيده وهو يرد الطلاق او العتق ويتصور غالباً من
 اصله لا ينقل عن حيز العتق او يرد الى الاصل بالكتابة بالاشارة بما مطلقا
 مفقود النطق والمشاغرة في وقوع العتق والاشارة مطلقا بالكتابة مع
 الشئ او وجه انما الجواز للعقاب في كل واحد من المقتضى والطلاق للطلاق مع
 العجز وكذا ان يمتنع ان يكتب في حيزه والطلاق في حيزه بغير طالق ولا
 على الكتابة لان ما قام به مقام التعلق فلو كان له وجوبه فانه من وجوبه بغيره
 فالكلام وان لم يثبت في كل واحد من الشئ في خطه ايضا حتى بعد ذلك ما اريد
 منها وادعى في الخط فلا بد ان يثبت العتق عند كتابته فانه كان له من الخط
 فلا اشارة بغيره بالخط ولو ادعى في حيزه بغيره بالخط او في حيزه بغيره
 ووجهان من حيث ان الشئ غير كتابته في الكتابة لم يثبت هذا العتق ولا
 القيد بالخط قائم مقامه مقام الاشارة فاذا اختلفت في القصد تعلق الشئ
 الذي هو قائم مقام التعلق بالخط في الحقيقة ومن صحت كتابته صيغة الطلاق
 في كل واحد من القصد او من حيث والجميع في اليه وهو ضعيف **باب الثاني**
في المعنويات **فان** الضمير اذا سبقه ضماير وضمنا في اليمين واليمين
 انما هما على التقادير كشكك مروت تعاليم زيد فادى منه فان يعود على الضماير
 دون الضماير الى ان الضماير هي المعنويات عند الضماير اليه ووقع ذلك بطريق التبع
 وهو تعين الضماير او تخصيصه وهذه القاعدة اطلاقاً في بيان استدلالها
 على غايتها للتزوير بقوله نعم والحكم بغيره في دبر حيث فزع ان الضمير في
 شره نعم فان يعود الى الضمير بوجه لا يوجب بانه انما يرد اذا علمت ان الضمير في

المكان

القاعدة

ما اذا قال له على ان درهم ونصفه فانه يلزمه الف وخمسة الاف ونصف
وهكذا القول في الوسا يا واليبيع والحقا لا والاحارات وغيرهما من الالوان
فان من الصراحت ان يقع الثاني المذكور كسرها في المنة والفتنة وانما
الفتنة جميعه هو التغير وقيل الاسم منه ان لا يفتل وهو الارتفاع الذي في فتنة
زيد مع ان تكون الفتنة اختاره ابو حنيفة وذهب جمهور البصريين الى العكس فقالوا
الاسم هو الارتفاع والفتنة حرف خطاب وقابلية للتحقق فيها الوصف به فعدت الفتنة
معربا ومنه غير متحرك ككونه مركبا من اسم وحرف كذا حيزه في الارتفاع
ابن ابي اسحاق ذكر انهما ما جئت من خرج للو ما عتق الف فانه لما اخطا على فتنة من وقال ان الف
اسم عند سبويه وحرف بعد الف فتنة عند الاخفش قال فلو سمي فانه يحل فيكون
ويعرب عند الاخفش هذا كلامه مع كونه مركبا من فعل وحرف وهو الحمازة
اولى قال ابو حنيفة واذا قلنا بالاعراب فهو اعراب ما لا ينصرف للعلمية ومنه
الجملة لا لانظير له في كلام العرب اذا عرفت ذلك فذكر في الارشاد وغيره
انه قد قيل الى الموت باشارة المذكورة اربعة اشخاص وعكس ذلك ايضا بنقد
الذات او السند وغيرهما ومنه الضمير ومنه نزوع القاعدة ما اذا قلنا
ففتنة الفتنة او الرجل بكسرها فانه يكون قد فاد كما لو قال زانية للرجل وزان
للزانية وكذا القول في الطلاق والعنف ويجهلها من صبح العقود والنفقات
كقولك انت بالفتح طالق او انت بالكسر حرة ويصحب بالكسر او الفتح وما اشبه ذلك
الفتنة من الغراب كما يعود علمه لغو طبعه على غير علمه فلهذا كان في
يفتح سببا في الكلام من نزوع القاعدة ما اذا قال على درهم ونصف فانه
يلزمه درهم كامل ونصف والفتنة مركبا فان ابد مالك ونصف درهم آخره
لو كان عابدا الى المذكور كانا يلزمه درهم واحد ويكون قد ابداه انتم فاكيد

وهكذا

وعطفه لغا بر الارتفاع ومثله لو قال يفتك بدينهم ونصفه ويغفر ذلك ومنها
لو قال الزوج امرأته طالق ومن نفسه وفي رفته ومن ابداه انتم وهو
الذي يقتضيه القاعدة والآخر لعدم الفتنة لظاهر الارتفاع من عود
الفتنة **فان** من الصراحت ان يقع الثاني المذكور كسرها في المنة والفتنة وانما
الفتنة جميعه هو التغير وقيل الاسم منه ان لا يفتل وهو الارتفاع الذي في فتنة
زيد مع ان تكون الفتنة اختاره ابو حنيفة وذهب جمهور البصريين الى العكس فقالوا
الاسم هو الارتفاع والفتنة حرف خطاب وقابلية للتحقق فيها الوصف به فعدت الفتنة
معربا ومنه غير متحرك ككونه مركبا من اسم وحرف كذا حيزه في الارتفاع
ابن ابي اسحاق ذكر انهما ما جئت من خرج للو ما عتق الف فانه لما اخطا على فتنة من وقال ان الف
اسم عند سبويه وحرف بعد الف فتنة عند الاخفش قال فلو سمي فانه يحل فيكون
ويعرب عند الاخفش هذا كلامه مع كونه مركبا من فعل وحرف وهو الحمازة
اولى قال ابو حنيفة واذا قلنا بالاعراب فهو اعراب ما لا ينصرف للعلمية ومنه
الجملة لا لانظير له في كلام العرب اذا عرفت ذلك فذكر في الارشاد وغيره
انه قد قيل الى الموت باشارة المذكورة اربعة اشخاص وعكس ذلك ايضا بنقد
الذات او السند وغيرهما ومنه الضمير ومنه نزوع القاعدة ما اذا قلنا
ففتنة الفتنة او الرجل بكسرها فانه يكون قد فاد كما لو قال زانية للرجل وزان
للزانية وكذا القول في الطلاق والعنف ويجهلها من صبح العقود والنفقات
كقولك انت بالفتح طالق او انت بالكسر حرة ويصحب بالكسر او الفتح وما اشبه ذلك
الفتنة من الغراب كما يعود علمه لغو طبعه على غير علمه فلهذا كان في
يفتح سببا في الكلام من نزوع القاعدة ما اذا قال على درهم ونصف فانه
يلزمه درهم كامل ونصف والفتنة مركبا فان ابد مالك ونصف درهم آخره
لو كان عابدا الى المذكور كانا يلزمه درهم واحد ويكون قد ابداه انتم فاكيد

وهكذا

فان

الفتنة

على زعمه وجهان من ظهور اذنه والحق في غيرهما اعتقادا بوجها ومنها ما لا
 الاكليل به تلك توجب ذلك الفلاني وسبيله وكتاب زيد راديه بالاول وتنفذ ذلك
 فانه الصيغة جامعة لثمة فيقع البيع حيث يعتد العربية الصيغة والاول كان
 فصيح ويتبين على ان سبيل القدر في صحة العقد حيث لم يرد ذلك في غير
 قياس ومنها ان ذلك المصطلح في التثنية انما لا لا الا الله وحده في غير
 او على بعد الشهادة الاولى فيكون لا شئ بل قد تم قالوا شهد ان الله
 او قال شهد رسول الله وصحبه في ذلك اذا لم يرد في التثنية مطلقا فذهب الله
 الاصل بعد ذلك الخبر والاول على الاجتزاة بالشهادتين مطلقا فيعتد التثنية
 كاذبا كما ذكره في قوله لا يرد في التثنية او لم يرد في التثنية التثنية التثنية
فان قيل اذا اشتركت الجملتان الاولى في الجملة المطلقة على ما في اسمها ان كان
 في الثانية ظاهر كقولك في كل من التثنية ان لا الا الله واستشهد
 ان شهد رسول الله وصحبه كقولك في كل من التثنية ان لا الا الله واستشهد
 بجهنم فقد عجز اذا قلت ذلك فيتنفخ عليه ما اذا ان يرد في التثنية في
 الصلوة صحتها فقال رسول الله في الاكتفاء وجهان ومقتضى القاعدة الشرعية
 حيث لا يرد في التثنية لخص في الايمان بالشهادتين على الوجه المعبر في اللغة
 العربية ولو اعتبرنا الصيغة الخاصة كما يظهر من بعض الاخبار وسقط هذا
 التفرع وما قبله **فان قيل** الفصل من رفعه من فصل يولي بين الشهادتين
 والخبر كقولك زيد هو القاتل او ما اصله المبتدأ والخبر نحو كان زيد هو
 القاتل وهكذا في ذلك فقلت واحوا تمامي انما اولئك هم المفلحون وانما الفصح
 القاتلون كنت انما الذي توجب عليهم عتق ووعده الله هو خير ان شئت
 انما اقل منك ما لا اولجنا الا اخشع وقصر بين الجمال وصاحبها كالمجانين

يعتبر
 وحده لا يكون

ش

الخاص
 قبا

ما قبله

هو انما اكل وجعل منه حق لا ينافي مع الحق كقولك من نصب ابنه ليست يكونه
 معرفة كما قلنا واحاذا القدر جماعة من الكافرين كونه تكويع ما خلفت احدا
 هو القاتل وكذا زيد هو القاتل فمجرد اكله ان يكون امة هو ارب من امة
 فقد روي في منصوصا وينبغي فيها بعد ايراد كون خبر المبتدأ في الجمال او في
 الاصل وكونه معرفة او كالمعرفة في الاصل كقولك كاذب كقولك في خبر او اقل روي في
 كونه في الاصل كونه اسما كاشفا وخالف في ذلك الجاني فالحق المصارع بالاسم لثمة
 فصل من راقه هو مبدئ ويجوز في قوله مبدئ في قوله او بعد اية في قوله ابو
 البقاء فاجا الفصل في ذكره او في قوله هو مبدئ في قوله او بعد اية في قوله ان
 يكون بصيغته المرفوعة فيمنع زيد اياه الفصل وانت اراك العالم وان يتبين
 ما قبله فلا يجوز كنت هذا الفصل وقايدته الاعلام من اكل الاصل ما بعده
 خبر لا تابع وان كان الفصل لانه فصل بين الخبر والتابع وعاد الاية بعد ذلك
 في الخبر الكلام والتأكيد في هذا لا يجامع التأكيد فلا يقال زيد نفسه هو القاتل
 ويجوز لذلك دلالته لانه يعزى ويؤكد واختصاصه بعبادة فائدة المستند
 ثالث المبرور في غيره واختلاف في حقيقة فصيل هو حرف الفصل لرويه
 هو اسم ويجوز له جيب ما بعده وقيل ما قبله فعلة بيا المبتدأ والخبر ورفع
 وبين معمودية نصب وبين معمودية وان رفعه ونصب على القولين
 اذا عرفت ذلك فيتنفخ على الخبر اليقين كليا ولا يجازي كقولك والله في ذلك
 هذا الذي يوجه اليقين في كل بحث ادعاء غيره وان قلنا ان فصيل المصراع
 قلنا انما خبره الذي يشهد به فقال في قوله تعالى واولئك هم المفلحون ان فائدة
 التي لا تخطا ان العبد بعد خبر لا صفة والتوكيد في جواب اية فائدة السند
 ثابتة للسند اليقين ورويه غيره حيث وكذا كقولك في قوله الله ان زيد هو القاتل

على المعهود وهو المذكور سابقا كما في قولهم فاعطوا الفقير دينه وقوله هما الباقي فان جعلنا له للعلم لا يوجب الاقتضاء على اعطاه اقل من ذلك فليس الفقير ولا جازر الاقتضاء على واحد ومنها اذا استغاض ان الملك الفلاني كان في على السجدة او سجدة البلد الفلاني وفي عدة مباحد ولوجع الموقوف عليه من هذا هل هو لحد معين ام اكثر من الجميع فان جعلنا لها للعلم وجب معرف غلة التي ابيع بالسوق والا كان لوليد منها شي فاستخرج بالذرية ونظاير ذلك كثيرة **الباب الثاني في المشتقات** **المعطى** اسم الفاعل يعلق على الحال وعلى الاستقبال وعلى الماضي وكذا لك اسم المفعول والمبالغة في الحقيقة ينفذ ان اطلاق حقيقى واختلف الاصوليات في كون حقيقة بفتح الماخذ عند اصحابنا والعين له حقيقة وعند الاشاعرة محال وينتج عن ذلك خروج منها اذا قال لم نجد انت طائر وفردجته وبصلته وبفضله ذهب الاجاب ان ذلك لا ينعقد في العبارة من الحق وكقولنا انا واقف هذا الحق للمعروف او بالغ للشيء او توجر او مزوج ابدى واول من اطلق اسم المفعول كقولنا مطلقا وصيغ ونحوها الا ان الصحيح عندهم توقيفية فلا ينعقد الى غير هذا ولا يشتركون في الحال والاستقبال اعم من المطلوب فلا يولد عليه وكذا جعلنا مستوطنا ومنها كقولنا عن الرضا فقال امره ان يفاض طائر في فوج الطلائع على رصته ظاهرا وبها والستة انما كانت الميزان الى خياله ومنها ان الشك هل يوجب عدم كلامه اقلية المطلق مقام المضمر ومنها اطلاق المشتق اعتبارا للمضمر هل هو حقيقة ام لا هو ان المعنى هل هو ام لا هذه كلها اذا اشتبه المضمر ام لا مضمرها فلا شك في كونها في عدم قصد ما وحدها بالمضمر ما الموجبة للمفعول في الفعل منوط

القديم

في قوله فاعطوا الفقير دينه

لوضع الحق كبد ما لا يفرغه وقال له اعطوا الفقير دينه وقوله هما الباقي فان جعلنا له للعلم لا يوجب الاقتضاء على اعطاه اقل من ذلك فليس الفقير ولا جازر الاقتضاء على واحد ومنها اذا استغاض ان الملك الفلاني كان في على السجدة او سجدة البلد الفلاني وفي عدة مباحد ولوجع الموقوف عليه من هذا هل هو لحد معين ام اكثر من الجميع فان جعلنا لها للعلم وجب معرف غلة التي ابيع بالسوق والا كان لوليد منها شي فاستخرج بالذرية ونظاير ذلك كثيرة **الباب الثاني في المشتقات** **المعطى** اسم الفاعل يعلق على الحال وعلى الاستقبال وعلى الماضي وكذا لك اسم المفعول والمبالغة في الحقيقة ينفذ ان اطلاق حقيقى واختلف الاصوليات في كون حقيقة بفتح الماخذ عند اصحابنا والعين له حقيقة وعند الاشاعرة محال وينتج عن ذلك خروج منها اذا قال لم نجد انت طائر وفردجته وبصلته وبفضله ذهب الاجاب ان ذلك لا ينعقد في العبارة من الحق وكقولنا انا واقف هذا الحق للمعروف او بالغ للشيء او توجر او مزوج ابدى واول من اطلق اسم المفعول كقولنا مطلقا وصيغ ونحوها الا ان الصحيح عندهم توقيفية فلا ينعقد الى غير هذا ولا يشتركون في الحال والاستقبال اعم من المطلوب فلا يولد عليه وكذا جعلنا مستوطنا ومنها كقولنا عن الرضا فقال امره ان يفاض طائر في فوج الطلائع على رصته ظاهرا وبها والستة انما كانت الميزان الى خياله ومنها ان الشك هل يوجب عدم كلامه اقلية المطلق مقام المضمر ومنها اطلاق المشتق اعتبارا للمضمر هل هو حقيقة ام لا هو ان المعنى هل هو ام لا هذه كلها اذا اشتبه المضمر ام لا مضمرها فلا شك في كونها في عدم قصد ما وحدها بالمضمر ما الموجبة للمفعول في الفعل منوط

في قوله فاعطوا الفقير دينه

القديم

في قوله فاعطوا الفقير دينه

والجواب قول ومن الفرق على الفاعل قال انه من بابية اذ كانت متكررة له
 فالجواب انه يكون انما ارفع الاستقبال فيكون قد فعله والمفعول لا يكون
 احد معنيين بدور الفاعلية ولهذا لو قال انا اقرب به لم يكن اقربا وان اقول
 بالضم وهو كونه مشتركا بين الحال والاستقبال وقتها لو وقف على مكان
 موضع كذا فصار بجوهم ووسع دائرة الاستقبال دارا فان حقه لا يخلو بذلك
 ولا فرق في ذلك بين الفعل في حال الوقف وبعد الان يخرج عن كونهم
 عرفا ومنها لو قال وقفت على حائط القاري لم يدخل في حيا وقفا ونحوه عملا
 بالعرف وان كانت القاعدة تقتضيه وقد تقدم ذلك في القسم الاول عملا **فصل**
 اذا اريد باسم الفاعل الحال او الاستقبال نصب مفعول له وان اريد المفعول كان
 مفعولا لاجل ان نصب الفاعل على حرفي منهما فلا بد من نصبه اضافته وذلك ان
 اريد نصب به مطلقا ويصير مجوزا نصب ويجوز للمجر ان يبين بهما اول عندهم
 كونه المفعول وقال سيبويه النصب بغير صورة وقبل النصب اولى اذا علم ذلك
 ومن مزعج القاعدة ما اذا قال شخص انا فاعل زيد ثم بعد ذلك لم يبين المفعول ان
 يكون قبل كلامه وان يكون بعده فان قوة ونسب به ما بعده لم يكن ذلك اذ
 الامة لا تقتضي لا يقتضيه ونحوه وان جرح فكذلك الجواز ان يكون المضاف مجع بحال
 او الاستقبال هذا هو مقتضى القاعدة وقال بعضهم ان مفعول المجر يكون اقربا لبيان
 منه على ان اسم الفاعل النصب بغير اتي مختص بالحال واما الاستقبال وان يتبع
 معهما الاضافة فيوقف عن ذلك فعلا ثم لو قيل ان اسم الفاعل في المضاف حقيقة بناء
 على القاعدة الاصولية وهو ان الحال او الاستقبال يجب ان يسمى بالشيء باسم ما هو عليه
 فتجده كونه اقربا وان جرح اخذنا فزع المضاف دينا لثمة وعلم هذا في قوله
 النصب به ايضا حيث يجوز افعال بعينه للملك كما اذا كان صلة لال كقولنا انما الفاعل زيد

به

اعمال

لانه وان لم يخلو لثمة الاعمال الا ان احدهما هو المضاف حقيقة دون الآخر
 ولكنه الظاهر من كلام الخا ان الحقيقة مطلقا كما تقدم في القاعدة السابقة
 فلا يتحقق كونه اقربا او موحيا مطلقا وهذا هو الصحيح **فصل** مقتضى اسم المفعول
 صيغة المفعول منه ومقتضى اسم المفعول صيغة المفعول عليه ويتفرع عليه ما انما يضاف
 لا بالحواس مثلا فانما تحبب ما يستلزم هذا ويصير مفعولا للمفعول مشتبا للمفعول
 فان المفعول عليه بالمعاني فقط كذا ذكره بعضهم ويترق بينهما بان المفعول من
 صفات المأكول والفعل واقع عليه من غير اعتبار فاعل وعرفين ولذا يترق
 صفات المأكول الى اكله لئلا يكون يمكن دلالة العرف عليه ايضا فبينية الامة كالمعنى
 وقترها بقرينة المشتبهات وانما يتم ذلك بما يستلزم للمعاني وقت غير **فصل**
 اسم المفعول من اسم الفعل المعتبر في الاختلاف على اللفظ الصغير **فصل**
 منه فاذا كان مثلا هذا مختارا فالقوة منه فليست عن باب النصب كذا والنصب ما
 قبلها فان كانت حركتها كحركة اسم الفاعل وان كانت فتحة كان اسم المفعول
 انما تترق ذلك فيترق عليه لهما اذا سمى الكافر عن جنس من مثة فاشد الى **فصل**
 من من مثة هذه مختارة في جميع الالف الى اليان فان ارد اسم المفعول كان اختيارا
 او اسم الفاعل فلا لالة اختياره والمخبر معتبر فان تفرقت بموت ونحوه
 الى المفعول لانه لفظ مشترك فان والى المفعول ما ربح بالحد فزج للمخبر والى
 فلا لان الاصل عدمه **فصل** افضل التفضيل مقتضاها ان لا يكون فاعلا فان زيد
 استعمل من غير تحقيقه بالاشارة الى الشجاعة من زيادة تفضيله زيد في الاعمال
 ولا يترق الى ان يكون مفعولا قابلا للتفاضل فلا يترق من تفضيله ومات وان يكون مفعولا
 فلا يترق من مثل الملقن والممارض فبالا يترق من لا اخر من مثر فقل ان يكون ثالثا
 فلا يترق من مثل منارب واستخرج اذا مفعول فقبل مجوز بآراء ومثلها وقبل يستخرج

قال

المشايخ

وقيل ان كانت الميزة لغير الفعل فلهذا علم من الباطنة واما هذه المكانة التي
 انهم من غير وجه اعطاهم الله بهم والاهم للعرفان من حيث هو في نفسه
 امتنع بهاء منه بائنه ويحتمل بعدة ذلك الفعل في نفسه فيقال هو لا يتصل
 ولا يتصل بالعرفان الذي هو في ذاته فلا يتصور تباين في القاعدة مع ما لا يتصور في الاوقات
 والوصايا وغير هذا كالموقف او الموضع وقفت على انق الناس او انهم هم او انهم
 او انهم هم او انهم هم او انهم هم في ذلك والمعرفة الاقوال والاعمال والاهم
 فذلك لا يوجب ان يعرفهم ان يعرفهم الى العلم بعلوم الشريعة وهي الحق والصدق
 دون غيرها وان كان معرفة لها ومعرفة ما هو في نفسه على العمل بها والاهم
 فقبل يعرف الى انهم هو والعقل وقيل لا يجوز لهم تدبيره في نفسه ومثاله وهو
 حسن وانما الاجل والاحق فيعرف الى العرف ومنها اذا شغلها في العلم بالحق
 الا في نفسه او لا بد وان يعرف الى انهم انصافه فان تساوى فيه اثنان او اكثر
 استمر كولو شغل كل واحد من الاثنان باثره من انشغال كل واحد في انشغال غيره
 للتعاطف المتيقن فيما بينهما فيقضي اصل الاثنان كالموقف البينة بريته واما
 غير معناه فاضالة ومنها اذا قال يا زيني فقال انت الذي متى فالمعنى في ذلك
 فاذا اذ ان يقول نعم فينت وكذا الذي في نفسه وكذا لا يكون قلنا في الحقال استة
 انت اذن متى وهذا مما عرفت القاعدة لاقتضاها استمر كما عرفت اصل الاثنان
 ومن يادة للفضل ولذا لم يجعلوا قضا لعدم دفعه بكون الفضل عليه
 وانما العرف لا يتحقق الا بالضرورة ومن لا يكون الفضل عليه موصوف بالضرورة
 الفضل في انما ذلك يقع في حقيقة وادى شدة او حياء ايضا اذا اتصل البرقة
 ومن لم يتكلم بنبوت القذف لوقاله قبله نعم فينت وكذا لو قال انت اذن انت
 فان لا يكون قد تباحى فيعمل منهم شدة ولا يتصل بالقطع بان في الناس شدة

١٤١

لان القذف القذف لا يتصل بامثال ذلك مع ما كان حالها على غير ما بان في يد
 انهم اذن من ليس بملك منم او يدعي ان الناس صلياً حتى ان هذا انما هم
 في صلاحه فيما ظنك بعينه ويتصور ذلك ومنها لو وجد القريب الناس اليه
 او لا قريب اقاربه فانما يتصل بامثال ذلك في نفسه الا انه والادعاه غيرهم
 من الاقارب ثم الخارج والادعاء ثم اولاد الاخرة وهكذا ذلك هذا انما هو القذف
 والادعاء والادعاء من الاقارب والادعاء من الاقارب وهكذا من يربى الاقارب
 من يربى احق لانه ذلك حكمه في الاقارب من الاقارب وقد يتصل القذف في بعضه
 مع غيره كقذفهم انهم هم من الاقارب على العلم من الاقارب ان في الاقارب مقدم
 والادعاء مقدم العلم هذا لانه لا يخرج هناك على خلاف الاصل وفي هذا القريب
 الاقارب من الاقارب مع العلم من الاقارب ولا يخرج في الشريعة بينهما وانما احتج به
 ومثاله الكلام على القذف المخرج وهو في الشريعة على رتبة المؤمن حتى
 علمه وروى ايضا وفي الكافر شغل علمه فان علمه انما لا يشغلها او علمه وروى
 ان افضل الاعمال احقرها والعمل احقر من النية فكيف يكون معضولاً وروى ايضا
 ان القوم اذا هم بتجسس كفت بغيره فاذا فعلها كتبت حشر وهو يرجع في
 ان العمل الفضل من النية وروى ايضا ان النية المحيرة لا عقاب فيها فكيف يكون
 مشغولاً والعمل وقد اختلفت اراء الفضلاء في دعاء محيد بكونه حجاب هذا الاشكال
 في الناس من جعل المحيد عاملاً محضاً او مطلقاً مقبلاً اي في بعض الاعمال المحقة
 كمنفعة او غيره او غيره في ذلك النية من عمل النفس المنفعة الشريعة
 والمخرج من النية الذي لا يحصل ملك الاصل المحقة ولا يتصل في خلاف الظاهر والحق
 بعضهم الى ان حيزه في نفسه ليست في عمل العقل بل في الحسنة لما فيه
 منفعة ومنه المحيد في ذلك ان النية المحسوسة من جملته غير من اعماله ولا يتصل

الباركته المحمداً
 بعض اعمال المحمداً

مقدرة ان النبوة لا يعطى لها الخير والشر كما يعطى ذلك في الاعمال او ان افضل التفضيل
 قد يكون مجزئ عن الترتيب كما في قوله من كان في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى حتى
 سبيلها وهذا ايضا تكلف فيهم من احد اطراف امر وجعل الفضل عليه هو العمل
 بخير رتبة وقبلة اشارة العمل بخير رتبة ومع اقتضاها افضل التفضيل المشاركة في فضل
 المصدر او ان تفضيلها عليه بسبب دراستها بخلاف العمل فانه يتقطع احسانا فاذا
 نسبت الذنوبة الى العمل علم كانت خيرا منه وتغيرت في النبوة ايضا فيقطع كبره وادع
 ذنبة الصلوة مثلا لانه هو افضل الاعمال لا يتفق الا في الخطا من مصدره بخلاف
 العمل او ان النبوة لا يعطى لها الرياء وتغيرت في الولد من الامرين لما يعطى والاولى
 تفضيل او ان تفضلوا المومن في الجنة والكل في الدنيا رافعا هو على غيره ولو رافعا
 اهل الطاعة او عصوا او اذ كانت النبوة سببا في التلو وتختلف في العمل وهذا مناهي
 والنقل الذي على عدم المقتضى على النبوة فكيف يدوم العقاب لاجلها ولا يتحقق
 الثواب وانما العود والتجاوز على التمتع ان النبوة من لا يعطى عليه الا الله ويجعل
 الشرا افضل من العمل بخير وفيه اشارة العمل ايضا قد يكون من كل معنى التفضل
 في المكافاة الذي ورد ان ساعدت من افضل العبادات التي ان يذكر الله بقلبه
 ولا يحصل للنبوة من رتبة على العمل فكيف يفضل عليه لذلك والظهر في الجليل ان يقال
 ان الخير جازع وموم وانه لا يخفى ان كل شأنا يعظم بربية ويعمل كانه للنبوة
 من جهة الخير وان ذلك العمل والكل النبوة خير منه وانما سبب كون خير منه
 فلا يلزمه الا من فهم مقصد الدين وعلم يقرب ويبلغ ان الشرا في الاصل الى
 المقصد وفاس بعض الايام والبعض فانه من قال مثلا ان الخير خير من القناعة
 فانما اشارة خير منها بالانفاذ الى مقصد القوت والاعتناء ولا يلزم ان
 يكون خيرا منها مطلقا فانه لا يستحق في بعض الاوقات من الذنوبة واقتله

من
 والى بخلاف
 العمل

الحاجة الى الترتيب ونحو ذلك من التفضل وانما يعظم من هذا من علم ان الغاية
 مقصودا وهو الصحة والبقاء وانما الاخذ به من ثمة الاثنية فيها انهم ان كانوا
 وفاس بعضها البعض وكذا يقولون ان هذه الطاعات خلة القلوب والمقصود
 شفاؤها وبها فيها وسلا متينا الى الاخرة وسعادتها وينتهي بها بلقاء الله تعالى
 له السعادة بلقاء الله تعالى وهم فقط والله يقدر الا من مات محبا لله عارفا بولن يتبعه
 الا من عرفه ولن يتلك ذلك الا بالمرئى على الطاعات وانما التجوارح كالتجويد والها
 والاتباع وانما فاللغير من الله عليه الله عليه والاذان في الجسد منضج انما
 الجسد وتلقى الشوق بحسب الله عليه والذات التي اتم العمل الى اتم الرغبة والاداء الى القلب
 وقال مع ان يتنازل الله لمحبها فلا راد لها ولكن قاله التقوى منك وهو صفة
 القلب فانه هذا الوجه يجب ان يكون احوال القلب على التلو افضل من كل طاعة
 والاشقية من حيلها افضل لانها عبادات من حيل القلب والظفر وارادة الاخر
 من الاعمال بالجوارح اذ تفي بالقلب ارادة الخير ويؤكد فيه السبل الى الخير
 من مثل شهود الدنيا ويكت على الفكر في الضورة كغيره من الاضمار والغير
 سائر الا انما يمكن من نفس المقصود وهكذا اثر الطاعات كلها انما المطلوب
 متقنا ما نرى القلوب وتبين بل صفاها ووجه للخيار فلا يفلن ان في وضع الجبهة
 على الارض بغيرها من حيث ان يرجع بين الجبهة والارض بل من حيث ان يحكم
 العادة بغيره في الفاضل في القلب ولهذا الركن العمل بخير رتبة مقبلة اصل
 كان من وجه الركن القيم مشاد وهو غافل بقلبه عن الرتبة عليه والشفقة
 لم ينش من اعضانه انما عليه لتأكيد ان الله الذي هو ملكة في سجد وتقبل
 وكفالة من يجهل وهو شغلها لطم باعزاز الدنيا ويشتر من ذلك انما عليه
 يتأكبر التواضع فهذا يجوز كون النبوة خيرا من العمل وبه يوفق بعض العلماء

والله

من جهة حسنة ولو لم يكن الحسن لانه هذه القلوب صمدية لا تتغير ولا تتبدل
 عند التغير في جهة الدنيا وهي غاية الحسنات واذا اضرهم بالعمل بين هذا
 تأكيداً ومن يظهر من كونها مشتملة على العمل بغير ذلك هو المقاصد التي تترتب
 عليها والله اعلم بالسائر **فالسيد** لفظ الأكثر بالذات الشك في اوجه التفضل
 في اوجه التفضل ومن قد وضعه ما قال له على اكثر النسخ قال بعضهم بلزوم
 عشرة درجات في غاية ما يجوز عنه بالعلم عند العدد عشرة فيقال ثلثة درجات
 العشر فيهم ثم يقال احد عشر ودرجاتها لا تظهر في جميع الوجوه بل في بعضها
 لو قال الموصي لمقطوع اكثر مما كانت الوجوه بها فرق النصف ويجمع الى الورقة
 فيما زاد ومنها لو قال لضعوا من المكاتب اكثر من غيره وضع عنها اكثر من غيرها
 كذلك ويجمع الى ما وضع عنه من الوجوه اكثر مما قد يراى في بعض النسخ
 الجوهري ولو شئت قد انقضت العمل على الوجه الاول لاستغناء الثاني ولو قال اكثر
 ما علمه وضع ازيد من نصف المال ولو قال اكثر ما علمه ويشمل انصاف الجاهل
 ولو قال ازيد ولو قال اكثر ما علمه ووضعه انصرف الى ثلثة ارباب وزيادة وان
 قلت في اعتبار صفة بعضها الى ذلك عملاً بقل هو المفضل من حيث ان زيادة العترة
 من اول الكلام تقبل الصفة الى النصف واقل الى ان ينتهي الى الجوهري الذي يمكن
 فيه من الجاهل الجاهل او بما اعتبره كونها مستقلة فيكون ازيدها بالمعنى ووجه
 المنع اشتراط ذلك في الوصية وهو في الحقيقة انما يعتد به فيكون منصرفاً عن
 النصف ما علمه او ان يفي فلا يلزمها كالجور في وجهه وليس له المال وان كان لا ينتهي
 الى ما لا يتولى لانه مركب منها وبعضه اعتبار اصل التفضل في الزيادة على النصف
 دون ما انضم اليه من غير ان يفي بالوصية بما لا يتولى حيث قد يضاف اقل
 ما يتولى فلا ينفذ الله وصادقه ظاهر ما قد يراه ومنها ان قال لضعوا على مال اكثر مما

عليه

فلان كان من جهة حسنة ونحوه في اوقات فشره بكونه من جهة لا يوجد انما يتولد فيها
 من جهة حسنة ولو شئت اكثر بالذات او النقص او البركة فيجعله اقل في وقت
 العدد ياد يقول انما اكثر بقاء من العبد او الحاصل اكثر من العبد او النقص
 فالأمر في القول وجب فيقبل نصيبه باقل من قبل ذلك مال فان كان عليه العترة فيقول
 عترة الذهب اكثر من مال فذلك فالأمر في العترة والنسخ ولا كلام في الوصية
 لا يقبل نصيبه في الذهب ولو قال من حصة الذهب يخرج من المال فذلك لانه
 على النسخ فالأمر في العترة ووجهه ولو قال له على مال اكثر مما يستعمله في العترة
 على مال فذلك يقبل نصيبه باقل من قبل ذلك مال فذلك لانه يستعمله في العترة
 فذلك للمال اكثر بركة من كسبه لعل له مال اكثر مما يستعمله في العترة
 الجوهري لفظه والشرع عليه **فالسيد** أو لفظه في بعض النسخ هو ان يصح ان يصح
 أو أن على وجه أو فعل هو من التوسط في العترة الثانية وأما أنت فالتعريف
 وبعد في ذلك فله من هذا الوجه الاول والاولى والاولى على النصف وقال
 قوم اصله في قوله على وجه أو فعل فثبتت العترة الاولى في ذلك واستعملوا احد هذا
 ان يكون اسماً فيكون مصرعاً ومنه قوله ما قال اول من يخرج قال في الاضافات
 ومنه قوله ان هذا بينك وبينه بالذات ويصرف اليها فيقول اول من يخرج في الاضافات
 والثاني ان يكون صفة فيقول المفضل على السابق فيقبل حكم غيره ومن صحيح
 القضي في كسبه الموصوف بعدم ثابته بالذات ودخل من عليه فيقول هذا اول
 من هو ذنب وهذا انما كان اول من اسس اي هو ما قبل اسس قال للجوهري
 لم يرد مدعيه من قبل اسس قلت ما رايته معناه اسس اسس على ما رايته في ذلك
 ذلك فثبت الاول في الاكثر امة التي ثم قد يكون له ثبات وقد يكون كالتعريف
 هذا كما انزل ما اكتسبه في كسبه شيئاً بعد شيئاً او في كسبه شيئاً

لفظ

ولا آخر

من قوله

لا

ثم قال ان هذا الوصف بالعبودية هو الوصف بالضعف اذا ضعف ذلك من زرع
القائمة ما اذا قلنا لا ستر اذ ولدنا معا ودخلنا فاعلى كغيره اى اولا الله عليه
عنا وجه الله فاننا لم نولد فلم نعرف الوضوء ثم لم نولد اولا فضعاف وقت ولدت
ام كنى بطلان الاجماع فيه وان تفاوتوا بين عبيدنا على ما ذكره ولا بد ان دخلنا
حيثما فقد كلام ابي حنيفة الاتفاق على اعتبار دال على العبودية وهو دفع ذلك ^{الوجه} ^{الوجه}
في اننا كذبوا في دفع ابي حنيفة وعلى انقضية على الصحيح كما ستعرف في بابها واعتد
عليه من حيث الاستعمال واللغة انما الاقضية له نعم ليس عليه جرحنا اننا كانوا
جميعا وانما نافعنا جميعا او من غير قريه ولما اختلفت فلا بد للمالك من قريه والمالك اذا
قلت جنة الغنم ^{جميعا} لانه لا يقضى ذلك نصيب الجني بوصف الجنة وهو هذا لا يقاد
في الوقت قاعده انما الاسبوع او لها الواحد عند اهل اللغة فانهم قالوا ليس الواحد
بدل لانه اول ايام الاسبوع وسوا المذموم والاشد كانه تاليفه ثم قال لا اقله
ثالثه وهكذا الاربعاء والخمس وهذه جماعة من العقلاء والعلماء الذين اقرروا ^{الشيء}
واختصوا له وبما يسمونه فخصصه انما يريد قالوا لئن روي الله صلى الله عليه وسلم
بيده نفا خلق الله البرية يوم السبت وخلق الجنان في ايامهم الواحد وخلق ^{الجن}
يوم الاثنين وخلق المكره في يوم الثلاثاء وخلق الخمر يوم الاربعاء وخلق ^{الجن}
الذواب في الخميس وخلق الله قدام بعد العصر يوم الجمعة في اخر ساعة من
ساعة الجمعة فيها بين العصر والليل وفيه ايضا من حديث الاسطرلاب الذي قال
الشيخ صلى الله عليه وآله وهو يختص باحد الله فقال ان يقسم المحدث الى اربع فالد ^{الوجه}
فراثة ما لا يات الشمس منها الاخره فعباد ياتك ايامه ويتفرق على ذلك ما هو ^{الوجه}
اول الاسبوع او كل اسبوع واخره من ذلك وقت عوا عليه ايضا ما هو عين يوم
من الاسبوع والشمس عليه فقبل يوم اخر وهو الجمعة والسبت على القوم فان

من دون انما هذا الشهر وهو من كراهة اذا علمت ذلك فالمستأنة لذلك لاجل ان
 ان باقى الاسم من فبقوله من يستأنس مثلا وسرته ويحذر ان يكون العول في جبهه
 على حسب ما يقبله العواصم الوقت فانه الصوم مثلا انما يكون في اوقات خاصه
 وكذا الاذان ومثلها الشهر الا ان الشخص فيه عرفا وفي الاول من شهر الحلال انما
 ان باقى الشهر ومنه فيقول بعض شيوخنا ان الفعل يقع كذلك لئلا يظن ان
 يجمع بينهما فيقول مثلا صمت شهر رمضان وذهب للجهنم لانه العول يجمع
 ما بين جميعه ويضاهى وذهب النجاشي الى ان لا فرق بينهما بل كل منهما يستعمل البعض
 والتعميم وفي قولنا صمت الشهر لانه لا فرق فانهم ايضا اخلافا لغير حروف اذا تفرقت
 ذلك فيخرج عليه ما اذا قال الله على ان اجسم رمضان او شهر او عتقته ان كان
 فيكون كقولنا انما يصح استعماله على الاصح في الجمع لانه العول العلم على ان وقع
 في بعض خلاف بل هو القابل لاعتدال بعضه البعض والجمع علم وجوب الجميع ولو
 لا كان شهر رمضان من غير ان يكون كذلك سهل ويحتمل ما كنهه ولو لم يخطئ في
 لو لم يكن لا يخلو الشهر وقيل انما يثبت ما كنهه جميع الشهر واعلم انما يتلخصه المستأنه
 انما يتلخصه انما كان منسكبا فاما ان يكون معه وكذا في اعتكافه
 رمضان انما كان اعتكافا في رمضان وان كان مضادا فغيره العتبات ايضا كقولنا
 على ان اعتكاف رمضان او ان اعتكاف فيه والتجدي في الاعتكاف في يومه وجوب التعيم
 فيها فيخرج ما اذا ما يشرع منه ولو لم يكن من ذلك وجوبه من الشهر حتى ولو جاز
 الاقتصار على الثلث بعد ذلك فكل من غير الاعتكاف وجوب التعيم فابدا انما علمت مثلا
 يعلم من اعلام الانبياء ان الشهر انما يكون في العول فيه جميعه وفي بعض سوره
 الضيف اليه يوم او يومين حتى يخرج ان يقال ما من زيد في الشهر او يوم الخميس وكذا
 سار وصام وقال ابن عوف انما كان علم الشهر وفيما ما سبق فان امكن مثلا

او سئل كذا

موت

السنه

سرت السنه فانه العول لا بد ان يكون في جميعه حتى يتسحق ان يقول ما من السنه وكذا
 قدم ويصعبها ما لا يثبت وحصل السنه وهو الضيف والتخفيف والاشارة وان يصح
 يخرج ان يكون العول في الجميع والبعض حتى يصلح ان يكون حلالا حتى يخرج الكرم وان
 تقول انما طفت الصيف كالتقول سرت ويتفرق على ذلك البعاب الذي هو في
 ويتصفا او يخرج في ايقاعه عدم وجوب التعيم كما سبق فاما في عرق الشهر
 شاطئ للاعتكاف كنه ان اردت ان لا يكون الضيف فانه الى انقضائه الجبهه الاولى ويستند
 في الهلال فيقول انما كان في غير فلا يطلق الاعطال لانه الاول او الثاني وانما بعد ذلك
 فيبقى قرا ومنه من ختمه باقل يوم وهذا هو الضيف كما قال في الاركان
 وحكم الغنيمة في قولنا احصوا ان هذا الاسم يطبق على الذي يثبت في انما
 اطلق عليه الشهر الثاني ان يثبت في غيره اذا تفرقت ذلك فيستخرج على
 فاعلى الاحمال والمغني ويغير ذلك فاذا قال في الشهر لانه في قوله
 حيل باقل جزء من الشهر لانه الظرف فيه قد تحققت ولو قال في مثل انما يثبت
 بالقرن اليوم انما في الشهر الثالث من اجل ان هذه الثلث تسير في اختلاف ملوك
 قال ابن عوف في الشهر لانه ولو قال في الشهر حتى ياتي بالقرن او حله في اول يوم حله
 وجهه لغيره الذي في فاسد سلك الشهر وانما حله في الشهر فيتم وفيه
 السبع واللام وهو اليوم الاخير وما لا يثبت الاخير فيتم في اوله من مملكتين
 بينهما خرج ساكنه ومنه ما خرج وجها وادنى اذا تفرقت ذلك فيخرج عليه ما اذا
 علق بالاجل والتمدد في غيرها بل في الشهر وفي ما منعه وفي وقت او غير اجلها
 آخر جزء من الشهر والثاني اول اليوم الاخير وهو الموافق لما سبق فغلب على الفاء
 والثالث بفتح اول جزء من الشهر فان الامتداد لا يمتد صاح وهو بعد ما
 قال بعض اسم السنين يقع على الثلث الاخير من الشهر كما سبق في العرق فيستخرج

ايام

[illegible]

والنفس

الشيخ

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على عظمته وجلاله
والله اعلم بالصواب

الشيخ محمد

انت حزان غلبت يا فتى والى الكرم
فكنا طلقا في الاشهر لا نتمتع بالحق
عندنا ولو علق ما يتقبل الطوق
على عدم الدخول لا يتبع الاوان
منه لا نرى ان كان مانت مسدود

ويعلم الامر بان الاول خير من
كوتل وفتح قريج الصمد بن قريج
والفرج بن قريج وفتح قريج
فانهم وفتح قريج بن قريج

29

[illegible]

2

عليه يدعونكم انتم اشد من ذلك العطف عدم دخول ذلك في العام لا يخرج من يوم في العتق الذي
من وذهب ان في بابها العطف من السهل ان القضاة عدم وعنه له من قبله وهو في
بالواجبة ومن سبب في قوله من كان من عدمه وسلا كذا وسلا وسلا وسلا وسلا وسلا
قوله من كان من قبله العطف والقوة والوسل من من يومه الا انما انما انما انما
العتق انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
استحقاقا وما وجد انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
منها من سبب العتق كان من المال على انما انما انما انما انما انما انما انما انما
ومعها وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
لا ينفذ في الناس وهو منصف ان الوصية لا ينفذ في الناس انما انما انما انما انما
شأنه على منعه وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
تزيد العتق والعتق في الوصية النصف في العتق العتق العتق العتق العتق
من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
تقدمه وقدمه وقدمه وقدمه وقدمه وقدمه وقدمه وقدمه وقدمه وقدمه وقدمه
الوصية الرهن العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
أمره الا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
ول على من سبب العتق انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
به العتق انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
شرطونه والقول في ذلك الاول انما انما انما انما انما انما انما انما انما
بالشرط الوصية العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
لان العتق انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

وإلى الفضل

شهور الحجة والربيع
 من كل سنة من قومه واجت
 من شهر الحجة والربيع
 من كل سنة من قومه واجت
 من شهر الحجة والربيع
 من كل سنة من قومه واجت

البيان ما قد سبق من العطف والمنع والتأكيد واليد ليس قاطعاً لأنه تابع للاسباب في الامور
 السابق وغيره كما ان قوله في حقيقته والتابع لا يكون له تابع الا على عطفه فانما كانت شواهاً
 فبعد وعبره وكبره لا يكون كبره عطفه فليكونه لتتابع تابع فشا فروع مناسبة للسلوك وان لم يكن له
 لها اذا خشيها عام الجهر فاما بعد الثاني فقد بد الجهر واهم بهم ثم تختم عدداً فترسم واحداً من
 الامام ثم انقل الساعون جميعهم ويقرب العدد الاصح وهم الذين لم يسمعوا الخطبة تحت الجهر بهم تبعاً
 المتضمن وان يستعملهم لولا البنية فلو لم يكن بالعدد الثاني كما انتم به وانقل الثاني فانه لا يعلم
 الصحة انما يتبع الثاني الذي هو تابع للاول اذا حضر الجهر من لا يصدق كالمادة لم يسمع احداً الا
 بعد احرام العدد الذي يتصدق به لا تتبع له كما في هذا الكتاب مع الامام كذا ذكره بعضهم وفيه نظر فاما
 الجواز اذا شاعداً لما سمع عن امام اكثر من العدد المستقر وكان بينهما شخص حصل بالانحصار
 صحيح بشرط ان يحرم قبله لا تتبع له كما ان الواسطة تابع لا ما دونها فثبت صلوته الواسطة قبل البعيد وجب
 على البعيد الانفراد قبل ان يراها صلوته والاشغال الى موضع يصح معه القدوم ان امكن والا فحدثت
 صلوته والاشغال الواسطة للصحة وجوز بعض الاصحاب بغير الجهر قبل القرب ووافق على الحكم الثاني هو
 صغير لا يحكم فيه القوي من السابق من حيث انه موافق للصلاة وقد تقدمت صلوته على الصلوة ولا
 اقوي من الاستبصار بخلاف الاول فلو عكس الحكم لكان في الشرط والجواز اذا اخرج من شرطه على
 مثلهما كقولهم وامرهم بمؤمنه ان وجهت فشنه البني ان اراد البني ان يستكملوا الاية وقوله تعالى لا يعصمكم
 ان اردت ان تصح لكم ان كان الله يريد ان يعصمكم وكفى لنا العاقل ان اكلت ان دخلت كذا فانه مذهبنا احد
 وهو ما جزم به ابن مالك في شرحه فبان الشرع الثاني في موضع نصب على حاله الثاني وهو ما صحه في الارشاد
 ان المذكور الثاني مقدم في المعنى على المذكور الاول ولا وانما في اللفظ لان الشرع لا يستقيم على الشرع والشرع الثاني
 قد جعل شرطاً لجميع ما قبله ومن قبله لان الشرع الاول والايه المسافة يدل عليه ان الشرع الثاني هو الذي
 الله قد سبقه على راحة المحققين وفي المسئلة قول ثالث نسب الى القراء ان كان بينهما من بلغ العاد كما لا

عذر

ح

مع الشرب قدم المعتاد وان لم تقدم هو الثاني فتفرع عليه ما لو كان دخلت الدار ان كانت يد
 فانت على كل شيء في نفسه اوجه الشرح تقدم الثاني على الاول وسواك ما تقدم من الشرع وما تقدم
 ام بالترتيب وسواك ما تقدم من كرامات المؤمنين كان واذا كان التعلق بقول التعلق فانه لو لم
 الاول يقع بوجهه بغيره ما سلف والثاني ان شرط تقدم المذكور والاول والثالث عدم شرط الثاني في صحتها
 بل يقع حيث يتبع الشرطان مطلقاً واحداً او مفترقاً يمكن بانه على عطف العطف ويكونان شرطاً من العطف
 العطفية وتخرج المومات كذلك ما يتبع الشرط والعطف على الشرط كما لعق فانه يتبع الشرط والعطف
 مثلاً شرطه وعطفه كذا وقيل التعلق في صحتها الشرع والشرع هو كالموصوفه فانه يتبع الشرط كما في وصفي
 لولده مع بقائه على الاشغال العلم او على العدل او على ام ولد او ما لم يتزوج وبناته ما لم يتزوج وتيسر
 كالوقاية من غير هذا الوصف في عطفه على الاكراه كذا ولا خلاف فانه يتبع الشرط كما في الرجوع في وقت
 له ما عطفه في الشرع والتعلق بالشرع وشبهه ما يتبع الشرط ولا يتبع التعلق عليه كالمع واليمن
 والصبي والابنة فانه يتبع الشرط لا يصفه كالمع بشرط الرهن والكفيل ونحوه والصبي والابنة كذلك
 الوقت على الولد وما دام الوصف فاما كذا لا يشترط العلم والعقارة والصلاح او على ما يتم ما دام
 في داره او لم يتزوج وبناته كذلك وعلى عدم صحة تعلق هذه العقود على الشرع من الاتفاق عليه بان
 الاشكال شرطاً بالرضا والرضا الاعم للرجوع والعطف مع التعلق لا يبرهن عدم الحصول ولو قد علم
 حصوله كالتعلق على الوصف الذي هو علم حصوله الشرط لان الاعتبار بجبر الشرط دون انما
 وانما هو اعتبار بالمعنى العام دون خصوصية الافراد كما في نظائره من القواعد الكلية المحكية بالموهبة
 يتعلق في بعض مواضعها الجزئية ما يتبع التعلق ولا يتبع الشرط كالمع واليمن التعلق بالصلوة
 والقسم بخلافه على الشرط كالمع واليمن وذلك من المسافة فانه لا يشترط صحتها على ان لا يتردد
 سجدة ونحوها اذا قال اي عدي عشرين فصر على وجه المدة فصر به الجميع عتقوا واذ قال اي عدي عشرين
 حزينه فهو صفر بالجميع عتق واحد فقط فان ترتبوا عتق الاول وان ضربوا اربعة اختار واحد منهم

اولا حدها شرطاً لا شرطاً وكان الشرطان
 بفعل واحد كالمع واليمن
 حله على التأكيد اذا عطف شرطاً على
 شرطاً باوفاً كان باعادة اشارة
 نحو صحت ان قرأت فانت على وجه
 كفي بعد اودعها في حصوله العتق وان لم
 يكون باعادة فانه لا يبرهن ما كان من يتردد
 الارشاد في جواب الجواز وما لا يثبت
 المدة لا يبرهن صحة ما في المدة
 لان عتق كل امرئ من ماله في العتق و
 لو كان العتق باوفاً لكان الجواز باوفاً
 لو اشترط في التأكيد ان لا يبرهن ما كان من يتردد
 كت الجواز في طاعة ما شئت فقل
 ان جازت زبوان جازت عتق فانه كونه
 وان شئت فامر ما فلا يبرهن
 عليه من التفرع في باب التعلق والعتق
 الثاني اية الشرع بالنسبة الى قول
 الشرع والعطف على الشرط اية الشرع
 ما لا يتبع الشرط ولا حله فانه لا يبرهن
 باقة ورسوله والامر بما يوبى والامر بما

كما ذكره ابن جني والزمخشري في خطبة الفصل شعرنا بغيره من الفناء وفوقه بوجه وهو لا
 ان فاعل الفعل في الكلام الاول وهو الضمير في ضربك عام لا يميز بيني وحيث يكون الفعل الصادر عنه
 عاما لا يميز بيني بقوله الفاعل اذا فعل احد ما غير فعل الآخر فهذا يدل على ان الفعل الجميع
 واما الكلام الثاني وهو قول ابي عبيد بن جريح فاعل عليه وهو تاء الخطاب في خاص في العلم في العلم
 ضمير المفعول الاعني المبالغة وانما الفعل مع تعدد المفعول ليس محال لان الفاعل الواحد قد يقع في وقت
 واحد فعل المفعولين واكثر ان الفاعل كما يجوز من الفعل بدليل تكون آخر الفعل الماضي
 كان الفاعل ضمير مع قولهم ان الماضي بين على الحركة والاعمال كالكلمة الواحدة فيلزم من
 عموم احدهما عموم الآخر فهذا قلنا نقض للجمع واما الكلام الثاني فالعلم فيه انما هو ضمير المفعول الاعني
 الهاد من خبره وهو قرينة الانضاض من الفعل وليس كالجزء منه دليل بقا على خبره فلذلك قلنا لا
 يتقدم وفي الذين نظروا في اصل الحكم كشكال ولو قيل بالجمع في الصورين كان حسنا على العبر
 وقال القرطبي في فتاويه انه لا يكثر فيها على المبتقين وهو وجه في المسند وقيل ما لو قال ابي عبيد
 حج فهو على وجه التذكير او قل لوكيد اي رجل فعل المسجد فاعطى درهما فدخل اوج جماعة و
 ورث منه لو قال طلق من نسائي من شئت او ما شئت او اعتن من عبيدي من شئت او من
 شئت او ربح من اموالي ما شئت ونحو ذلك اذا وقعت الجملة الاسمية جوا بالشرط فذكر
 من تصويها بالفاء او باء التخيالية ومنه قوله تم وان نصهم سيئة بما قدمنا بينهم اذ هم
 يتشاورون وان عيسى بن مريم هو على كل شيء قدير وضا بطما يجب اقترانه باحد ما يقع جعله
 شرطا ومنه الجملة الفعلية نحو ان كنت تحبون الله فاتبعوني واما قول الشاعر من يفعل الحسنات
 الله يكثرها والشر بها شره فاعلم ان قوله فان شره اذا وقع دون وقال ابو حيان في حاشيته ان
 اكثر هذه الروايات ان الواو من الفعل الجزاء فيكون كذا ذكره في الاشارة في شرح التسهيل
 وهذا الذي ذكره ولم يخضه فاعلم قد ذكره المبرد في قوله عن الرازي في الحصول والمختار في جمع

عليه قوله ان ترك خبر الوصية للوالدين من نوعه اذا قال ان دخلت الدار فانت
 على كذا اي فلا شبهة في وقوعه من حيث الصيغة ولو قلنا بعد الشرط انت على كذا اي بغيره فان كان
 ما رايا العربية سئل فان قال اردت الشيء حكم به وان قال اردت المخلوق ففي وقوعه كان و
 اعتقنا وهذا الحق وجهان احدهما الوقوع فقد قيل انما كاعتق فلا قول من اعتقنا وحيث انما
 ولو تعددت مراتبه ففي كل على الشيء لا يقتضي النفي الصحيح او العاكبة ولا صلا لا عدم المقتضى
 او على العاكبة لا صلا لا عدم الترخيم ومنه المقتضى عن النفي او يقع الشرط بدونه ولو قلنا ان اورد
 الثاني ولو كان باهلا بالعربية حمل على التعالين مطلقا ان لم يميز بغيره ولو قلنا ان دخلت الدار فانت
 على كذا اي يا اورد ورجع منه ان كان قال اردت المخلوق حمل مع اعتقنا لعدم نظر الالفين او الجوز
 فقيم ذلك وان قال اردت حمل الدخول فلهما وهما شرطان لا امر فحمل المقتضى به قبل لا كما ذكره من حيث
 قول الصيغة لم فان لم يقصد شيئا او تعددت مراتبه ففي وقوعه بخلاف او العاكبة ولو قال لا يند
 وانت على كذا اي او وقوعه معلقا على الشرط وجهان ولو قلنا باهلا بالعربية فهو وقوعه معلقا
 ان لم يميز بغيره ولو قلنا ان يورث العربية اردت بان الفاء والواو بعدهما التام قبل لم يقع او
 واو العطف منع فزاد في التخييم عدم الوقوع لو تعددت مراتبه لا شريك لفظ بين ما يقع مطلقا او
 ما يقع معلقا ونحو او جمل بالهاتين العربيتين لا يفتي بوقوعه كالي عمل فيهما ان من اصلا لا تعد
 العلم ومنه الصيغة ومن احتال الصيغة لما ذكر من المعاني فاعلم ان عدم الترخيم وهو اوجه
 الاسيد الواقعة جوا باليجوز حذف المتبادر ومنها عند العلم به ومنه قوله تم وان يحاطوا فاعلم انكم في
 الذين اي هم احوالكم ومن نوعه ان يقول ان دخلت الدار فاعني كذا اي في مقتضى الصيغة المقتضى ان
 لم يكن له زوجة غير فتيمة بالخطبة ولو كان له غيره وقع باحد ما وقع اليد في القيدون ويحمل عدم الوقوع
 مطلقا لانه لا يفتي للعلم به ومن الصيغة شرعا في ما صحت بغيره الاشارة للمسوية وهي
 كان المعنا في خبرها غير صفة صفة في اللفظ لا في المعنا فلو لم يكن صفة لكان صفة مطلقا

التي هو الايمان وهذه متفق في المسئلة المزمومة لان الموضوع وان كان كونه بعض العشرة الا انهم يصح
 الاضباب ما عدا الاصل اطلاق يد والقوم في قولك زيد وبعض الذين هم في المسائل لان التكاليف على
 بعض من الكلي على من يملكه لا يتبع كون الموضوع بعضا من العشرة لانهما اجابته بمعنى اللام كان المسائل
 خارجا عن المسائل لانهما لا يتبع كون الاضافة بمعنى اللام فتسلو وتسلو وجب البطلان بالاشترار
 وجب كونهما من كون يكون على حد المراتبة فانه لا يرد من الامرين بل الوجه ما حقه فانه ما غفل
 من سبق من العشرة الحريين للمسئلة التزمه بطلانها وانما الاساس في السند ويجوز التزمه
 غير الزاد والضرورة فمن فروع المسئلة ما اذا قل انت ملائمة في القاف في وقوع الطلاق في
 من حيث ان لا يتبعه في الجمل والافعال لعدم اما العشرة في غير الزاد والضرورة ولا ضرورة هذا او
 فانه العشرة للصيغة المعهودة شرعا وجوز العشرة القابلون بوقوعه بصيغة السند ايقاعه به هنا
 مع اختيار اولهم وجه آخر بعده لانهما صرح بالشر قد يتغير اوله الكلام مجرد التقديم والتأخير
 اما برفق ذلك ما اذا قل ان على درهم ونصف او ما شرد درهم ونصف فليس نصف مملو على قول بخلاف
 ما لو كان ثمانية اذ قل ان لا تكمل زيدا ما دام عروفا فاذ قل ان لا يكون الا شرا من الكلام
 دوام انصاف عهده بالقيام بملو قد عهدهم تمام انقطع الدوام ونحوه فتنفي القطار لا بحيث عليه
 ما يتبع نظره في باب الايمان والتدوير ونحوها ابدال الهام من الجاهل بملو ولا ابدال الكاف
 من القاف ومن فروع الاول اذا قل في الصلوة الحمد لله بالحمد والحمد لله بالحمد والحمد لله بالحمد
 فانه الصلوة لا يتبعه عند من لا يظلمها المماثلة القافية المتساوية حيث يكون صحيحا في العربية او حيث لا يتصل
 المعنى بالاشقي وما عدا من العادة والافعال البطلان به مع امكان التصحيح والامكان من افراد الالتماع
 ولو قرا المستقيم بالقاف الموهبة المشبهة بالثاني في حق القوب فانها التعريرة والتكرير ما ياتي على
 مداها ولولا كفاف طالق بالالف المذكورة في حق صحتها من حيث انه لغة صحيحة ونحوها
 شرعا وهذا بخلاف الايمان بالالف المذكورة في الذين عوضوا عن المحبة عوضا عنها فانها مبطل

واباب ساج وارتد درهم فانك
 بين هذا الخاتمة



التي هو الايمان وهذه متفق في المسئلة المزمومة لان الموضوع وان كان كونه بعض العشرة الا انهم يصح
 الاضباب ما عدا الاصل اطلاق يد والقوم في قولك زيد وبعض الذين هم في المسائل لان التكاليف على
 بعض من الكلي على من يملكه لا يتبع كون الموضوع بعضا من العشرة لانهما اجابته بمعنى اللام كان المسائل
 خارجا عن المسائل لانهما لا يتبع كون الاضافة بمعنى اللام فتسلو وتسلو وجب البطلان بالاشترار
 وجب كونهما من كون يكون على حد المراتبة فانه لا يرد من الامرين بل الوجه ما حقه فانه ما غفل
 من سبق من العشرة الحريين للمسئلة التزمه بطلانها وانما الاساس في السند ويجوز التزمه
 غير الزاد والضرورة فمن فروع المسئلة ما اذا قل انت ملائمة في القاف في وقوع الطلاق في
 من حيث ان لا يتبعه في الجمل والافعال لعدم اما العشرة في غير الزاد والضرورة ولا ضرورة هذا او
 فانه العشرة للصيغة المعهودة شرعا وجوز العشرة القابلون بوقوعه بصيغة السند ايقاعه به هنا
 مع اختيار اولهم وجه آخر بعده لانهما صرح بالشر قد يتغير اوله الكلام مجرد التقديم والتأخير
 اما برفق ذلك ما اذا قل ان على درهم ونصف او ما شرد درهم ونصف فليس نصف مملو على قول بخلاف
 ما لو كان ثمانية اذ قل ان لا تكمل زيدا ما دام عروفا فاذ قل ان لا يكون الا شرا من الكلام
 دوام انصاف عهده بالقيام بملو قد عهدهم تمام انقطع الدوام ونحوه فتنفي القطار لا بحيث عليه
 ما يتبع نظره في باب الايمان والتدوير ونحوها ابدال الهام من الجاهل بملو ولا ابدال الكاف
 من القاف ومن فروع الاول اذا قل في الصلوة الحمد لله بالحمد والحمد لله بالحمد والحمد لله بالحمد
 فانه الصلوة لا يتبعه عند من لا يظلمها المماثلة القافية المتساوية حيث يكون صحيحا في العربية او حيث لا يتصل
 المعنى بالاشقي وما عدا من العادة والافعال البطلان به مع امكان التصحيح والامكان من افراد الالتماع
 ولو قرا المستقيم بالقاف الموهبة المشبهة بالثاني في حق القوب فانها التعريرة والتكرير ما ياتي على
 مداها ولولا كفاف طالق بالالف المذكورة في حق صحتها من حيث انه لغة صحيحة ونحوها
 شرعا وهذا بخلاف الايمان بالالف المذكورة في الذين عوضوا عن المحبة عوضا عنها فانها مبطل

فانك ترون

224

الاسيان بالصريح والعام خلافت في ابدال ضار المفضوب والضالين والظالم وكذا في غيرها مما يجب عليه
التعريف والمخرج وعدم غشوه وادخاله المعنى وما اسماها فانما لمقوا القول بالظلم والظلم ان ابدال ضار ظالم
بالعكس مطلقا لا يترتب خصوصيا في الضالين للفرق بين الضال والضاد والظالم والظالم من الانسان بال
شرع عا في الفاعل فسال الله عنهم حسن المجاهدة كما اصبح الفاعل ان يجد حرجا وحيث انتهى الغرض في كل واحد
الغرض قصد انما قصد الله تعالى على تشديد وقوفه وضيق على سيد ربه محمد وآله وصحبه وسبله الى
تعالى بهم عليهم السلام وقبوله واجراءه في صحايف الحسنات وان يعرف انما اخطا ثانيا بسبل الضال
ان غشوه ودم فرغ من تأليفه عصاره لمجد الشريعة
الحرم الملتصع عامر ثان وعشرين وثمانية
مولد الفقير المعنوا لله ثم وجهه
زين الدين بن علي بن احمد
بن شاذي العاصمي بالله الله
بعضه وعرفه به
فوت الدوقات سبيلنا وادوة
عليه السلام

وَابِ اسْمِ وَارِثَةِ دَرَاهِمِ ثَانِتِ
يَقُولُ هَذَا الْخَاتَمُ نَقْطَةٌ